تحت رعاية كريمة من فخامة

الرئيس / عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

تعقد منظمة العمل العربية

مجلة العمل العربي

العدد - 121 - سبتمبر / أيلول 2022

تقرير المدير العام

الإقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل

مؤتمر العمل العربي يكرم كوكبة من رواد العمل العرب

منظمة العمل العربية

مجلة العمل العربي

العدد (121) سبتمبر/ أيلول2022

مجلة فصلية تصدرعن منظمة العمل العربية
وتعنى بقضايا العمل والعمال وأصحاب الأعمال
في الوطن العربي

■ رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
فايز علي المطيري

■ محـــــرر المجلـة
شيريـن محمد صبـاح

■ أعضاء هيئة التحرير
هدى محمود الغنيمي
إلهـــام غســـــال
إســـــلام سنـــــاء
مستورة عطية الجراري

المراسلات :

ترسل الأبحاث والمقالات باسم رئيس التحرير على:
العنوان التالي:
7 ميدان المساحة - الدقي - ص.ب.814 القاهرة
الرمز البريدي 11511 - جمهورية مصر العربية
فاكس:00202-37484902
هاتف :00202- 33362719/721/731
موقع المنظمة على شبكة الإنترنت: www.alolabor.org

المقالات والدراسات تعبر عن رأي أصحابها.

التجهيزات الفنية والطباعة
مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع (جمهورية مصر العربية)

المحتويات

الإفتتاحية

- بقلم سعادة الأستاذ فايز علي المطيري - المدير العام 3

مؤتمر العمل العربي

- برعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي تنعقد الدورة «48» لمؤتمر العمل العربي. 4
- الدورة «48» لمؤتمر العمل العربي تكرم الكوكبة السابعة لرواد العمل العرب.. 30

أنشطة المدير العام

- وزير العمل والشؤون الإجتماعية بجمهورية العراق، يشيد بالدور..... 50
- لقاءات المطيري على هامش أعمال الدورة 110 لمؤتمر العمل الدولي 52
- المطيري، منظمة العمل العربية تجدد موقفها بتجديد الحوار الإجتماعي في .. 54
- اتفاق تعاون بين منظمة العمل العربية واتحاد المجالس الاقتصادية 56
- المطيري وشحاتة يبحثان اوجه التعاون 57
- المطيري يترأس وفد المنظمة في اعمال الدورة «31» للجنة المنظمات 58
- المطيري يهنىء شحاته لتوليه وزارة القوى العاملة 59
- المطيري، يؤكد على دعمه لأنشطة لجنة عمل المرأة 61

فعاليات منظمة العمل العربية

- المهندس «ناصر الجريد» رئيساً للجنة الحريات النقابية..... 63
- الدورة «96» لمجلس ادارة منظمة العمل العربية يطلق اسم الشهيدة، شيرين ابو عاقلة على. 65
- المطيري ، يؤكد على اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمحرك..... 70
- دورات تدريبية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية..... 75
- الدورة 110 لمؤتمر العمل الدولي 82
- منظمة العمل العربية تنظم دورة تدريبية لصالح وزارة العمل والتأهيل بدولة ليبيا. 91
- المطيري، نجدد الدعوة إلى النهوض بالحوار الإجتماعي وصولاً به إلى عقد.. 96
- منظمة العمل العربية، تشارك في الدورة 31 للجنة المنظمات..... 104
- المطيري، في افتتاح ندوة تعزيز ثقافة الابتكار..... 107
- منظمة العمل العربية تصدر حقيبة إلكترونية في مجال تفتيش العمل و الصحة. 112
- صلالة تحتضن المنتدى الثاني للمرأة العاملة 114

بيانات منظمة العمل العربية

- اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية..... 126
- منظمة العمل العربية ، تطالب بتوحيد الرؤى والجهود 129
- منظمة العمل العربية، تدين الإعتداء على غزة..... 130

دراسات وتقارير متخصصة

- سلسلة أوراق عمل حول تداعيات الأزمة الروسية - الأوكرانية 132

بقلم:
فايز علي المطيري
المدير العام

يطلق على عصرنا الحالي عصر التقنيات الجديدة المذهلة، وربما يشار إلى عصرنا الحالي عصر النهضة التكنولوجية، حيث شهد العالم تطورات متسارعة ومن أهمها التحول الرقمي والذي أدى إلى تغيير العالم بشكل سريع ومستمر فقد حدثت تغيرات كبيرة على بيئة العمل، وكان له أثر كبير على تحقيق تنمية مستدامة للدول العربية في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، ونستطيع الإشارة هنا الى ان الرقمنة تستخدم في جميع بلدان العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء لأن الدول المتقدمة تعتمد في كل خدماتها على الرقمنة والدول النامية لا تريد أن تتأخر عن الركب.

إن عصر الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا يحمل وعودا بمستقبل مزدهر للجميع، لكنه يتطلب سياسات أكثر ذكاء لتحقيق هذه الوعود ومن أجل تحقيق الزيادة في الإنتاجية والنمو الاقتصادي ومعالجة عدم المساواة المتزايد، يجب أن تكون السياسات أكثر استجابة للتغيير..

فالتكنولوجيا تعيد تشكيل الأسواق.

وإيماناً من منظمة العمل العربية بأن الشباب العربي هم الثروة الحقيقية لمستقبل هذه الأمة، وبالنظر إلى أهمية هذه المرحلة، نشير إلى أننا نستطيع استغلال هذه التحولات وتداعياتها وتحويلها إلى فرص لتسريع وتيرة التحول الرقمي لبناء اقتصادات أقوى وأكثر مرونة، من خلال إعادة صياغة وبناء هيكل القدرات البشرية خاصة الشبابية منها وتنمية مهاراتها، وتفعيل روح المبادرة والتجديد، وتحفيز الابتكار والإبداع والعمل على إعداد بنية تحتية تكنولوجية متطورة.

والتساؤل الذي يطرح نفسه كيف يمكن للوطن العربي بما له من خصوصية وفي إطار التباينات بين الدول العربية في مجال التحول الرقمي، أن يواجه التحديات التي تعترض طريق التنمية المستدامة ورفاه الشعوب العربية.

ومن خلال مؤتمرنا العام والبنود المعروضة للنقاش، نجيب على هذا التساؤل ونقدم رؤية لما يمكن أن تحققه الدول العربية في المستقبل القريب من جراء التوسع في استخدام أدوات ومنظومة "التحول الرقمي" في اقتصاداتها، ونضع بين أيدي أطراف الإنتاج في الوطن العربي مقترحات وتوصيات عملية ملموسة لكيفية تسخير هذه التقنيات والاستفادة مما توفره من طاقات وإمكانيات تقنية هائلة، وذلك لدفع عجلة التنمية ولرفع معدلات النمو الاقتصادي وتوسيع قاعدة فرص العمل المستقبلية، بما يساعد على امتصاص البطالة حيث يناقش تقرير المدير العام موضوع **"الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل"** هذا ويعرض ضمن جدول الأعمال **"بلدان فنيان"** **حول الذكاء الاصطناعي وأنماط العمل الجديدة، ورقمنه أنظمة الحماية الاجتماعية وحوكمتها**، ونتطلع لمشاركتنا مقترحاتكم وآرائكم القيمة التي ستساهم في التوصل الى قرارات وتوصيات تدعم قضايا أمتنا العربية.

هذا ويشهد مؤتمرنا لهذه الدورة احتفالية بمناسبة مرور 55 عاماً على تأسيس منظمتنا العريقة (1965 – 2020)، ونظراً لاجتياح فيروس كورونا العالم في 2020 وتوقف كافة الأنشطة تم تأجيل هذا الحفل لحين عودة الفعاليات والأنشطة لما قبل الجائحة، وسيتم أثناء الاحتفالية تكريم الدول الأعضاء في المنظمة ممثلين بأطراف الإنتاج الثلاثة، تقديراً لدورهم البارز ولجهودهم المخلصة في دعم مسيرة المنظمة فهم الذين أسهموا وبادروا وقدموا الكثير للمنظمة،

فاستحقوا منا الإشادة والثناء والتكريم.

ويشهد مؤتمرنا أيضاً تكريم الكوكبة السابعة من رواد العمل العرب الذين كان لهم دور فاعل في خدمة قضايا العمل والعمال في الوطن العربي، اعترافا بجهودهم وعطائهم وتاريخهم في تعزيز دور أطراف الإنتاج. وأن هذا التكريم ما هو إلا لمحة من لمحات العرفان والتقدير لهؤلاء المكرمين، ودلالة على أن ما قدموه سيظل باقيا في نفوس وعقول الحاضرين وترسيخاً منا لإعلاء قيمة العمل، وإحياء لأمل العطاء والمثابرة على العمل لدى أجيال المستقبل.

ويبقى دوماً مؤتمر العمل العربي أكبر منبر للحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة في وطننا... يعمل على توحيد الرؤى والمواقف وتبادل الخبرات العربية الرائدة... آملين أن يحقق مؤتمرنا هذا المنفعة الوطنية والقومية لما فيه خير واستقرار أمتنا العربية.

تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي

مؤتمر العمل العربي ينعقد بالقاهرة خلال الفترة من 18-25 سبتمبر 2022

تحت رعاية فخامة الرئيس/ عبدالفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية ينعقد مؤتمر العمل العربي في دورته «48» على أرض الكنانة - أرض التاريخ والحضارة جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (18 – 25 سبتمبر / أيلول 2022)، بحضور معالي وزراء العمل والسادة أصحاب الأعمال والعمال ورؤساء الوفود إضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعدد من المنظمات والاتحادات العربية والإقليمية الدولية بصفة مراقب.

يأتي انعقاد المؤتمر هذا العام والعالم يشهد تغيرات متسارعة بسبب التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي أدى إلى تغيرات جوهرية في أنماط الحياة بمختلف مجالاتها، سواء على المستوى الفردي أو الأسري، وعلى مستوى المجتمعات، والاقتصاد والبيئة؛ حيث أدى بشكل مباشر إلى تغيير في أساليب ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، وأنتج نوعاً جديداً من الاقتصاد عرف بالاقتصاد الرقمي، وانعكس تأثيره إيجابياً على المجتمع في العموم، حيث إن التحول للاقتصاد الرقمي كفيل بتغيير وتحقيق أحداث جديدة تؤثر إيجابياً على المصالح الاقتصادية للدول عامة.

لعبت التكنولوجيا دوراً استراتيجياً في زيادة معدل النمو الاقتصادي وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية، فالتقدم التكنولوجي والتحول الرقمي يقدمان العديد من الوعود الهائلة التي تمنح المزيد من فرص العمل الجديدة، والفوائد الكبيرة التي ستحققها، ويمكن للتكنولوجيات أن تساعد في جعل عالمنا أكثر إنصافاً وأكثر سلماً وأكثر عدلاً، ويمكن للإنجازات الرقمية أن تدعم كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وأن تعجّل بتحقيقه بدءاً من إنهاء الفقر إلى الحد من وفيات الأمهات والرضع، وتعزيز الزراعة المستدامة والعمل اللائق، وتحقيق إلمام الجميع بالقراءة والكتابة، لكن التكنولوجيات يمكن أيضاً أن تهدّد الخصوصية، وأن تؤدي إلى تقلص الأمن وتفاقم عدم المساواة، وهي تنطوي على آثار بالنسبة لحقوق الإنسان وفعالية دوره لذلك توجد مسؤولية على الحكومات والشركات والأفراد، شأننا في ذلك شأن الأجيال السابقة، أن نختار الكيفية التي قامت عليها التكنولوجيا بتوظيف العلم والمعرفة في العديد من مجالات الحياة، بطريقة مدروسة لتسهيل حياة الأفراد، وإضافة قيمة للمجتمعات، فقد أحدثت ثورة ونقلة نوعية في العديد من المجالات والأصعدة، سواء أكانت العلمية منها أم العملية، ويُلاحظ تأثير التكنولوجيا على حياتنا في مختلف المجالات ؛ مثل اقتحام التكنولوجيا المجال التعليمي، والصحي، والزراعي، وغيره من المجالات، وهو ما أحدث تغييرًا كبيرًا في حياة البشرية.

والتساؤل الذي يطرح نفسه كيف يمكن للوطن العربي بما له من خصوصية وفي إطار التباينات بين الدول العربية في مجال التحول الرقمي، أن يواجه التحديات التي تعترض طريق التنمية المستدامة ورفاه الشعوب العربية؟

لذلك حرصت منظمة العمل العربية في هذه الدورة تقديم رؤية لما يمكن أن تحققه الدول العربية في المستقبل القريب من جراء التوسع في استخدام أدوات ومنظومة «التحول الرقمي» في اقتصاداتها، من خلال تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية، والبنود الفنية المعروضة ضمن بنود المؤتمر، لنضع بين يدي أطراف الإنتاج في الوطن العربي مقترحات وتوصيات عملية ملموسة لكيفية تسخير هذه التقنيات والاستفادة مما توفره من طاقات وإمكانيات تقنية هائلة، وذلك لدفع عجلة التنمية ولرفع معدلات النمو الاقتصادي، وتوسيع قاعدة فرص العمل المستقبلية، بما يساعد على امتصاص البطالة وخفض معدلاتها.

وإيماناً من منظمة العمل العربية بأهمية الدور الأساسي لأطراف الإنتاج الثلاثة في الوصول إلى سياسات أكثر تطويرًا وحداثة وفق التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات، فإنها تدعو الدول العربية إلى المزيد من تعزيز الحوار الاجتماعي وبناء عقد اجتماعي جديد لمواكبة التحولات التكنولوجية.

يناقش المؤتمر في دورته «48» أحد عشر بنداً خلال جلساته ستحظى باهتمام وعناية المشاركين ويأتي أبرزها:

تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية

(الاقتصاد الرقمي وقضايا التشغيل)

يتكون التقرير من ستة أقسام رئيسية، تتناول بالشرح والتحليل الجوانب الأساسية لهذا الموضوع الهام، مفهومه، ماهيته، والتعريف به، فوائده ومميزاته، فرصه وتحدياته، إيجابياته وسلبياته، وسائله ومكوناته، قواعده ومؤشراته، تأثيراته على قطاعات الاقتصاد والمجتمعات، متطلباته وسبل التحول إليه، نتائجه والإنجازات المتوقعة منه.

القسم الأول - التحول الرقمي والرقمنة الاقتصادية:

يستهل التقرير الموضوع بإعطاء لمحة عن ماهية ومفهوم الاقتصاد الرقمي، ومعنى الرقمنة، ويورد تعريفًا مُحْكما لكليهما، فَيُعرف الاقتصاد الرقمي بأنه: « ذلك النوع من الاقتصاد الذي يرتكز في مجمل عملياته على المعلومات ويستند في أغلب خطواته على استخدام المعلومات والاتصالات التي لا تعترف بالحدود والحواجز التقليدية أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال، من وإلى أي نقطة في العالم، في أي وقت، حيث إن آلياته تسمح بإرسال واستقبال أي مبالغ من العملات الإلكترونية لحظيًا، في أي زمان ومكان، كما يوفر ميزة الإفصاح والشفافية والحياد لجميع المعلومات الخاصة بمعاملات العملة الرقمية».

القسم الثاني - الفرص المتاحة والتحديات المتوقعة لتمكين التحول الرقمي والرقمنة:

يقوم هذا القسم من التقرير باستعراض أهم الفرص والتحديات والمخاطر المرتبطة بالتحول. **حيث سلط القسم الثاني من التقرير الضوء** على فرص التحول الرقمي، فأشار إلى ظهور أنواع جديدة من سلاسل القيمة العالمية، ووضع لها تعريفًا، بأنها خدمات جديدة يتم إنتاجها أو الحصول عليها من بلدان مختلفة من خلال مزيج من المدخلات الملموسة وغير الملموسة، بما يسهم في توسيع أنشطة تجارة سلاسل القيمة العالمية باستيعاب طاقات غير مستغلة في عديد من البلدان، مما يساعد التوسع والمشاركات العالمية، ويعمل على حفز الدول على تطبيق سياسة الشمول المالي التي تهدف إلى زيادة قدرة القطاع المالي على جذب المدخرات والاستثمارات وحفز أصحابها إلى الدخول في مشاريع استثمارية منوعة وموسعة ومجزية، ويقدم الخدمات المالية والتمويلية إلى شرائح مختلفة في المجتمع، وسيؤدي إلى تطوير تطبيقات التكنولوجيا المالية، والمساعدة على تمويل الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية المتعددة، وتحفيز النمو الاقتصادي، كما أشار **القسم الثاني** إلى مزايا أخرى مهمة للدول العربية، منها ميزة الموقع الجغرافي في خفض الوقت لسلاسل القيمة وزيادة فرص انتقال العمالة العربية البينية، ويعمل على زيادة ابتكار المنتجات وتصميم نماذج جديدة لها».

إن ديناميكيات الرقمنة تجلب الفرص كما تجلب المخاطر؛

وأبرز **القسم الثاني** من التقرير عن «**تحديات التحول الرقمي**» التي تتمثل في وجود الفجوة الرقمية القائمة بين الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو، ويقترح على الدول العربية عددًا من المقترحات لتجسير تلك الفجوة، بالقيام ببعض الإجراءات واتخاذ عدد من الخطوات أهمها: تحسين البنى التحتية من خلال زيادة معدلات الاستثمار لإيجاد بنى تحتية متطورة، وتوفير الأدوات والمعدات اللازمة وسن اللوائح التشريعية المنظمة لعمليات التحول الرقمي، وأتمتة الوظائف في المستويات الإدارية المختلفة، والمضي قدمًا في اتجاه حوكمة الشركات، وتخفيف القيود على التجارة بشقيها السلعي والخدمي، خاصة التجارة الإلكترونية، لما لذلك من أثر إيجابي على نمو سلاسل القيمة؛ لذا على الدول العربية تبني التقنيات الرقمية؛ بشكل نشط، لتحسين عرض المعلومات والخدمات لديها وتوسيع المشاركة الاقتصادية في العملية الإنتاجية، حيث إن أمام الدول العربية الآن فرصًا متنوعة لجعل التقنيات أكثر مساهمة في الاقتصاد وتقويته، من خلال مؤسسة الحوار الاجتماعي، وإرساء قواعده وآلياته، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والنمو المستدام، الذي يوفر الوظائف والعمل اللائق، والدخول المجزية للجميع، فالابتكار المتسارع ينتج عنه عديد من الوظائف التي تعتمد على التنافسية العالمية المرتبطة بجودة التعليم واحتياجات أسواق العمل.

زيادة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية التي تخضع للأتمتة، حيث لم تعد الصناعات خاضعة للقوى البشرية وفي حالة تأثر العمالة نتيجة الصدمات الخارجية (كالأوبئة) سيؤثر ذلك بالسلب على إنتاجية العمل، وهنا تأتي أهمية الأتمتة والتي لا تخضع لهذا العامل المتغير.

القسم الثالث: تأثيرات التحول الرقمي على مستقبل القطاعات الاقتصادية الجديدة:

أما القسم الثالث من التقرير تطرق إلى أهم مراحل التحول الرقمي ودور البنية التحتية والتنظيمية والتطبيقات وأثرها على مستقبل القطاعات الاقتصادية، وركز أيضًا على تشابك وترابط الحدود التقنية للأنشطة التي يمكن أن تؤديها الآلات، في العديد من القطاعات الاقتصادية وإحداث نقلة نوعية، كما أحدثت أسواق التقنيات الرقمية المتقدمة طفرات في عمليات المدفوعات النقدية، وأنشأت أسواقًا تنافسية حقيقية. كما استعرض أيضاً المراحل المختلفة للتحول الرقمي والتكنولوجي والرقمنة في المستقبل، حيث تطرق لعدد من النماذج والتطبيقات في هذا الشأن.

يتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على إحداث طفرة جوهرية في أسواق العمل بالدول العربية من خلال إنشاء خدمات جديدة ومبتكرة ونماذج أعمال جديدة تمامًا.

القسم الرابع - استراتيجية التحول الرقمي والرقمنة في الدول العربية:

يحتوي القسم الرابع من التقرير على أهمية كبيرة، لأنه تناول سياسات التحول الرقمي، وما ينبغي للدول العربية القيام به من إجراءات عملية في سبيل الوصول إلى هذا الهدف، فالخطوة الأولى تكون بتبني واعتماد «**استراتيجية وطنية للتحول إلى الاقتصاد الرقمي**» مناشداً الدول العربية التي لا توجد لديها مثل هذه الاستراتيجية، المبادرة إلى إعدادها واعتمادها كخطة ومنهاج عمل للتحول الرقمي، وذلك لسد أي نقص ولمواكبة التغيرات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا، وبما يعمل على توفير حاجة ملحة لقطاعاتها الاقتصادية المختلفة من الموارد البشرية الماهرة والمؤهلة، على النحو الذي يمكنها من تحقيق الاستخدام الكامل على مستوى الاقتصاد الكلي.

وقدم **القسم الرابع** من التقرير جملة من النقاط المقترحة التي من شأنها المساعدة على اعتماد هذه الاستراتيجية المستقبلية الداعمة للتحول الرقمي والرقمنة في الدول العربية.

القسم الخامس - الوظائف والمهارات الرقمية:

سلط التقرير الضوء في **القسم الخامس** على الوظائف المستحدثة المرتبطة بالتكنولوجيا وحدد المهارات الرقمية المطلوبة لشغلها في القطاعات المختلفة، وطالب بتوفير برامج تدريبية ملائمة لاكتساب المهارات المتعلقة بها، فالذكاء الاصطناعي سيسهم في إعادة هيكلة معظم القطاعات وعلى الأخص قطاع «**المعلومات**» الذي من المتوقع أن يكون له تأثيرات إيجابية في تغيير بنية «**قوة العمل**» بأكملها.

وهكذا فإن التطورات التكنولوجية المتسارعة أحدثت بعض التحديات، وأوجدت في الوقت ذاته كثيرًا من الفرص، فقد أفرزت أنماط عمل جديدة، وأحدثت مفاهيم مغايرة على متطلبات شغل الوظائف، وعلى نوعية المهارات المستقبلية المطلوب توافرها في شاغليها، ويُظهر الجدول الآتي بعضًا من هذه التغيرات في عدد من القطاعات، كما يظهر المهارات المطلوبة لكل قطاع منها:

القطاع	الوظائف	المهارات
العلوم الطبيعية	• سيدفع التحول التكنولوجي الحاجة إلى مزيد من الإنفاق على البحوث والتطوير في قطاع التكنولوجيا الحيوية في ظل تلاشي الحدود بين التخصصات وبخاصة تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية والمعلومات التكنولوجية والعلوم المعرفية. الأمر الذي ينشأ أسواقًا جديدة ومجالات تطبيق جديدة.	» ستستمر الحاجة لعلماء الأحياء والمهندسين البيولوجيين والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الأمر الذي يتطلب مهارات متخصصة وبخاصة العلماء والمهندسين المحترفين لتكنولوجيا المعلومات السريعة.
التعليم والتدريب	• يتطلب هذا القطاع محاضرين ومدرسين ومعلمين متدربين على تقديم خدمات التعليم عبر الإنترنت أو التعليم في المنازل وخاصة بعد نشر التعليم المدمج (وجها لوجه وعبر الإنترنت) على نطاق واسع.	» استمرار الطلب على الأفراد من ذوي مهارات الاتصال لتقديم الخدمات التعليمية عن بُعد، وهذا يحتاج إلى مزيد من التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعدات التكنولوجية. » سيزداد الطلب على الأفراد القادرين على توفير التدريب - وبخاصة في مجال التسويق (الرقمي).
البيع بالتجزئة والخدمات اللوجستية	• سيستمر انخفاض الطلب على موظفي المبيعات التقليديين بسبب أتمتة عمليات الدفع والتحول المستمر إلى البيع بالتجزئة عبر الإنترنت.	» يترتب على التحول التكنولوجي، زيادة الطلب على المبرمجين ومحللي البيانات في عمليات بيع التجزئة عبر الإنترنت. إضافة إلى الأفراد الذين يشغلون مناصب لديهم القدرة على الجمع بين المهارات التجارية والإلكترونية. فضلاً عن متخصصين في تكنولوجيا المعلومات وإدارة الخدمات اللوجستية. » تزايد الحاجة إلى الاستثمار في المهارات المتخصصة، على سبيل المثال بناء الولاء للعلامة التجارية بدلاً من مهارات البيع التقليدية؛ وكذلك إدارة العملاء عبر العديد من القنوات.

القطاع	الوظائف	المهارات
الإبداع والقطاع الرقمي	• يتطلب هذا القطاع عاملين لديهم القدرة على التفكير الإبداعي لتطوير المنتجات باستمرار.	» تعتمد المهارات في هذا القطاع على العديد من المهارات، والتي ترتكز على تطبيق المعرفة ومهارات ذات قدرة على إحداث وابتكار وتصميم منتجات وبخاصة نظم المحاكاة.
قطاع الخدمات المهنية والتجارية	• ارتفاع المنافسة بين الشركات سيدفع لمزيد من المرونة والتنوع بشكل متزايد. الأمر الذي سيترتب عليه انخفاض الطلب على المناصب الإدارية وانخفاض الأجور؛ مما يعطي فرص عمل للعمال من ذوي الأجور المنخفضة.	» هذا القطاع سيسوده المزيد من عدم اليقين الذي يتطلب موظفين لديهم مهارات تحليل البيانات، والقدرة على استخدام نظم الذكاء الاصطناعي، ونماذج التوقع المستقبلية بالإضافة لمهارات التفكير الإبداعي.
القطاعات المتشابكة مع العديد من الأنشطة	• الحاجة لمزيد من المرونة لرواد الأعمال لتحقيق أرباح محتملة أو متنوعة: (مثل الاستفادة من إدارة الأصول مثل الممتلكات) وبخاصة الخدمات الأسرية والمنزلية.	» تخلق الأنشطة المتشابكة المهارات، وتعتمد على توافر عامل مهم وهو مرونة الحركة الشخصية، مثل القدرة على التكيف والتعليم المستمر ستصبح أكثر أهمية. » ستتركز هذه المهارات التي تشمل القدرة على إدارة المخاطر وبخاصة عبر الشبكات الإلكترونية.

القطاع	الوظائف	المهارات
التصنيع	• التحول المستمر لقطاع الصناعات التحويلية وبخاصة قطاع الصناعات كثيفة الاستهلاك للمياه المعتمدة على توليد الطاقة الحرارية، النسيج، الكيمياء أو الصلب. هذه الصناعة ستتطلب وظائف متخصصة لابتكار حلول لكفاءة إدارة المياه ولا سيما في مجال التصنيع والهندسة.	» سيتطلب هذا القطاع المزيد من المهندسين من ذوي المهارات العالية التي تعمل على تحقيق التكامل التكنولوجي في التصميم والمحاكاة وتحليل البيانات. فالمهارات الهندسية الأساسية ذات أهمية كبيرة داخل قطاع التصنيع. » سيترتب على ذلك الحاجة لأفراد ذوي مهارات تجارية وإدارية تعتمد على التركيز على مهارة تسويق الابتكار.
التشييد والبناء	• سيشهد هذا القطاع طلباً متزايداً على تقنيات البناء المتطورة، مثل أتمتة المنازل، والمنازل المصممة من مواد صديقة للبيئة وموفرة للطاقة. • ارتفاع الوظائف «الخضراء» في قطاع البناء. فالتغيرات المناخية المستقبلية ستؤدي لمزيد من التأهب للتغيرات المناخية المفاجئة وبخاصة في ظل أهداف الاستدامة المناخية.	» يحتاج مديرو المواقع في هذا القطاع لمهارات تعتمد على استخدام التكنولوجيا والأنظمة الذكية التي تساعد في إدارة عمليات البناء؛ لذا سيزداد الطلب على مديري المشاريع المهرة لإدارة العديد من العمليات سواء خارج المواقع أو داخلها. وبخاصة مهارات التركيب والصيانة والإصلاح. » يتطلب التركيز على كفاءة الطاقة والاستدامة البيئية. » المهندسين ومديري المواقع لتحديث مهاراتهم وخاصة في تقنيات الطاقة المتجددة.

القطاع	الوظائف	المهارات
الرعاية الصحية والاجتماعية	• سيستمر طلب القطاع الصحي على العديد من الوظائف في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية بسبب العوامل الديموغرافية المتمثلة في زيادة المحتاجين إلى الرعاية الصحية والاجتماعية. • وتتيح الزيادة في استخدام الرعاية الصحية عن بُعد الحاجة لتوفير الرعاية المستقلة عن بُعد، وهو ما سيحدث خارج المؤسسات التقليدية. • وفي الدول العربية ذات الدخل المرتفع سيوفر الابتكار التكنولوجي استخدام خدمة الروبوتات في المستشفيات وبخاصة لخفض العدوى في حالات الأوبئة. • وفي الدول العربية ذات الدخل المنخفض وفي ظل ارتفاع تكاليف المعيشة والضغوط المالية المستقبلية يجب أن يتم استعجال تطوير شبكات الرعاية المنزلية.	» ستزداد الحاجة لوظائف معتمدة على إتقان مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الطبية المتقدمة. » تزايد الحاجة إلى المهارات الإدارية في تسهيل الرعاية الصحية عن بُعد، بما في ذلك إدارة القوى العاملة المتنوعة العاملة عبر الحدود المهنية من أجل توفير رعاية صحية عن بُعد. » سيتعين على العاملين في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية اكتساب المهارات اللازمة لتحليل هذه البيانات وإدارتها وترجمتها وبخاصة القدرة على اختيار طرق علاج أفضل وتوصيلها للمرضى. » يؤدي اعتماد الابتكارات التكنولوجية في قطاعي الصحة والرعاية إلى تغيير صورة العديد من الوظائف التي تعتمد صيانة المعدات الطبية والمتخصصة.

القسم السادس - النتائج والتوصيات:

عرض القسم السادس من التقرير بعض الأفكار والمقترحات ووضع الحلول لبعض المعوقات، وما ينبغي عمله للتحول الرقمي وبناء اقتصادات عربية قوية تواكب التطورات وتحقق النمو وتوفر فرص العمل اللائق والمجزي للجميع، وزيادة وعي المواطنين بكيفية التعامل مع ما يفرضه التحول الرقمي من تحديات، فينبغي على الدول العربية اعتماد خطط وبرامج تدريبية لتدريب جميع الفئات العمرية من مختلف الشرائح الاجتماعية، بما في ذلك ذوو الإعاقة، والطلاب والخريجين، والتوسع في مجال إعادة التأهيل للعاملين، وقد يستدعي الأمر تطوير المناهج التعليمية والتدريبية لأجل ربط مخرجاتها باحتياجات أسواق العمل الحقيقية، واستغلال الإمكانيات الواسعة للفضاء السيبراني في عمليات التدريب المستمرة للشباب ولطالبي العمل، وذلك عبر الترابط الفعال في سبيل بناء كفاءات وقدرات رقمية، والعمل على محو الأمية الرقمية، وتأسيس برامج تدريب تكنولوجي، وإعداد جيل من العمالة الفنية القادرة على المنافسة.

وعرض أيضاً أهم النتائج التي توصل إليها التقرير مع الإشارة إلى أهمية التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، والدور الذي يلعبه في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية، وأن التقنيات الرقمية توفر فرص عمل إضافية جديدة للبلدان العربية بما يساعد على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي لديها، وربط المواطنين بالخدمات وأنماط العمل الجديدة التي أفرزتها وسائل التقنية الحديثة، وأكدت النتائج على أهمية التوسع في استخدام التقنية الرقمية لمساعدة الدول على تجاوز المراحل التقليدية للتنمية، بإحداث نقلة نوعية في تقديم الخدمات خاصة «**الخدمات المصرفية الرقمية**».

كما قدم التقرير عدة توصيات إلى صانعي القرار في الوطن العربي لتكوين رؤية مستقبلية شاملة لوضع لبنة وقواعد وأسس سليمة لتحول رقمي ورقمنة اقتصادية ناجحة للدول العربية، بما يسهم في تحقيق نهضة واعدة لأسواق العمل العربية، مرتكزة على دراسات وأبحاث متخصصة وشاملة، ولسد الفجوة الرقمية التكنولوجية للاقتصادات العربية، تحتاج الدول العربية لتركيز جهودها في عدد من المجالات.

من المهم للدول العربية وهي بصدد وضع وإقرار استراتيجيتها للتحول الرقمي، أن تأخذ في اعتبارها معايير العمل المنصوص عليها في اتفاقيات العمل العربية والدولية ذات الصلة بتحسين شروط وظروف العمل، والحد الأدنى للأجور، والحماية الاجتماعية، وشروط الصحة والسلامة المهنية، وغيرها، خاصة أوضاع الفئات الهشة التي قد تتأثر بتلك التحولات، وعليه فمن المهم للدول ضمان انتقال آمن يحقق التوازن بين مصالح كل الأطراف، بما في ذلك الالتزام بأعباء وتكاليف برامج التدريب التي قد يتطلبها الانتقال لإعادة تأهيل أصحاب الوظائف التقليدية، لتمكينهم من مواكبة التقنيات التكنولوجية والرقمية للحفاظ على وظائفهم.

تضمن القسم الثاني من البند الأول تقريرا حول «أبرز النشاطات التي قامت بها منظمة العمل العربية» مكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة لها

عقدت المنظمة خلال عام 2021، العديد من الفعاليات والأنشطة القطرية والإقليمية والقومية بمشاركة العديد من الدول العربية، تنوعت ما بين ورشة عمل ودورة تدريبية وحلقة نقاشية وندوة، تناولت شتى المجالات ذات الصلة بقضايا العمل والعمال، ومن أهمها قضايا التشغيل والبطالة والتنقل والهجرة والحوار الاجتماعي والصحة والسلامة المهنية والثقافة العمالية وغيرها، كما شاركت المنظمة في العديد من الفعاليات العربية والإقليمية، والتي يعكسها هذا الملخص التحليلي.

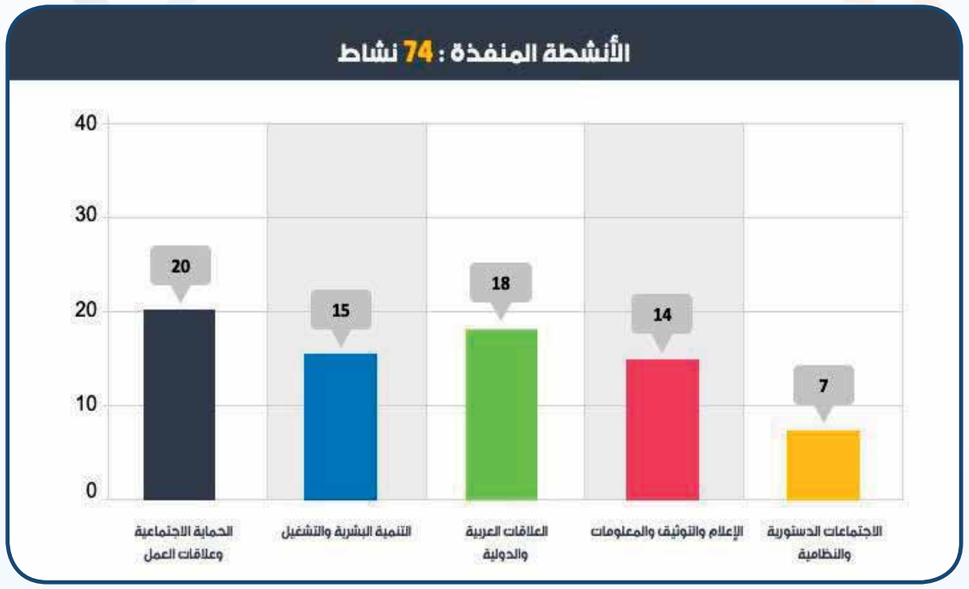

توزيع إجمالي الأنشطة للمحاور لعام 2021

عدد الأنشطة المنفذة: 74 نشاطاً

- الحماية الاجتماعية وعلاقات العمل 20
- التنمية البشرية والتشغيل 15
- العلاقات الخارجية والتعاون الدولي 18
- الإعلام والتوثيق والمعلومات 14
- الاجتماعات الدستورية والنظامية 7

حيث بلغ عدد الأنشطة المنفذة والمشاركات خلال العام 2021 «74» نشاطاً، كما بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج «1885» مشاركاً تقريباً، ونظمت المنظمة أنشطتها لهذا العام 2021 من خلال المنصة الرقمية الإلكترونية عبر برنامج (Zoom) نتيجة الحظر الكلي والجزئي الذي فرضته علينا جائحة كورونا «كوفيد. 19».

رسالة المنظمة لعام 2021

الوصول بنهاية عام 2030 إلى أسواق عمل عربية قادرة على الاستشراف والرصد، ومواكبة التغيرات الوطنية والإقليمية والدولية، وتمتد فيما بينها روابط التكامل، ولديها القدرة على تحقيق التواصل الآني مع أنظمة التعليم والتدريب والتأهيل الوطنية.

الهدف الاستراتيجي الرئيسي لخطة عام 2021

دعم قدرة أسواق العمل العربية على استيعاب القوى العاملة العربية، وبالأخص الفئات الأكثر هشاشة من الشباب والنساء، وخلق مسارات وظيفية داعمة للتنمية المستدامة بكافة أبعادها في الوطن العربي.

يتضمن القسم الأول أيضاً عدداً من الملاحق: الملحق الأول حول نتائج أعمال الدورة (41) للجنة الحريات النقابية، (القاهرة، 13 مايو / آيار 2022)، تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام لجنة الحريات النقابية، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العام لمكتب العمل العربي، عقدت اللجنة دورتها الحادية والأربعين يوم الجمعة الموافق 13 مايو / آيار 2022 بمدينة القاهرة - جمهورية مصر العربية، تضمن جدول أعمال الدورة الحادية في بداية جلستها، انتخاب هيئة مكتبها.

كما ناقشت اللجنة في اجتماعها بنداً ضمن البنود المعروضة حول «**المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي**».

تقرير عن نتائج أعمال الدورة (20) للجنة شئون عمل المرأة العربية (القاهرة، 3 مارس / آذار 2022)، حيث تضمنت أعمال اللجنة انتخاب هيئة الأمانة العامة للجنة شؤون عمل المرأة.

وناقشت اللجنة البند الثاني حول ترسيخ النوع الاجتماعي داخل المؤسسات العربية (مادة تدريبية).

البند الثاني - النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة لعام 2021 :

يتضمن هذا البند عرضاً عاماً لقرارات وتوصيات مجلس الإدارة، تقرير عن نتائج أعمال دورتي مجلس إدارة منظمة العمل العربية الدورة (95) لمجلس الإدارة (الدوحة، 24 - 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2021)، الدورة (96) لمجلس الإدارة (القاهرة، 14 - 15 مايو / آيار 2022) ما بين الدورة (47) والدورة (48) لمؤتمر العمل العربي.

كما يتضمن ملاحق البند الثاني تقريراً حول نتائج أعمال الدورة (108) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (29 أغسطس / آب إلى 2 سبتمبر / أيلول 2021)، وتقرير عن نتائج أعمال الدورة (109) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (6 - 10 فبراير/ شباط 2022)

عملاً بنص المادة الثامنة من نظام العمل بمجلس إدارة منظمة العمل العربية، يقوم المجلس برفع تقرير سنوي إلى المؤتمر العام، يتضمن المسائل التي تتطلب اتخاذ قرار من المؤتمر بشأنها، والمسائل التي تتطلب توجيهات من المؤتمر، والمسائل المعروضة على المؤتمر للعلم والإحاطة.

البند الثالث - متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق، (القاهرة، 5 - 12 سبتمبر / أيلول 2021):

أصدر مؤتمر العمل العربي في دورته الثانية عشرة (بغداد، مارس / آذار 1984) قراراً بشأن تطوير هياكل منظمة العمل العربية، تضمن هذا القرار «**استحداث بند دائم في جدول أعمال مؤتمر العمل العربي يتعلق بمتابعة تنفيذ القرارات، وذلك اعتباراً من الدورة الثانية عشرة**»، في هذا الإطار قام مكتب العمل العربي بجميع إداراته ومكاتبه ووحداته والمعاهد والمراكز

التابعة له بإعداد وثيقة متكاملة تضمنت تصور المكتب لتنفيذ قرارات الدورة السابعة والأربعين للمؤتمر لعرضها على مجلس إدارة المنظمة في دورته العادية الخامسة والتسعين (الدوحة، 24 - 25 أكتوبر تشرين الأول 2021)، **وقد أوصى المجلس في هذا الشأن:**

- أخذ العلم والموافقة على تقرير مكتب العمل العربي بشأن متابعة تنفيذ قرارات الدورة (47) لمؤتمر العمل العربي (القاهرة، 5 - 12 سبتمبر / أيلول 2021).
- توجيه الشكر لمعالي المدير العام لمكتب العمل العربي ومعاونيه في المكتب والمعاهد والمراكز على جهودهم في تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي.
- قامت المنظمة بتنفيذ كافة القرارات وعددها (أربعة وعشرون) قراراً، أوردت كافة تفاصيل وإجراءات التنفيذ لهذه القرارات ضمن وثيقة البند الثالث المعروض على المؤتمر.

البند الرابع - المسائل المالية والخطة والموازنة

يحتوي البند على الموقف المالي للمنظمة من حيث المساهمات الأخيرة على الدول الأعضاء حتى 1 / 8 /2022، وتقارير هيئة الرقابة المالية وتقارير مراقبي الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في (2021/12/31) لمكتب العمل العربي والمعاهد والمراكز التابعة له والتي ستتم مناقشتها من خلال اللجنة المالية المنبثقة عن المؤتمر.

البند الخامس - تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية:

عقدت لجنة الخبراء القانونيين دورتها الثانية والأربعين خلال الفترة من 19 - 20 ديسمبر 2021 من خلال تقنية زووم للاجتماعات عن بُعد، وذلك لدراسة التقارير التي تلتزم الدول الأعضاء بتقديمها إلى مكتب العمل العربي، وذلك لدراسة التقارير السنوية حول اتفاقيات العمل العربية لعام 2021، وقد أعدت اللجنة تقريراً يتضمن دراستها لتقارير الدول الأعضاء على الاتفاقيات محل المتابعة وردودها على ملاحظاتها السابقة، إضافة إلى التوصيات العامة للجنة وعرض التقرير على مجلس الإدارة، ومن ثم إحالته إلى المؤتمر العام.

البند السادس - مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي:

سيعرض البند السادس مذكرة المدير العام لمكتب العمل العربي حول الدورة «110» لمؤتمر العمل الدولي لعام 2022، ويستعرض البند أهم النتائج والتوصيات والفعاليات لمؤتمر العمل الدولي في دورته العادية «110» والذي انعقد خلال الفترة 27 مايو/ آيار- 11 يونيو/ حزيران 2022.فقد قام مكتب العمل العربي بإعداد وثيقة المجموعة العربية بشأن التحضير لعقد الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة المشاركة في الدورة «110» لمؤتمر العمل الدولي لعام 2022، حيث شملت الوثيقة على الإجراءات والترتيبات اللوجستية والتنفيذية لعقد هذا الاجتماع، ويتضمن البند أيضاً أهم النتائج

الصادرة عن المؤتمر وفعاليات المجموعة العربية ونتائج لجان التنسيق والصياغة المنبثقة عن الاجتماع التنسيقي للمجموعة العربية والذي انعقد في 29 مايو 2022 بشكل حضوري بمقر منظمة العمل الدولية بجنيف، كما يتضمن البند أيضاً أهم نتائج الملتقى الدولي للتضامن مع عمال فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، والذي انعقد خلال يوم 2 يونيو حزيران 2022، وبعض التقارير لأهم اللجان.

ومن ناحية أخرى تضمن البند أهم النقاط التي قدمها سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية في تقريره السنوي بشأن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية السلبية على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، والذي قدم باللغات الأربعة: (العربية - الإنكليزية - الفرنسية - الإسبانية) ونتائج اللقاء التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، والذي انعقد يوم 2 / يونيو 2022 بمقر قاعة حقوق الإنسان بمنظمة العمل الدولية بجنيف.

البند السابع - تشكيل لجنة الخبراء القانونيين (2022 - 2025):

نظراً لانتهاء ولاية لجنة الخبراء القانونيين، وعملاً بنظام عمل اللجنة؛ حيث نصت المادة الأولى منه على تشكل اللجنة من خمسة أعضاء يختارهم المؤتمر العام بناء على اقتراح مجلس الإدارة في ضوء الترشيحات المقدمة من المدير العام لمكتب العمل العربية، والذي قرر الموافقة

على السادة التالية أسماؤهم لعضوية لجنة الخبراء القانونيين (2022 - 2025)، **وذلك على النحو التالي:**

1. الأستاذ/ حمادة أبو نجمة المملكة الأردنية الهاشمية.
2. الدكتور / علي فيصل الصديقي مملكة البحرين.
3. السيدة / ماجدة إبراهيم عبد الرحيم جمهورية العراق .
4. الأستاذ / إيهاب عبد العاطي عليان جمهورية مصر العربية.

إحالة الأسماء الواردة في الفقرة رقم (1) إلى الدورة (48) لمؤتمر العمل العربي 2022 مع التوصية بالموافقة عليها لعضوية لجنة الخبراء القانونيين للفترة من (2022 - 2025) .

البنود الفنية تناقش موضوعات الساعة

أصدر مؤتمر العمل العربي في دورته العادية (47) عام 2021 (القاهرة، سبتمبر/ أيلول 2021) القرار رقم (1693) بشأن تحديد جدول أعمال الدورة (48) للمؤتمر، حيث تم إدراج وثيقتين فنيتين ضمن جدول أعمال هذه الدورة «48»، تناقش البنود الفنية موضوعات الساعة، وتواكب التحولات الجذرية التي يشهدها العالم والمنطقة العربية حالياً.

البند الثامن تحت عنوان: «الذكاء الاصطناعي وأنماط العمل الجديدة»

هذه الوثيقة هي نتاج الجهود المتواصلة التي تبذلها منظمة العمل العربية في سعيها الدؤوب لمواكبة التحولات الجذرية التي يشهدها العالم والمنطقة العربية حالياً، هذه التحولات متعددة الجوانب والأبعاد في المجالات كافة، بتأثيراتها المتعاظمة على قضايا التشغيل، ومن بين هذه المجالات ما يتم تداوله في المحافل المختلفة على المستويين العربي والعالمي، فيما بات يطلق عليه «**الثورة الصناعية الرابعة**» هذه الثورة التي بلغ من أثرها الكبير على حياة الإنسان والمجتمعات، أن لُقبت بأنها ثورة كاملة، تبدأ بالتكنولوجيا والبحث والإنتاج والصناعة، ولا يتوقف أمرها عند هذا الحد، ولكن يتجاوزه إلى حدود بعيدة، ومن بين الأبعاد الجوهرية لهذه الثورة، بل لعله بعدها الجوهري «**الأهم**»، موضوع «**الذكاء الاصطناعي**»، وما يؤدى إليه حاضراً، وما سوف يؤدى إليه مستقبلاً، خاصة بشأن قضايا العمل.

فالذكاء الاصطناعي، سيشكل فرصة مهمة للوطن العربي، لما له من قدرة كبيرة في إحداث تغييرات على بيئة الأعمال لتحسين المخرجات والأداء وسير العمل، وتغيير سير المهام وتدفق عملياتها، وفى تطوير واستحداث منتجات وخدمات إبداعية ومبتكرة في جميع مجالات الحياة البشرية، وبالتالي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة بالوطن العربي وحل عدد من مشاكله دون الإضرار بنصيب الأجيال القادمة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة، كونها محاولة ذات طابع شامل وعميق لاستكشاف طبيعة وآثار الذكاء الاصطناعي على أنماط العمل في العالم والمنطقة العربية، والإطار العام الذي تندرج فيه هذه التكنولوجيا، من توسيع وتعميق الفضاءات الزمانية والمكانية، حتى تبدو أنها لا نهائية، من خلال تجسيديات تخلقها وتعظمها آليات الاقتصاد الرقمي بأدوات التأثير الحساس عبر المسافات، ليكون بذلك الاقتصاد عابراً للمسافات (الفضاءات)، بحيث يسمح بإمكانية إنجاز المهام المحددة دون اعتبار للوقت أو الموقع، مما يتطلب توضيح جوانب ومبررات تداعيات الأخذ بهذه التكنولوجيا التي عكستها مجموعة من الأحداث والتطورات الهائلة للتحول نحو الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي كمحرك لنمو الاقتصاد العالمي، ومدى تأثير ذلك على أسواق العمل.

ولتحقيق هدف الدراسة، اعتمدت على منهجية الجمع بين الجانب النظري وجانب الاستقراء (آراء عينة من 150 خبيراً من العاملين في المجال) في التعاطي مع

موضوع الذكاء الاصطناعي بمفهومه وفروعه ومجالاته المتعددة، وبما يسمح باستكشاف عوالمه التي غيرت وستغير شكل الحياة البشرية، وأدت إلى أنماط جديدة للعمل، وجعلت الاقتصاد العالمي يتطور من خلالها بسرعة في السنوات الأخيرة، ليصبح من محركات النمو الأساسية .

شمل الجزء الأول من البند على ثلاثة محاور هامة، جاء المحور الأول تحت عنوان: «**الذكاء الاصطناعي، بين التعريف والأهمية وقوة التغيير**»، جاء هذا المحور بشكل مبسط للتعريج على تعريفات الذكاء الاصطناعي، وأفرعه وأنواعه، وأهم مجالاته وأدواته، وأهميته في قوة التغيير، والمحور الثاني تحت عنوان: «**منهجية الذكاء الاصطناعي واستخداماته**» حيث ناقش البنية التحتية للذكاء الاصطناعي وأساساته، الذكاء الاصطناعي وأمن البيانات الذكاء الاصطناعي والحلول المستدامة، استخدامات الذكاء الاصطناعي (قطاعات ومنشآت).

أما المحور الثالث الذي جاء تحت عنوان: «**الذكاء الاصطناعي والعمل الحالي والمستقبلي**»، طرح عدة أسئلة لتكون موضوعًا للمناقشة من قبل أطراف الإنتاج الثلاثة، للوصول إلى التوصيات التي تخدم أطراف الإنتاج.

- **هل ينهي الذكاء الاصطناعي وظائف حالية؟**
- **هل يغير الذكاء الاصطناعي من شكل وظائف حالية؟**
- **هل ينشئ الذكاء الاصطناعي وظائف جديدة؟**
- **مستقبل الذكاء الاصطناعي والعمالة البشرية؟**
- **هل نحن مستعدون لبناء مجتمعات ذكاء اصطناعي جيدة؟**

أما المحور الرابع جاء تحت عنوان: «الذكاء الاصطناعي ومستقبل أسواق العمل العربية تحليل الحاضر واستشراف المستقبل»

اشتمل على دراستين، الأولى:

«دراسة ميدانية عن الوضع الراهن للذكاء الاصطناعي في الوطن العربي».

وتهدف إلى فهم الواقع الحالي للذكاء الاصطناعي العربي بشكل أفضل وعلى أرض الواقع، حيث قامت المنظمة بإعداد دراسة ميدانية توضح رأي خبراء تكنولوجيا المعلومات بتقنيات الذكاء الاصطناعي وأدواته المستخدمة حالياً في الوطن العربي والتكلفة المالية والمخاطر المحتملة المصاحبة لهذه التكنولوجيا.

ونستطيع القول لملخص الدراسة الأولى بأن الذكاء الاصطناعي قادر على معالجة مجموعة واسعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المنطقة العربية، بدءًا من تقلب أسعار النفط، إلى التوسع الحضري السريع، وندرة المياه والأمن الغذائي. إدراكًا لإمكانيات الذكاء الاصطناعي، قد بدأت بالفعل العديد من البلدان في المنطقة العربية في تبني التكنولوجيا في وقت مبكر، ولتضع الأسس لمكانة رائدة عالميًا في المستقبل، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي هو نفط المستقبل.

وفي المقابل، مازالت بعض الدول العربية الأقل حظاً في مجال التكنولوجيا والتنمية في تقدم بطيء جدًا، وفي بعض الأحيان غير ملحوظ، بسبب انشغالها في تطوير البنية التحتية وترسيخ أساسات الأمن والاستقرار في أقطارها حيث أولوياتها.

أما الدراسة الثانية فهي: «**دراسة ميدانية عن مستقبل الذكاء الاصطناعي في**

الوطن العربي». حيث تم استقصاء آراء عدد من الخبراء عن مستقبل الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية، باستخدام إحدى برامج الذكاء الاصطناعي، حيث يعتقد الغالبية العظمى من خبراء الدراسة بأن العديد من المؤسسات العربية ستستثمر في تطبيق واحد على الأقل للذكاء الاصطناعي في المستقبل القريب.

وجاءت نتيجة الدراسة الثانية لتركز على أنه كلما زاد توافر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، زاد الذكاء الاصطناعي ليحل محل البشر في مناصب وفرص عمل. من ناحية أخرى، يمكن أن تؤثر المخاطر الأمنية والخصوصية والتقنية المتصورة بشكل كبير على نوايا المنظمات لاعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويمكن أن تسهم أيضًا إيجاد خلق فرص عمل جديدة تخدم الجانب البشري بشكل إيجابي. وهذا بدوره يمكن أن يساعد في تقليل معدل البطالة وتوفير وظائف جديدة ذات صلة بالذكاء الاصطناعي وفرص عمل للمجتمع. بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي سيؤثر بشكل كبير على بعض الفوائد والقيم المؤسسية، مثل تقليل عدد الموظفين للعديد من المؤسسات، وزيادة كفاءة العمل للعديد من المؤسسات، وأيضًا خلق ميزة تنافسية للمؤسسة بين منافسيها في أقطار الدول العربية.

البنـد التاسع- رقمنة أنظمة الحماية الاجتماعية وحوكمتها:

يأتي موضوع هذا البند في إطار اهتمام المنظمة المتواصل بتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية من منطلق أن الاهتمام بالتنمية البشرية وتطوير القوى العاملة لابد أن يرتبط ارتباطاً مباشرًا بالحمـــاية الاجتمـــاعية باعتبارها من أهم دعائم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وأن المتغيرات الراهنة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والصحية وتأثيراتها السلبية على أسواق العمل، يطرح ملف الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاق تغطيتها وتأثيرها من خلال الرقمنة كطوق نجاة للخروج من آثار الأزمة الحالية والأزمات المستقبلية، الأمر الذي يدعو إلى تطوير واستحداث الآليات اللازمة لإدارة نظم الحماية الاجتماعية ضمن مقاربة أوسع للإنصاف والاستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. تناقش وثيقة البند التاسع من خلال مجموعة من المحاور المتكاملة كافة الإشكاليات المتعلقة بالتحول الرقمي في أنظمة الحماية الاجتماعية، وأهم تطبيقاتها على مستوى العالم، وبيان للفرص والإمكانيات الهائلة التي وفرتها استخدامات التكنولوجيا الرقمية على أسـواق العمل بظهور أنماط جديدة للعمل بشكل عام والتحول الرقمي في

مجال خدمات الحماية الاجتماعية بشكل خاص، وكيف يمكن للعالم العربي بما له من خصوصية وفي إطار التباينات بين الدول العربية في مجال التحول الرقمي، أن يواجه التحديات التي تعترض طريق رقمنة خدمات الحماية الاجتماعية.

ولم تكن منظومات الحماية الاجتماعية بمكونيها التأميني وغير الإسهامي بمنأى عن توظيف التكنولوجيات الرقمية في مجال استهداف المنتفعين وضمان النفاذ إلى الخدمات.

وعرفت نظم الحماية الاجتماعية في البلدان الأقل نموّاً استعمالات متنامية للتكنولوجيا من خلال السعي إلى تصويب التدخلات الاجتماعية نحو مستحقيها عبر آليات النظم الوطنية لتحديد الهوية خاصّة بناء على البيانات البيومترية.

وبرز مفهوم «التحوّل الرقمي» أو «الانتقال الرقمي» لنظم الحماية الاجتماعية من خلال الاعتماد المتزايد على البيانات والتكنولوجيات الرقمية التي يتمّ توظيفها في التشغيل الآلي والتنبؤ وتحديد الهوية للمستفيدين ومراقبتهم وكشف التحايل والاستهداف والعقوبات وطرق التظلّم الإلكتروني كآلية لتحسين وتطوير الخدمات وكضمانة لمزيد من الحوكمة الرشيدة.

وباعتبار أن إرساء حماية اجتماعية شاملة هو ضمانة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير مقومات العمل اللائق والنمو والتنمية الشاملين والمستدامين، فإن نظم الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق والتي تستند إلى أرضيات للحماية الاجتماعية ومستويات عليا من الحماية، مدعوة إلى توفير الوسائل والإمكانيات اللازمة لمنع الفقر وانعدام المساواة والاستبعاد الاجتماعي ووسيلة للحفاظ على دخل العمال وتعزيز القدرة على الاستجابة للأزمات، وفي هذا الإطار تبنت مؤسسات الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي حول العالم التحول الرقمي كاستجابة استراتيجية في بيئة معقدة بشكل متزايد، وتطرح الثورة الرقمية أو عصر التحولات الرقمية بالعالم عمومًا وبالمنطقة العربية خصوصًا وفي مجال الحماية الاجتماعية جملة من التحديات

والمخاطر تتعلق أساساً بالقدرة على ملاءمة وتطوير تشريعات الحماية الاجتماعية مع التحولات الرقمية وتغيير بيئة العمل وتعزيز التعاون الرقمي العربي في ظل تحديات كبيرة تطرحها مسألة «**الفجوة الرقمية**» أو «**الحرمان الرقمي**» وكيف السبيل إلى وضع نظم إيكولوجية أوسع تمكن من الاستخدام الشمولي للتكنولوجيات الرقمية .

يتضمن البند مبحثين:

المبحث الأول حول استخدامات التكنولوجيا الرقمية في مجال الحماية الاجتماعية توفر فرصًا لتعزيز الحوكمة وتحسين النفاذ إلى الخدمات:

الذي تطرق إلى الفرص والإمكانات الهائلة التي وفرتها استخدامات التكنولوجيات الرقمية في مجال الحماية الاجتماعية، حيث تتجلى العوائد الرقمية من خلال جملة من المكاسب للحكومات والمؤسسات والأفراد في مجال الحماية الاجتماعية، وفي مجال مسايرة تغيرات هيكلية في بيئة العمل، إلى جانب جملة من التحديات والمخاطر

التي تجابهها منظومة الحماية الاجتماعية ترتبط بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والديمغرافية، سوف تفرض بداهة على الحكومات تنزيل الحماية الاجتماعية ضمن مقاربة شاملة للعدالة الاجتماعية. وينبغي أن تترافق هذه التغييرات مع استراتيجيات اقتصادية شاملة ومستدامة وإصلاحات في آليات الحكم عبر تعزيز الحقوق والمساواة والإنصاف والمشاركة وتحقيق الاستجابة السياسية من أجل حماية اجتماعية شاملة ومستدامة.

ومن خلال ما تم رصده من التجارب الناجحة في التقرير، يتبين أن تحقيق الانتقال الرقمي لنظم الحماية الاجتماعية يتطلب توفير بنية تقنية وبيئة تشريعية تكون رافعة لهذا التحول بما في ذلك تعديل تشريعات العمل والضمان الاجتماعي، وتنظيم المعاملات الرقمية، بما في ذلك قوانين التوقيع الإلكتروني وضمان أمن المعلومات والهوية الرقمية ووضع تشريعات لحماية المعطيات الشخصية والتصدي للمخاطر

الإلكترونية وأن استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال الحماية الاجتماعية يقدم فرصاً واعدة لتعزيز الحوكمة وتحسين النفاذ إلى الخدمات، وضمان استفادة المواطنين من التكنولوجيا الجديدة، والتمتع بمستويات أعلى من الرعاية الاجتماعية، وذلك من خلال اعتماد الهوية الرقمية من جهة ثم رقمنة مزايا وخدمات أنظمة الضمان الاجتماعي، والتي فرضت نفسها بقوة في ظل جائحة كورونا، حيث قدمت معظم الجهات الحكومية المساعدات اللازمة للمتضررين اجتماعيًا واقتصاديًا عبر الأنظمة الرقمية (من خلال استعمال الهاتف المحمول - عبر تقنيات القياسات الحيوية - البطاقات الذكية) وتقدم وثيقة البند شرحاً لكل من هذه الأنظمة والمزايا التي تحققها، كذلك المخاطر التي تنطوي على التوسع في استخدام كل منها.

لقد أسهم التحول الرقمي في تحسين الوصول إلى المنافع التي تقدمها أنظمة الحماية الاجتماعية وساعد في استهداف أكبر عدد ممكن من المستفيدين من خدماتها، إلا أن تحقيق هذا الانتقال الرقمي **مازال يتطلب الكثير من الجهد لتوفير بنية تقنية وبيئة تشريعية لتنظيم العمل وفقا للحلول الرقمية.**

- **تحولات هيكلية في عالم العمل: الرقمنة والأتمتة.**
- **ظهور أنماط جديدة لعلاقات العمل.**
- **رقمنة نظم التأمينات الاجتماعية.**

وشهدت أنظمة الضمان الاجتماعية

استثمارًا هاماً في مجالات توظيف التكنولوجيات الحديثة للاتصال والمعلومات ومختلف آليات الرقمنة، بما يحقق جملة من أهداف التنمية المستدامة، وخاصة شروط العمل اللائق، ومن أهمها رقمنة خدمات الرعاية وأنظمة التأمينات الصحية، وكشف وباء كورونا على جملة من الإشكاليات التي تعاني منها أنظمة الصحة العامة والرعاية الصحية في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو ما دفع عدة حكومات إلى تبني مقاربة تقوم على التحول الرقمي في قطاع الرعاية الصحية من أجل تخفيف الضغط على المستشفيات وتحسين رعاية المرضى، حيث تتزايد الدعوات للحد من التكاليف الطبية من خلال اعتماد تقنيات الصحة الرقمية، وعلى مستوى استدامة أنظمة الرعاية الصحية وتعزيز قدرتها على مجابهة الأزمات والتحديات تساعد الرقمنة على تعزيز قدرة هذا النظام على مواجهة التحولات الوبائية والتغيرات الاجتماعية، وتحسين قدرة المرافق الطبية على إدارة الأزمات، وتعزيز قدرات البحث والتطوير

ومنظومات اليقظة والإشعار والإنذار المبكر عبر تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

- **رقمنة آليات تحصيل الاشتراكات والمراقبة وإدارة الطعون والشكاوى:**

تعمل مؤسسات الضمان الاجتماعي على ابتكار ممارساتها الإدارية لمواصلة التغلب على التحديات وتحسين الخدمات والرفع من قدرتها على مواكبة المتغيرات. ولجأت مؤسسات الضمان الاجتماعي في ظل الرقمنة المتصاعدة إلى اعتماد عدة أساليب وبرامج موجهة نحو الرفع من مهارة العاملين في المؤسسات والحلول الفنية التي أسهمت في انتقال الضمان الاجتماعي من العمليات اليدوية والخاصة بالحضور والورق إلى السرعة والمرونة والراحة في الخدمات عبر الإنترنت والهاتف المحمول. يؤدي الانتقال إلى التقنيات الرقمية إلى توسيع نطاق الطرق التي يمكن للمؤمن عليهم من خلالها الوصول إلى الفوائد والخدمات.

- **استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال لتوسيع التغطية الاجتماعية:**

وفقاً للتقديرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، يحصل حوالي 50 في المائة من سكان العالم على شكل من أشكال الضمان الاجتماعي، في حين يتمتع 20 في المائة فقط بتغطية كافية من الضمان الاجتماعي، لذا فإن الحاجة إلى توسيع نطاق التغطية تمثل تحديًا رئيسيًا لمنظمات الضمان الاجتماعي في جميع المناطق. ومع ذلك، لا يمكن القيام بهذا إلا أثناء معالجة قضايا السياسة العامة على نطاق أوسع، بما في ذلك شيخوخة السكان السكانية، وهياكل الأسرة المتطورة، وتأثيرات العولمة الاقتصادية، ونمو أسواق العمل غير الرسمية، والتطورات الوبائية والبيئية.

وبفضل الاستخدام المبتكر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تم إدخال برامج حكومية جديدة للأمن الغذائي، والرعاية الصحية للفقراء، والتحويلات النقدية، وتم توسيع نطاق تغطية الرعاية الصحية والتأمين ضد الحوادث المهنية تدريجياً عبر المراكز الصناعية.

أما المبحث الثاني: سلط الضوء على التحديات والمخاطر التي تواجهها منظومة الحماية الاجتماعية في إطار التغيرات التكنولوجية المتسارعة في علاقتها مع أسواق العمل:

إن الوعود الهائلة التي تقدمها التحولات الرقمية في مجال أنظمة الحماية الاجتماعية تُجابه بتحديات عديدة أبرزها الفجوة الرقمية داخل المجتمع الواحد أو بين الدول وبعضها، إضافة إلى تحديات تتعلق بصعوبة استخدام التقنيات الرقمية من قبل شرائح واسعة في المجتمع خاصة كبار السن والفئات الضعيفة والمهمشة وهم للأسف معظم المعنيين بخدمات الضمان والحماية الاجتماعية.

- **الفجوة الرقمية:**

تشكل العوامل الثقافية وتلك المتصلة بالتعليم والتعلم سببًا حقيقيًا في ظهور الفجوة الرقمية بوضوح في المجتمعات ذات الأمية العالية، بسبب ضعف انتشار التعليم وأجهزته ومؤسساته وعدم استيعاب التكنولوجيا الحديثة والتعامل مع معطياتها وفهم معالمها.

- **تحديات رقمنة نظم الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي:**

وتمثل أبرز التحديات التي واجهت الدول العربية على صعيد التحول الرقمي في نظم التحويلات الاجتماعية في ارتفاع مستويات التكلفة المرتبطة بهذا التحول، وصعوبة استخدام التقنيات من قبل بعض شرائح السكان منها على سبيل المثال المسنين وبعض أصحاب الهمم.

تؤكد الدراسة ضرورة تحول الدول العربية نحو رقمنة العديد من الخدمات الاجتماعية، وضرورة تبني أطر تشريعية داعمة له وسنّ تشريعات من شأنها تنظيم التعاملات الرقمية، بالإضافة إلى توفير البنى التحتية اللازمة لضمان المساواة الرقمية في النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية، وما تنطوي عليه من ارتفاع في مستويات التكلفة المرتبطة بهذا التحول.

إن إمكانيات التكنولوجيا الرقمية كقوة تحويلية لأنظمة الحماية الاجتماعية تقدم فرصة حقيقية لسد الفجوة الرقمية وتعزيز مشاركة الفئات الضعيفة والمهمشة، لكن لابد من وضع ضوابط تتعلق بإضفاء قيم ومبادئ

حقوق الإنسان، وعالم العمل يمر بتحولات هيكلية عميقة، وهو ما يفرض تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة؛ بهدف فهم تلك التحولات وتحديد سياسات وبرامج معالجه هذه التحديات، فلقد أثبت الحوار الاجتماعي قدرته في مواجهة المعوقات بوصفه أداة قوية قادرة على ترسيخ العلاقات الاجتماعية، وعلى رأسها علاقات العمل من خلال جمع كافة الأطراف الفاعلة على مائدة الحوار لمواجهة التحديات واستغلال الفرص الناشئة عن التطورات التكنولوجية والتغيرات الهيكلية في أسواق العمل مدعومة بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل للرفع من مستوى الأجور وتحسين شروط وظروف العمل، وضمان مقومات العمل اللائق، ويتضمن البند الدعوة إلى بلورة عقد اجتماعي فعال ومستدام، يعكس الحقائق المتغيرة وفق خصوصيات كل دولة، ولا سيما في إطار الأزمات الاقتصادية المتعاقبة وسرعة التحولات في عالم العمل، مع مراعاة تحقيق التوازن بين تعزيز الاستثمار وزيادة الإنتاجية وحق العمال في الحماية الاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية والنهوض بالسلام الاجتماعي.

البند العاشر - تكريم رواد العمل العرب

الدورة الثامنة والأربعون لمؤتمر العمل العربي

تكرم الكوكبة السابعة من رواد العمل العرب:

وافق مؤتمر العمل العربي في دورته الثلاثين لعام 2003 على مقترح تكريم رواد العمل العرب في مختلف مجالات واختصاصات منظمة العمل العربية، الذين يتم ترشيحهم من قبل أطراف الإنتاج الثلاثة، هذا ويقصد برواد العمل العرب كل من أسهم بدور بارز في إثراء العمل العربي بكافة مجالاته سواء على الصعيد الوطني أو القومي أو العالمي.

اجتمعت اللجنة المنبثقة عن مجلس إدارة منظمة العمل العربية والمكلفة بالنظر في المقترحات المقدمة من أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، للنظر في الترشيحات المقدمة من أطراف الإنتاج بشأن تكريم رواد العمل العرب، وبعد عرض تقرير اللجنة على مجلس إدارة منظمة العمل العربية في دورته «96» (القاهرة 14 - 15 مايو / آيار 2022) ها نحن اليوم سنكرم الكوكبة السابعة من رواد العمل العرب ضمن فعاليات الدورة «48» تقديراً من المؤتمر العام بأطرافه الثلاثة لخدماتهم الجليلة التي قدموها لخدمة بلدانهم، هذا التكريم ما هو إلا لمحة من لمحات العرفان والتقدير لهؤلاء المكرمين، ودلالة على أن ما قدموه سيظل باقياً في نفوس وعقول الحاضرين وترسيخاً لقيمة العمل وإحياءً لأمل العطاء والمثابرة على العمل لدى أجيال المستقبل.

إن منظمة العمل العربية على يقين أن دولنا العربية بكل حضارتها وتاريخها قادرة على إفراز النماذج البشرية الخلاقة لما تقوم عليه ثقافات وموروثات وقيم أصيلة تعلى من قيمة العمل وشأنه.

السيدة / لينا قسطنطين باسيل قرمش
حكومات / المملكة الأردنية الهاشمية

- المديرة التنفيذية ورئيسة مجلس إدارة شوكولوغرافي.
- شغلت منصب المؤسسة والرئيسة التنفيذية لشركة فيلاديلفيا لصناعة الشوكولاتة.
- أسهمت في تدريب وإرشاد خريجي الجامعات ليصبحوا مؤهلين لدخول سوق العمل.
- وتوظيف أردنيين وأردنيات وإرشادهم في المصانع المختلفة.
- وإرشاد السيدات الرياديات لزيادة فرص نجاحهم ومساعدتهم في اكتشاف مهاراتهم وإبداعاتهم لصقلها ليحققوا النجاح.
- رئيسة جمعية الرواد الشباب - رئيسة مجلس إدارة إنجاز - عضو مجلس إدارة الجمعية الملكية للتوعية الصحية - عضو مجلس إدارة مؤسسة تطوير المشاريع.
- حائزة على جائزة الإنجاز من جمعية رواد الشباب - جائزة الريادة من UNCTAD.

سعادة العين/ عيسى حيدر عيسى مراد
أصحاب أعمال / المملكة الأردنية الهاشمية

- عضو مجلس الأعيان الأردني - رئيس لجنة العمل والتنمية - عضو اللجنة المالية والاقتصادية.
- عضو لجنة السياحة - عضو مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني.
- عضو مجلس أمناء الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية.
- رئيس جمعية حمزة بن عبد المطلب لرعاية الفتيات اليتيمات - عضو مجلس إدارة المنتدى الاقتصادي الأردني- رئيس مجلس إدارة وشريك في مجموعة حيدر مراد وأولاده للاستثمار - رئيس غرفة تجارة عمان - ورئيس جمعية الأعمال الأردنية الأوروبية – عضو مجلس إدارة الغرفة العربية البريطانية.
- أسهم في إنشاء أكاديمية غرفة تجارة عمان للتدريب وتطوير الأعمال - وكذلك إنشاء وحدة خاصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة - استحدث وحدة خاصة لخدمة القطاعات التجارية والنقابات والجمعيات - شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية وترأس العديد من المجالس واللجان.
- حائز على حائز على وسام النجمة الإيطالية (لقب الفارس) 2015.
- وسام الاستحقاق المدني برتبة قائد من ملك إسبانيا 2018 .

الدكتور/ محمد بطي ثاني الشامسي
عمال / دولة الإمارات العربية المتحدة

- نائب مدير أكاديمية شرطة دبي برتبة عميد وأستاذ القانون بالأكاديمية.
- عضو مجلس إدارة أكاديمية شرطة دبي من 2008 حتى تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة جمعية التنسيق بين الجمعيات المهنية العاملة بالدولة من 2012 حتى تاريخه.
- رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للمحاميين والقانونيين 2021.
- رئيس لجنة التشريعات والقوانيين بالقيادة العامة لشرطة دبي 2021.
- مؤسس وعضو مجلس إدارة مركز جنيف لحقوق الإنسان والحوار العالمي 2013.
- أسهم في إعداد كتب في مجالات العمل المختلفة وتقديم دورات تخصصية في مجال القانون.
- أسهم في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان -له خبرة في مجال إعداد التشريعات والقوانين والأنظمة.
- شارك في مؤتمرات العمل العربية والدولية من 2013 - 2021.
- ترأس اجتماع مجلس إدارة منظمة العمل العربية مايو 2021.
- حائز على جائزة سمو وزير الداخلية للتميز عن فئة الموظف المثالي في الوظائف المتخصصة 2011.
- حائز على جائزة مجلة الدبلوماسي عن أكثر 25 شخصية تأثيرا في الوطن العربي -2020 .
- كرم من قبل (AICHLS) لجهوده في مجال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان.

معالي الدكتور/ مجيد بن محسن العلوي
حكومات / مملكة البحرين

- شغل منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية خلال الفترة (2002 - 2005).
- وزير العمل 2005 - 2011 - وزير الإسكان 2011.
- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية 2002 - 2007.
- رئيس مجلس إدارة منظمة العمل العربية 2010 – 2012 .
- رئيس المجلس الأعلى المهني 2002 – 2011.
- أسهم في صدور قانون التأمين ضد التعطل - أسهم في المراجعة الشاملة لمواد قانون العمل في القطاع الأهلي الذي انتهى بصدور قانون العمل الجديد 2012.
- مؤسس ورئيس تحرير مجلة النور التي تصدر في لندن.
- شارك في العديد من المؤتمرات العربية والدولية وترأس أعمال الدورة «37» لمؤتمر العمل العربي 2010.
- رئيس لجنة إصلاح سوق العمل وعضو لجنة إصلاح التعليم والتدريب في مملكة البحرين.
- عضو في لجنة تفعيل ميثاق العمل الوطني برئاسة سمو ولي العهد.
- عضو مؤسس وأول رئيس لجمعية البحرين للتدريب والتنمية وعضو المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.
- حاصل على إشادة دولية وعربية على جهوده عندما كان وزيرا في صدور قانون التأمين ضد التعطل.

سعادة الشيخة / هند بنت سلمان آل خليفة
أصحاب أعمال / مملكة البحرين

- سيدة أعمال - عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين من 2014 حتى تاريخه.
- وكيل مساعد للشؤون الاجتماعية - عضو المجلس الأعلى للمرأة 2001 - 2007.
- سفيرة للتميز والإبداع من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 2015.
- أسهمت في اجتماع اللجنة المخصصة لوضع اتفاق دولي شامل ومتكامل لحماية وتعزيز حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة 2004.
- العمل التطوعي لتمكين المرأة وتأهيل الشباب لدخول سوق العمل.
- التعاون مع الجهات الداعمة والممولة للأنشطة الداعمة للتنمية الاقتصادية ومنها صندوق العمل.
- أسهمت في صنع قرار الإعلان عن جائزة ريادة الأعمال من قبل الاتحاد العالمي لصاحبات الأعمال والمهن البحرينية 2020 وتوفير حاضنات اقتصادية لمزاولة أنشطة اقتصادية لريادة الأعمال وأنشطة مصاحبة مثل التدريب وورش العمل.
- شاركت في العديد من المؤتمرات العربية والدولية.
- عضو احتياطي بمجلس إدارة منظمة العمل الدولية من 2017 - 2020.
- حائزة على جائزة العمل الإنساني لدول مجلس التعاون وجائزة المرأة العربية في لندن - جمعية الحكمة للمتقاعدين كأفضل رائدة عمل بمملكة البحرين.

الأستاذ/ بسيم جاسم الذوادي
عمال / مملكة البحرين

- نائب رئيس الاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين للتنظيم الداخلي.
- عضو مؤسس للاتحاد الحر لنقابات عمال البحرين.
- عضو مؤسس للنقابة الحرة لعمال بابكو.
- أسهم في تأسيس العديد من النقابات العمالية وأسهم في الحصول على تحقيق عدة مكاسب للطبقة العاملة البحرينية - قدم العديد من المحاضرات والورش.
- شارك في مؤتمرات العمل العربية ضمن وفد عمال مملكة البحرين.
- شارك فى اللجان العاملة بمؤتمر العمل العربي.
- عضو هيئة الرقابة المالية بمنظمة العمل العربية.
- حائز على عدة جوائز وأوسمة من عدة نقابات عمالية.

الأستاذة/ سامية البكوش حرم بن بعقوب
حكومات / الجمهورية التونسية

- ملحقة اجتماعية بقنصلية الجمهورية التونسية / روما.
- متفقدة شغل بولاية تونس من 1985 – 1989 وبولاية القصرين من 1989 إلى 1992.
- رئيسة وحدة المراقبة بقسم تفقدية الشغل بالقصرين 1990.
- رئيسة مصلحة الاتفاقيات المشتركة 1992.
- أسهمت ضمن فريق العمل المكلف بتنظيم الأحكام التشريعية والتدريبية وفريق العمل المكلف بترجمة الإحكام 1998 - 2000.
- عضوة في لجنة تسيير برنامج الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في تونس الذي يرتكز على تحقيق 10 مبادئ أساسية في مجال حقوق الإنسان عموماً وفي العمل.
- أسهمت في إعداد تشريع الشغل 1998 - وإعداد دليل الإجراءات بالإدارة العامة للشغل.
- شاركت في العديد من الندوات الإقليمية والوطنية وتقديم مداخلات في مجال الحوار الاجتماعي والمفاوضة الاجتماعية في تونس.
- حائزة على الوسام البرونزي 2002 - الوسام الفضي 2007 - الوسام الفضي المذهب 2014 - الوسام الذهبي 2019.

السيد/ زايدي فضيل
حكومات / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- مدير عام التشغيل والإدماج بوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.
- عضو في مجموعة العمل (وزارة العمل - مندوب التخطيط - الاتحاد العام للعمال الجزائريين أرباب العمل حول التأمين عن البطالة 1992 - أرباب العمل حول التأمين عن البطالة 1992).
- عضو المجلس الوطني للإحصاء سابقاً - عضو فريق العمل حول قانون الاستثمار 1993.
- عضو اللجنة الوطنية للوقاية ومكافحة الاتجار بالبشر.
- أسهم في إعداد الدراسة الأولى حول التأمين عن البطالة 1992 للمعهد الوطني للعمل.
- أسهم في تحرير التقارير في مجالات التحويلات الاجتماعية - العمل - الضمان الاجتماعي.
- ترأس وفد الجمهورية الجزائرية في العديد من الندوات العربية والدولية 2005 - 2019.
- عضو مجلس إدارة منظمة العمل الدولية احتياطي 2011 - 2014 وأصيل من 2014 - 2017.
- حائز على عدة شهادات تكريم من الاتحادات العمالية.

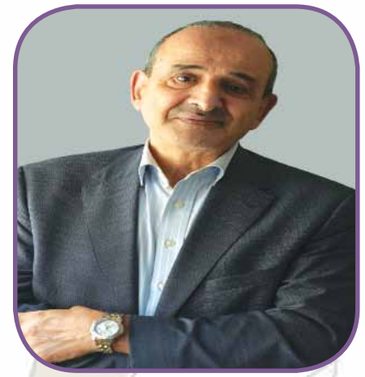

السيد/ المحفوظ ميقاتلي
أصحاب أعمال/ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- الأمين العام للكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية.
- عضو دائم في منظمة العمل الدولية.
- عضو دائم في مجلس إدارة مركز التدريب الدولي بالجزائر.
- عضو مجلس إدارة الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء.
- أسهم في تدعيم تنسيق الجهود في ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي.
- أسهم في تنمية وصيانة الحقوق والحريات من خلال منظمات أصحاب الأعمال - وتحسين ظروف وشروط العمل في الجزائر.
- أسهم في إعداد الدراسة الأولى حول التأمين عن البطالة 1992 للمعهد الوطني للعمل.
- ترأس وفد الجمهورية الجزائرية في العديد من الندوات العربية والدولية 2005 - 2019 العمل والضمان الاجتماعي.
- حائز على عدة شهادات تكريم.

السيد / محمد لخضر بدر الدين
عمال / الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- شغل منصب أمين عام نقابي لخروبة عام 1970.
- منتدب إلى الاتحادية الوطنية لعمال النفط عام 1970.
- مسؤول ناحية الوسط لسوناطراك عام 1973.
- نائب الأمين العام للنقابة الوطنية لعمال سوناطراك عام 1976.
- نائب رئيس المنظمة العالمية لعمال البترول والغاز والكيمياء والمناجم 1992 - 2007 .
- عضو اللجنة الوطنية للاتحاد العام لعمال الجزائريين عام 1978.
- عضو الأمانة الاتحادية الوطنية للبترول والغاز والكهرباء والكيمياء عام 1979.
- أسهم في انخراط جبهة التحرير الوطني عام 1956.
- تحمل مسؤولية وداديـة الجزائريين بأوروبا بمنطقة شرق فرنسا عام 1963.

معالي الدكتور/ عبد الله بن ناصر أبو ثنين
حكومات / المملكة العربية السعودية

- نائب وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للعمل.
- شغل منصب وكيل الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل.
- وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 2016 - 2018.
- شغل منصب وكيل الوزارة للتخطيط والتطوير والمعلومات.
- شغل منصب وكيل الوزارة للتفتيش وتطوير بيئة العمل .
- عضو مجلس إدارة الضمان الصحي التعاوني.
- عضو مجلس إدارة المجلس الصناعي من 2019 حتى تاريخه.
- أشرف على تطوير استراتيجية سوق العمل التي أقرت في 2020.
- أشرف على مشروع مبادرات وبرامج التوطين مما أسهم في انخفاض معدل البطالة في المملكة العربية السعودية.
- أسهم في العديد من الإنجازات والمبادرات والمشاريع الناجحة على مستوى سوق العمل.
- ترأس اللجنة التنفيذية لمبادرات جائحة كورونا الخاصة بسوق العمل.
- ترأس وفد المملكة العربية السعودية في عدة من المؤتمرات العربية والدولية.

المستشار/ عبد الرحيم الغامدي
عمال / المملكة العربية السعودية

- مستشار اللجنة الوطنية للجان العمالية ومكلف بالإشراف الكامل على القضايا العمالية منذ عام 2021 حتى تاريخه.
- شغل مدير دائرة أنظمة الموارد البشرية وخبير أنظمة موارد البشرية أول.
- شغل مدرب معتمد في المؤسسة العامة.
- أسهم في دورات في مجال التفكير الإيجابي للموظفين الشباب في عدة شركات.
- شارك في العديد من الملتقيات والمؤتمرات الخاصة بالموارد البشرية.
- أسهم في العديد من المشاريع الكبيرة خلال عمله في الشركة السعودية للكهرباء.
- شارك في إنجاز أكثر من 100دراسة تخص أنظمة وعوائد وبدلات الموارد البشرية.
- شارك في العديد من مؤتمرات وندوات منظمة العمل العربية.
- عضو الجمعية السعودية للموارد البشرية.
- عضو فريق تنمية الموارد البشرية 2030.

الدكتور/ رياض حسن محمد علي

حكومات / جمهورية العراق

- أستاذ جامعي في كلية الرافدين.
- شغل مدير عام دائرة العمل والتدريب المهني الأسبق ودائرة البحوث والدراسات الأسبق.
- شغل منصب رئيس إدارة صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل في وزارة العمل.
- عضو مجلس إدارة صندوق التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال .
- عضو اللجنة الوطنية الوزارية عن سياسات التشغيل والتدريب المهني ومعالجة البطالة.
- أسهم في إعداد استراتيجية القطاع الخاص والحوار الاجتماعي.
- أسهم في العديد من الإسهامات والخدمات في مجالات العمل المختلفة.
- حائز على أكثر من «15» شهادة شكر وتقدير عن الجهود المبذولة في العمل.

السيد/ صالح حسين خزعل

أصحاب أعمال / جمهورية العراق

- صاحب معمل لإنتاج المكائن – عضو اتحاد الصناعات العراقي واتحاد الغرف التجارية.
- صاحب براءة اختراع لمبردة هواء من دون ضاغط للماء ومطور لمكائن خراطة محركات السيارات ويعتبر من القلة في الوطن العربي في هذا المجال.
- مختص في صناعة مكائن الرفل شفت (محور القلاب) وأول ماكينة صنعت في العراق والوطن العربي.
- مصمم ومطور مبتكر لمثير من مكائن خراطة المحور القلاب المصنعة من الشركات العالمية.
- شارك في الندوات والمؤتمرات الاقتصادية.
- حائز على عدة شهادات تقديرية من ديوان رئيس الجمهورية - اتحاد الصناعات العراقي - وزارة الصناعة والمعادن ووزارة النقل والمواصلات.

السيد/ رحيم لعيبي محسن الغانمي

عمال / جمهورية العراق

- عضو المكتب التنفيذي - نائب رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق.
- شغل منصب رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج - عضو المجلس المركزي العربي لنقابات العمال العرب.
- أسهم في تفعيل الخطط والبرامج التي تخدم الواقع العمالي العراقي.
- أسهم في العديد من مبادرات في تقديم الدعم إلى جميع القضايا العربية.
- شارك في العديد من مؤتمرات العمل العربية والدولية.
- ترأس اللجنة العليا للتحضيرات للانتخابات النقابية 2018 .
- له خبرة في المفاوضات القانونية.
- حائز على العديد من الجوائز والشهادات من قبل المنظمات والمؤسسات والاتحادات النقابية العراقية.

الفاضل/ حمد بن خميس العامري

حكومات / سلطنة عمان

- وكيل شؤون العمل بوزارة القوى العاملة.
- وكيل التعليم التقني والتدريب المهني.
- مدير عام التخطيط والتطوير ومشرفاً عاماً لمكتب معالي الوزير.
- مدير عام المديرية العامة لتراخيص العمل والتفتيش .
- مدير عام المديرية العامة لسجل القوى العاملة والتوظيف.
- عضو مجلس إدارة جامعة السلطان قابوس.
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة لسجل القوى العاملة.
- عضو اللجنة الوطنية للاتجار بالبشر.
- عضو مجلس إدارة صندوق رفد.
- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- أسهم في التصديق على اتفاقيات منظمة العمل العربية اتفاقية رقم 18 - 19.
- شارك في العديد من مؤتمرات العمل العربية والدولية رئيس لجنة السلامة والصحة المهنية.
- رئيس لجنة برنامج العمل اللائق - عضو مناوب في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية سابقاً.

السيد/ عمر محمود هاشم

أصحاب أعمال / دولة فلسطين

- رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية.
- رئيس غرفة تجارة وصناعة محافظة نابلس.
- رئيس المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني.
- أسهم في مراجعة تعديلات قانون العمل الفلسطيني وفي التصديق على اتفاقيات منظمة العمل العربية اتفاقية رقم 18 - 19، كما أسهم في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في فلسطين.
- شارك في العديد من مؤتمرات العمل العربية والدولية.
- عضو مناوب في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية سابقاً.

السيد/ خالد مطلق الغبيشان العازمي

حكومات / دولة الكويت

- عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للقوى العاملة.
- شغل منصب رئيس اتحاد عمال الكويت - شغل منصب رئيس تفتيش جمركي.
- أسهم في إقرار قانون العمل 6 / 2010 للقطاع الأهلي بدولة الكويت - وأسهم في إقرار اللجان النقابية لدول مجلس التعاون الخليجي - رئيس لجنة الحريات سابقاً بمنظمة العمل العربية.
- شارك في العديد من مؤتمرات العمل العربية - عضو لجنة المعايير بمنظمة العمل العربية.
- حائز على جوائز وشهادات تقدير من الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.
- منتدى الدوحة للأسواق العربية - الاتحاد الدولي لعمال آسيا.

السيد/ أحمد راشد الهارون

أصحاب أعمال / دولة الكويت

- مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت 1994 - 2009.
- سكرتير اللجنة المالية والاقتصادية.
- مجلس الأمة 1968 - 1977 - مدير الشؤون الإدارية ونائب المدير العام.
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 1977 - 1987.
- شغل منصب رئيس تفتيش جمركي.
- عضو لجنة هيئة التحكيم للمعاملات التي تمت بالأجل 1983 - 1984.
- عضو مجلس إدارة الشركة المقاصة من تاريخ تأسيسها حتى 1984 .
- عضو في المجلس البلدي 1993 - 1994 وعضو المجلس الأعلى للتخطيط.
- له مساهمات متميزة في كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.
- مثل أصحاب الأعمال الكويتيين ضمن وفد الكويت في مؤتمرات العمل العربية والدولية منذ عام 1994 - 2008.
- شارك في العديد من الندوات العربية والدولية.

السيد/ حسين محمد صالح المشموم

عمال / دولة الكويت

- عضو لجنة مستشاري الاتحاد العام لعمال الكويت.
- عضو لجنة النقابيين المتقاعدين في الكويت.
- مراقب بمحطات القوى الكهربائية .
- عضو مؤسس في لجنة المسرح العمالي.
- شارك في بناء محطات القوى الكهرباء والماء وتطوير الأعمال الميكانيكية في محطات الكهرباء والماء.
- إعداد مشاريع قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية.
- شارك في العديد من الندوات العربية والدولية.
- تنظيم العديد من الدورات وورش العمل مع منظمة العمل العربية.
- حائز على جائزة تقدير من نقابات العاملين بالقطاع الحكومي 2015 .
- الاتحاد العام لعمال الكويت 2015 - 2018.

المرحوم / خليل شري

أصحاب أعمال / الجمهورية اللبنانية

- أمين عام جمعية الصناعيين اللبنانيين 2014 - 2021 .
- نائب لجنة الشؤون الاجتماعية من 2014 حتى تاريخ وفاته 2021.
- عضو مجلس إدارة جمعية الصناعيين اللبنانيين 1992 - 1993 ومن 1994 - 2002 .
- أسهم في تأسيس مصنع للمواد البلاستيكية 1977.
- عدة مصانع للمواد الأولية والبلاستيكية متحدياً كل الظروف والصعوبات - دعم وتطوير الصناعة اللبنانية.
- شارك في وضع أطر واستراتيجيات في برنامج العمل اللائق من قبل منظمة العمل الدولية المكتب الإقليمي للدول العربية.
- شارك في مؤتمرات العمل العربية والدولية والعديد من المؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بشؤون الصناعة.

السيد / سعد الدين صقر

عمال / الجمهورية اللبنانية

- أمين عام الاتحاد العمالي العام- نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- عضو مجلس إدارة بالمؤسسة الوطنية للاستخدام.
- نائب رئيس الاتحاد العربي للعاملين بالمؤسسات والشركات والاتحاد الرياضي.
- أمين عام مساعد لفترة 8 سنوات في الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.
- له إسهامات كثيرة في مجال القطاع الصحي.
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات واللجان العربية والدولية.
- عضو لجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل العربية.
- حائز على عدة دروع تقديرية من اتحادات ومنظمات عربية ودولية.

المرحوم / محمود إبراهيم العربي

حكومات / جمهورية مصر العربية

- اتسعت تجارة العربي، وامتلك العديد من المحلات والتي كانت متخصصة في تجارة الخردوات والأدوات المكتبية ولعب الأطفال.
- افتتح العربي أول مصانعه في مدينة بنها لتصنيع المراوح في عام 1982.
- افتتح مجمع العربي الصناعي بقوسينا والذي افتتح عام 1999.
- افتتح مجموعة العربي الذي أصبحت كبرى الشركات في مصر والشرق الأوسط.
- حصلت مجموعة العربي على توكيل توشيبا اليابانية بشكل حصري في 1974.
- حصل على تكريم إمبراطور اليابان في 2009 بأرفع وسام شرف في اليابان وهو وسام «الشمس المشرقة» نظير مجهوداته ودوه البارز في العلاقة الاقتصادية بين مصر واليابان.

السيد المرحوم / محمد وهب الله محمد علي

عمال / جمهورية مصر العربية

- الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال مصر.
- رئيس النقابة العامة لعمال التجارة - رئيس الاتحاد العام لشباب العمال.
- نائب رئيس المجلس الأعلى للحوار المجتمعي.
- عضو مجلس إدارة الشركة القابضة للسياحة والفنادق.
- نائب رئيس منظمة الوحدة النقابية الإفريقية.
- أسهم في تعديل قانون العمل رقم 12 لسنة 2003 وقانون التأمينات الاجتماعية.
- أسهم في قانون ضم الخمس علاوات لأصحاب المعاشات وقانون البدل النقدي للإجازات .
- أسهم في قانون مد الدورة النقابية ووضع دستور مصر 2014.
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات واللجان العربية والدولية.
- حائز على عدة تكريمات من مؤسسات المجتمع المدني.

السيد/ سليم رضوان

عمال / المملكة المغربية

- مسؤول دائرة الثقافة العمالية والدراسات.
- عضو سابق للأمانة الوطنية للاتحاد المغربي للشغل.
- عضو سابق بالمجلس الاستشاري للحوار الاجتماعي بالمغرب.
- عضو سابق بالمجلس المركزي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.
- أسهم في تأسيس الأمانة العامة للاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي USTMA.
- مؤسس مجلة «الجدل» دفاتر فلسفية 1985.
- ترأس المؤتمر الأول للاتحاد النقابي لعمال المغرب العربي تونس 1992.
- شارك في العديد من مؤتمرات منظمة العمل العربية، ومنظمة العمل لدولية.
- حائز على جوائز تقديرية من الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب - من الاتحاد المغربي للشغل.

السيد / غازي عبد الله عبد الرب

حكومات / الجمهورية اليمنية

- مستشار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.
- استشاري معتمد لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية من 2008 حتى تاريخه.
- شغل منصب مدير دائرة التدريب والتأهيل لموظفي الدولة 1989 - 1990.
- شغل منصب مدير عام التخطيط وبحوث التدريب بوزارة العمل والتدريب المهني 1990 - 1993.
- شغل منصب مدير عام تفتيش العمل بوزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل 1994 - 1998.
- أسهم في إعداد الخطة الوطنية للمرأة والسلام .
- أسهم في إعداد الاستراتيجية الوطنية لرعاية كبار السن والخطة الوطنية للحد من عمالة الأطفال.
- نائب رئيس اللجنة الفنية لمسح القوى العاملة 1999 ومسح الطلب للقوى العاملة 2003 - 2004.
- شارك في العديد من مؤتمرات العمل العربية وفي العديد من ورش العمل واللجان.
- حائز على جائزة تكريم في عيد العمال 1994.

السيد الدكتور/ أحمد حمود حاتم

حكومات / الجمهورية اليمنية

- القائم بأعمال وكيل الوزارة لقطاع القوى العاملة.
- أستاذ جامعي - عضو هيئة التدريس بجامعة صنعاء.
- أسهم في إعداد استراتيجية التمويل للمشروعات الصغيرة 2010 - 2015.
- أسهم في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في الجمهورية اليمنية.
- أسهم في إعداد وتنفيذ المسح الوطني للقوى العاملة في الجمهورية اليمنية مع منظمة العمل الدولية 2013 - 2014.
- له عدد من الأبحاث والدراسات في المجال الاجتماعي والإنساني.
- شارك في العديد من الندوات وورش العمل العربية وشارك بعدد من أوراق العمل في المؤتمرات والندوات.
- حائز على شهادات تقدير من البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال .
- حائز على شهادة تقدير من أكاديمية الشرطة لقيامه بتدريب أعضاء هيئة التدريس.

السيد الدكتور/ فضل علي مثنى ثابت

حكومات / الجمهورية اليمنية

- مستشار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل - أستاذ الاقتصاد الدولي جامعة عدن.
- عضو مجلس كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - مدير عام نظام معلومات سوق العمل.
- أسهم في إعداد الاستراتيجية الوطنية للتشغيل في الجمهورية اليمنية.
- أسهم في إعداد البرنامج الوطني للعمل اللائق في اليمن.
- أسهم في إعداد وتقديم مجموعة دراسات وأوراق العمل المختلفة تتصل بإصلاح التعليم في اليمن .
- ترأس لجنة إعداد الهيكلة لصندوق الرعاية الاجتماعية.
- ترأس لجنة إعداد الموازنة التقديرية لصندوق الرعاية الاجتماعية 2004 - 2007.
- إعداد عدة دراسات وأوراق عمل في ندوات منظمة العمل العربية.
- شارك في مؤتمرات العمل العربية والدولية.
- حائز على شهادة تقدير من وزارة التربية والتعليم البنك الدولي.

السيدة/ هدى محمد بشير المغربي
منظمة العمل العربية

- موظفة بمنظمة العمل العربية، أحيلت إلى التقاعد.
- عملت في ديوان المدير العام.
- عملت في إدارة الإعلام والتوثيق والمعلومات.
- عملت في مكتب شؤون مجلس الإدارة واللجان.
- عملت في الشؤون المالية والإدارية.
- مسؤولة الأرشيف الإلكتروني خلال عامي 2018 - 2019.
- لها دور محوري ورئيسي في مجال توثيق كافة المراسلات إلكترونياً.
- عملها في الأرشيف الإلكتروني أسهم في الحفاظ على وثائق منظمة العمل العربية.
- حائزة على شهادة شكر وتقدير من منظمة العمل العربية على دقتها في العمل وإنجازها للمهام المناطة بها عن عام 2017.

البند الحادي عشر - تحديد مكان وجدول أعمال الدورة (49) لمؤتمر العمل العربي (2023):

تحتوى وثيقة هذا البند على قسمين هما :

- القسم الأول: تحديد مكان انعقاد المؤتمر.
- القسم الثاني: تحديد جدول أعمال المؤتمر.

التكريم يعزز روح التضامن ويعمق قيم العطاء والتواصل من أجل مستقبل أفضل للأمة

بمناسبة مرور 55 عاماً على تأسيسهـــا

في الثاني عشر من يناير عام 1965 سجل التاريخ قرار إنشاء منظمة العمل العربية في بغداد كأول منظمة عربية في مجال العمل والعمال، والتي اعتبرت حينها نقطة تحول في العمل العربي المشترك بتمثيلها الثلاثي، والذي كان له الشأن العظيم في النهوض بقضايا العمل وتعزيز الحوار الاجتماعي الهادف والبناء بين أطراف الإنتاج الثلاثة.

حرصت منظمة العمل العربية على الإحتفاء في عام 2020 بمرور خمس وخمسين عاماً على تأسيسها (1965-2020) ونظراً لاجتياح جائحة كورونا وتوقف كافة الأنشطة تم تأجيل الاحتفال لحين عودة الحياة إلى ما قبل الجائحة، وبعد مرور «57» عاماً على تأسيسها، تغتنم منظمة العمل العربية الفرصة خلال انعقاد الدورة «48» لمؤتمرها العام على تكريم الدول الأعضاء فى المنظمة اعترافاً منها بالدور الذي يقوم به أطراف الإنتاج الثلاثة من دعم ومساندة مسيرة المنظمة، والذي له أكبر الأثر في توفير كافة سبل الدعم المعنوي والمادي للمنظمة، لتنفيذ الأنشطة والبرامج، هذا التكريم الذي يتعانق فيها الوفاء والعرفان مع القدرة على الإنجاز، وتستمر المسيرة..

ألفان وخمسة عشر كان عاماً ذهبياً بامتياز، ومازال في ذاكرتنا، حين احتفلت منظمة العمل العربية بمرور خمسين عاماً على تأسيسها في الدورة الثانية والأربعين لمؤتمرها العام، على أرض السلام دولة الكويت، وعلى نفس الأرض الطيبة كانت بداية جديدة، بعهد جديد، ومسار متجدد نحو آفاق واسعة تزامنت مع تطلعات أطراف الإنتاج في الدول العربية نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة 2030 .

تناولت منظمة العمل العربية في برامجها وخططها خلال السبع سنوات الماضية العديد من الندوات وورش العمل، سواء على المستوى القطري أو القومي أو الدولي متنوعة وطموحة لمواكبة التطورات التقنية والفنية والتقدم التكنولوجي والمستجدات والمتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم وبما يعزز مسيرة المنظمة وتحقيق أهدافها القومية لصالح أطراف الإنتاج في الوطن العربي بالتنسيق مع أطراف الإنتاج في أغلب بلداننا العربية لتعزيز

منظمة العمل العربية تكرم أطراف الإنتاج الثلاثة

مسيرة المنظمة فعقدت عدة أنشطة فى مجال قضايا التشغيل والبطالة والهجرة وتنمية الموارد البشرية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتعليم والتدريب، وباعتبار الحماية الاجتماعية من أهم دعائم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فحرصت المنظمة على عقد أنشطة لتطوير أنظمة الحوار الاجتماعي وأنشطة لدعم الأشخاص ذوى الإعاقة، والصحة والسلامة المهنية، وحظى تدريب الكوادر وفقاً لاحتياجات ومتطلبات أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية أولوية في عمل المنظمة خلال الفترة السابقة؛ لأنه يعتبر خياراً استراتيجياً لإعداد كوادر بشرية قادرة على تلبية حاجات العمل، ومواكبة التطورات والتغيرات وظروف العمل في أنماطه وأشكاله التي تتماشى مع التغيرات الجديدة.

تحظى القضية الفلسطينية باهتمام خاص من قِبل منظمة العمل العربية باعتبارها القضية المركزية للأمة العربية، وما من مناسبة إلا وعبرت فيها المنظمة عن دعمها وتأييدها لنضال الشعب الفلسطيني العادل والمشروع حتى يسترد حقوقه المشروعة وإقامة دولته الفلسطينية ، ويمكن القول بأن منظمة العمل العربية قد أصبحت محركاً رئيسياً للمجموعة العربية كحصن منيع في الدفاع عن القضية الفلسطينية في كافة المحافل العربية والدولية، والقومية، وعلى الرغم من أن منظمة العمل العربية منظمة فنية متخصصة، فإنها لم تدخر جهداً ووسعاً في دعم ومساندة القضايا القومية ومواجهة التحديات التي تتعرض لها الأمة العربية أو أحد أقطارها، وفي هذا المجال أولت مؤتمرات العمل العربية اهتماماً خاصاً بهذه القضايا.

ولا يمكننا بهذه المناسبة أن نغفل عن الدور الذي قام به المديرون العامون الذين تركوا بصماتهم في تاريخ منظمة العمل العربية، ولا عن دور الرعيل الأول من موظفي منظمة العمل العربية، تلك الكفاءات التي لم تدخر جهداً في أداء مهامها المهنية، فأسسوا لبنة قوية ليتسلم الراية من بعدهم كفاءات شابة استطاعت أن تواصل هذه المسيرة من العطاءات والإنجازات.

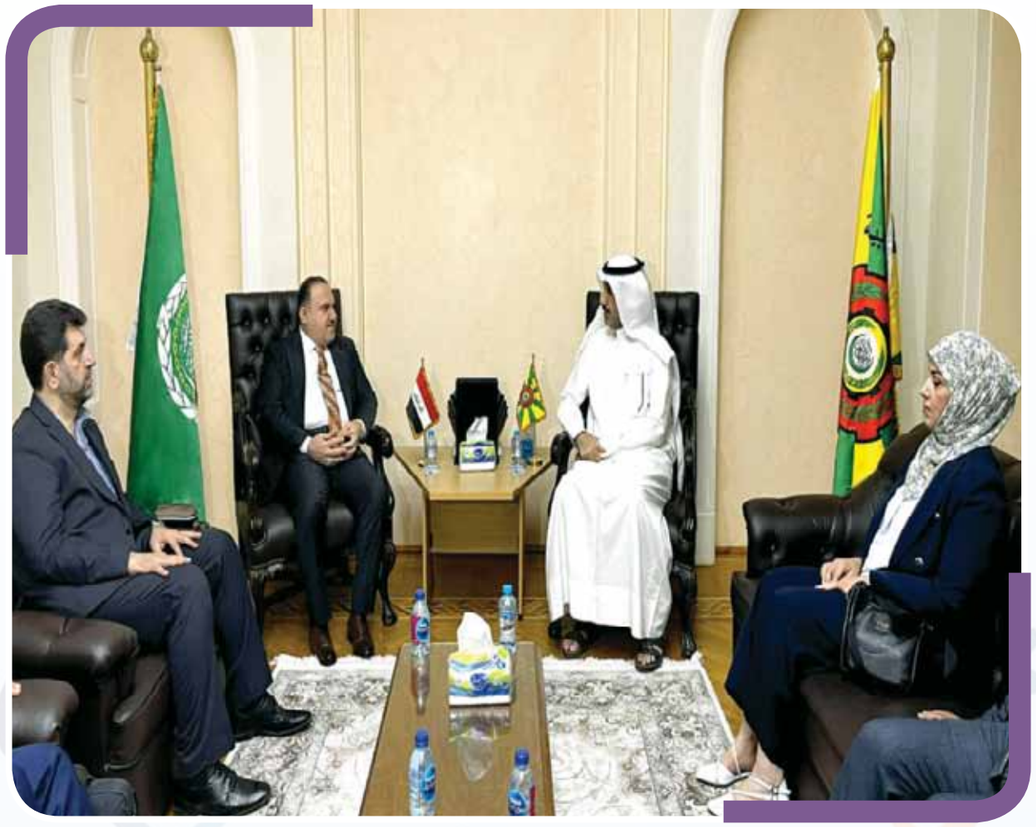

جمهورية مصر العربية . 18 - 25 سبتمبر / أيلول 2022

وزير العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق يشيد بأهمية الدور الذي تقوم به منظمة العمل العربية في خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة

استقبل سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية يوم الأحد الموافق 15 مايو/ آيار 2022، معالي القاضي/ **سالار عبد الستار محمد** - وزير العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق والوفد المرافق له، في مقر منظمة العمل العربية.

في بداية اللقاء رحب سعادة المدير العام بمعالي وزير العمل والشؤون الاجتماعية والوفد المرافق له، وتم تعريف معالي «**سالار عبد الستار**» والوفد المرافق له على سير عمل المنظمة وتاريخ تأسيسها وأهم نشاطاتها وآليات ومحاور عملها والتنظيم الهيكلي لإدارات مكتب العمل العربي، وأهم اختصاصات ومجالات عملها بما يؤكد الدور المحوري الذي تقوم به في خدمة قضايا العمل والعمال في الوطن العربي.

أكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية على أهمية الدور الذي تقوم به منظمة العمل العربية في خدمة أطراف الإنتاج الثلاثة، مؤكداً على أهمية توحيد العمل العربي المشترك، ودفع تطوير المنظمة بوصفها أحد الأذرع التي تخاطب منظمة العمل الدولية والمسؤولة عن سياسات العمل والتشغيل ومواجهة البطالة في سوق العمل.

قام معالي «**الوزير**» والوفد المرافق له بجولة في مكتبة المنظمة وأقسامها المختلفة ومحتوياتها، واطلع على أهم إصدارات المنظمة في جميع المجالات، وما تقدمه المكتبة من خدمات للباحثين والدارسين من مختلف الدول العربية وأطراف الإنتاج الثلاثة ودورها في مجال الثقافة العمالية.

وفي ختام اللقاء، قام سعادة السيد **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية بمنح القاضي **سالار عبد الستار محمد** - وزير العمل والشؤون الاجتماعية - درع منظمة العمل العربية، وتسليمه كتاباً مصوراً لأهم إصدارات منظمة العمل العربية منذ تأسيسها.

لقاءات «للمطيري» على هامش أعمـــــــال الدورة «110» لمؤتمر العمل الدولي

بهدف تفعيل سبل التعاون الثنائي بين المنظمتين، كذلك الأنشطة والبرامج المخصصة للتعاون الإنمائي لصالح البلدان العربية

إلتقى سعادة السيد «**فايزعلي المطيري**» المدير العام لمنظمة العمل العربية مع السيد «**جاي رايدر**» المدير العام لمنظمة العمل الدولية في مقر منظمة العمل الدولية بجنيف.

أعرب «**المطيري**» عن تقديره للسيد «**رايدر**» لحسن اختياره موضوع تقريره للعام الحالي «**الدول الأكثر احتياجاً أو الأقل نمواً وأهمية دعم هذه البلدان**» والذي يعالج الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة، كذلك تطرق الطرفان إلى انعكاسات الأزمة الروسية الأوكرانية على البلدان العربية وعلى عالم العمل، حيث يتضمن جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي الدورة (110) خلال جلسة «**عالم العمل**» يوم 10/ يونيو 2022 مناقشة حول هذا الموضوع .

كما استعرض الطرفان آليات تنفيذ اجتماع المانحين والمزمع عقده خلال الأشهر القليلة المقبلة، وأهمية حشد كافة المؤسسات الإقليمية والدولية المانحة لدعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية في فلسطين.

وفي ختام اللقاء أعرب «**المطيري**» عن شكره وتقديره للسيد «**جاي رايدر**» على كافة الجهود المبذولة في دعم البلدان العربية، متمنياً له التوفيق في المرحلة المقبلة.

كما التقى **سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية** بالدكتورة «**ربا جرادات**» المدير العام المساعد والمدير الإقليمي للدول العربية بمكتب بيروت، وتم التباحث حول سبل تفعيل التعاون بين المنظمتين من خلال تناول أهم الموضوعات التي تتطلبها المرحلة الراهنة خاصة في ظل تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وآليات التعافي وانعكاسات تداعيات كوفيد -19 على المنطقة العربية.

وتباحث الطرفان عن آليات تنفيذ اجتماع المانحين المزمع تنفيذه بالتعاون مع وزارة العمل الفلسطينية خلال الربع الأخير من عام 2022، وآلية حشد أكبر عدد من البلدان العربية والأجنبية والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بالتمويل، وذلك بهدف دعم صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية بدولة فلسطين.

«المطيري» منظمة العمل العربيـة تجدد موقفها بتجديد الحوار الاجتماعي في مقوماته ونطاقه وتركيباته

تحت الرعاية السامية لفخامة الرئيس/ **عبدالمجيد تبون** - رئيس الجمهورية الجزائرية الشعبية، وبحضور السيد/ **أيمن عبد الرحمان** - الوزير الأول، والبروفيسورالأستاذ الدكتور **سيدي محمد بوشناق خلادي** رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالجزائر، ووزراء من دول عربية ورؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية وبمشاركة سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، انعقد يوم الإثنين الموافق 20 يونيو/ حزيران 2022، اجتماع أعمال اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها بالجمهورية الجزائرية بمقر مركز المؤتمرات.

ومن جانبه ألقى سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة رحب فيها بالسادة الحضور،مهنئاً البروفيسور الأستاذ الدكتور/ **سيدي محمد بوشناق خلادي** لانتخابه رئيساً لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها، وسعادة السيد/ **موسى أيوب شتيوي** - رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمملكة الأردنية الهاشمية نائباً لرئيس الاتحاد.

هنئه المطيري في بداية كلمته الجمهورية الجزائرية قيادةً وشعباً، **«الأرض الطيبة المخصبة بدماء المليون ونصف شهيد»**، حيث يتزامن اجتماع الجمعية مع ذكرى الإحتفال بمرور ستين عاماً على عيد الاستقلال وإسترجاع الجزائر لسيادتها بعد استعمار دام «132» سنة حاول فيها الاستعمار - يائساً - أن يمحو مقومات الشعب الجزائري الأبي من ثقافة ولغة ودين.

أشار **المدير العام لمنظمة العمل العربية** في كلمته إلى الإنجازات العظيمة والخطوات العملاقة التي حققتها الجزائر بفضل القيادة الحكيمة لرئيس الجمهورية الذي اعتمد الحوار

الاجتماعي معياراً أساسياً **«فالجزائر تعتبر من بين البلدان السباقة والرائدة بإشراك جميع الأطراف الاقتصادية والاجتماعية في حوار اجتماعي شمل جميع الفئات دون تهميش أي فئة»**، مشيراً إلى أن الجزائر من أوائل الدول التي صادقت على الاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بالحوارالاجتماعي، وتجسيدها على أرض الواقع من خلال المفاوضات الثلاثية والثنائية والاتفاقيات الجماعية.

أكد **«المطيري»** في كلمته أن منظمة العمل العربية تجدد موقفها بضرورة تجديد الحوار الاجتماعي في مقوماته ونطاقه وتركيباته، وذلك بالنظر للتحولات السريعة والعميقة التي يعرفها العالم أجمع وتداعياتها على أسواق العمل، مشيراً إلى التحولات التكنولوجية وتطبيقاتها على مختلف جوانب النشاط الإنساني، والتطورات التي يعرفها الاقتصاد العالمي، مؤكداً على دور منظمة العمل العربية والمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها في المساهمة في تجديد الحوار الاجتماعي، وإعطائه دفعاً قوياً ليسهم في تقديم رؤى؛ لرسم السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية وتقييمها، مقدماً دعم منظمة العمل العربية الكامل ومساندتها للخطوات المقبلة للدفع بالحوار الاجتماعي قدماً نحو المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية وتكريس مبادئ العدالة الاجتماعية.

وخلال اجتماع الجمعية العمومية تمت الموافقة على تغيير اسم الرابطة ليكون اتحاداً للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والهيئات المماثلة لها، وانتخاب **بوشناق خلادى سيدى محمد** رئيسا لمجلس إدارة الاتحاد، **والسيد/ موسى أيوب شتيوي** - رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمملكة الأردنية الهاشمية نائباً لرئيس الاتحاد، كما تم انتخاب خمسة أعضاء للمجلس طبقاً للائحة النظام الأساسى، وحصلت كل من مصر، ولبنان، وفلسطين، والمغرب، وموريتانيا لعضوية مجلس إدارة الاتحاد.

ووافقت الجمعية العمومية أيضاً على تعديل بعض بنود لائحة النظام الأساسى العاجلة، مع إحالة جميع أحكام اللائحة، وأهداف الاتحاد وآليات العمل إلى لجنة الصياغة المشكلة برئاسة مصر، وعضوية دول لبنان، والأردن، والجزائر، وموريتانيا، وإعداد تقرير نهائى للعرض على مجلس الإدارة المقبل، واعتماد الخطة التنفيذية للاتحاد للعام 2022-2023.

منظمة العمل العربية واتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية يوقعان اتفاق تعاون

على هامش أعمال الجمعية العامة الاستثنائية لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها الذي انعقد في 20 يونيو/ حزيران 2022، وبحضور رؤساء المجالس الاقتصادية العربية، وقع سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية والسيد/ **سيدي محمد بوشناق خلادي** - رئيس اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية العربية والهيئات المماثلة لها، بروتوكول تعاون يهدف إلى التعاون والتشاور وتبادل الرأي حول الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، واستخدام البيانات الكمية والنوعية وتحليلها ونشرها لخدمة أطراف الإنتاج والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين والمهتمين في البلاد العربية.

«المطيري» و«شحاتة» يبحثان أوجه التعاون في مجال أنشطة العمل العربي المشترك

استقبل السيد/ **حسن شحاتة** - رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر سعادة السيد **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية صباح يوم الإثنين الموافق 2022/7/17، في مقر الاتحاد، حيث قدم «**المطيري**» التهنئة «**لشحاتة**» بمناسبة انتخابه رئيساً للاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

أعرب «**شحاتة**» عن شكره وتقديره لمدير عام منظمة العمل العربية على هذه الزيارة الداعمة للعلاقات الأخوية، مؤكداً على حرصه على استمرار الشراكة القوية التي تربط بين المنظمة والاتحاد باعتبار مصر دولة المقر.

كما استعرض الطرفان آليات دعم المنظمة لأنشطة الاتحاد في مجالات التدريب والتثقيف العمالي لما يمثله الاتحاد العام لنقابات عمال مصر من مكانة متميزة ومساهماته القوية في دعم أنشطة المنظمة، مؤكداً «**سعادته**» على أن المنظمة تضع جميع إمكانياتها لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

«المطيري» يترأس وفد المنظمة في أعمال الدورة «31» للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة

عقدت لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية اجتماعات دورتها الـ31، بمقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري فرع العلمين الجديدة، خلال الفترة من 24- 28 يوليو الجاري، بمشاركة ممثلي كل الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة المنبثقة عن جامعة الدول العربية، لمناقشة خطط وموازنات المنظمات العربية المتخصصة للأعوام 2023 - 2024 وتقارير هيئات الرقابة المالية الإدارية والحسابات الختامية وتقارير إنجازات المنظمات العربية للعامي 2021 - 2022.

ترأس سعادة السيد «**فايز علي المطيري**» - المدير العام لمنظمة العمل العربية وفد المنظمة، حيث قدم سعادته عرضاً مفصلاً يتضمن أنشطة منظمة العمل العربية لعام 2021، عن طريق فيلم توثيقي يشمل أنشطة المنظمة، كما تم عرض تقرير هيئة الرقابة المالية وتقرير المراجع الداخلي للمنظمة.

«المطيري» يهنئ «شحاتة» لتوليه وزارة القوى العاملة

وزير القوى العاملة، يثني على ما وصلت إليه منظمة العمل العربية

يوم الخميس الموافق 18 أغسطس 2022، استقبل وزير القوى العاملة معالي السيد/ **حسن شحاتة**، بمكتبه بديوان عام الوزارة، سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، وفي مستهل اللقاء، رحب «**شحاتة**» بـ «**المطيري**» وقدم له الشكر على الأداء الراقى الملموس الذى قام به منذ توليه المنظمة، مؤكداً على دور المنظمة وأهميتها ليس فقط فى مجالات العمل، وإنما فى مجالات متعددة تعود بالفائدة لأطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي، كما أثنى «**معاليه**» على العلاقة الوثيقة والطيبة التى تجمع بين الوزارة ومنظمة العمل العربية والتعاون فى العديد من الملفات.

شكر مدير عام منظمة العمل العربية

معالي وزير القوى العاملة، على حفاوة الاستقبال، مهنئاً إياه بالمنصب الجديد، مشيراً إلى أن وزارة القوى العاملة من الوزارات المهمة على مستوى العالم، فهى تتعامل مع قطاع العمال فى مختلف القطاعات، وتسهم فى حل مشكلاتهم، وتسهيل حصولهم على حقوقهم ومكتسباتهم التى نص عليها القانون.

أكد «**المطيري**» على حبه وتقديره لبلده الثانى مصر، والدور الذي تلعبه في لم الشمل العربي، مشيراً إلى أن ما حظيت به مؤتمرات العمل العربى فى دوراته السابقة من رعاية كريمة من فخامة الرئيس/ **عبد الفتاح السيسي** يعكس مدى اهتمام مصر قيادة وحكومة بدعم العمل العربي المشترك،

كما عبر المدير العام لمنظمة العمل العربية عن مدى اعتزازه بما خص به فخامة الرئيس/ **عبد الفتاح السيسي** الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي العام الماضي، بتفضله بتوجيه كلمة مسجلة للمؤتمر العام، رسمت لنا خارطة طريق لمواجهة التحديات التي فرضها الوضع الراهن، مقدراً بما تضمنته كلمة **فخامته** بإشادة بجهود المنظمة في دعم الدول العربية في مجالات العمل، متمنياً للرئيس ولمصر بقيادته الحكيمة مزيداً من الرخاء والازدهار على مسار التنمية الشاملة والمستدامة.

كما أكد سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، المدير العام لمنظمة العمل العربية في لقائه على الدور الذي تلعبه المنظمة من دعم للقضية الفلسطينية، مؤكداً على أنها ستبقى القضية المركزية للأمة العربية، ومن أهم أولوياتها للدفاع عنها فى جميع المحافل العربية والدولية، بما يدعو جميع الدول العربية للتكاتف حول تلك القضية المحورية.

وفي نهاية اللقاء، أكد معالي الوزير **حسن شحاتة** - وزير القوى العاملة، على استعداد الوزارة لتقديم كل الدعم اللازم للمنظمة فى تنظيم مؤتمر العمل العربى فى دورته المقبلة، والاستعداد لتقديم التسهيلات اللازمة لتحقيق أهدافه المرجوة، والخروج بتوصيات يمكنها أن تثرى مجتمع العمل العربى المشترك.

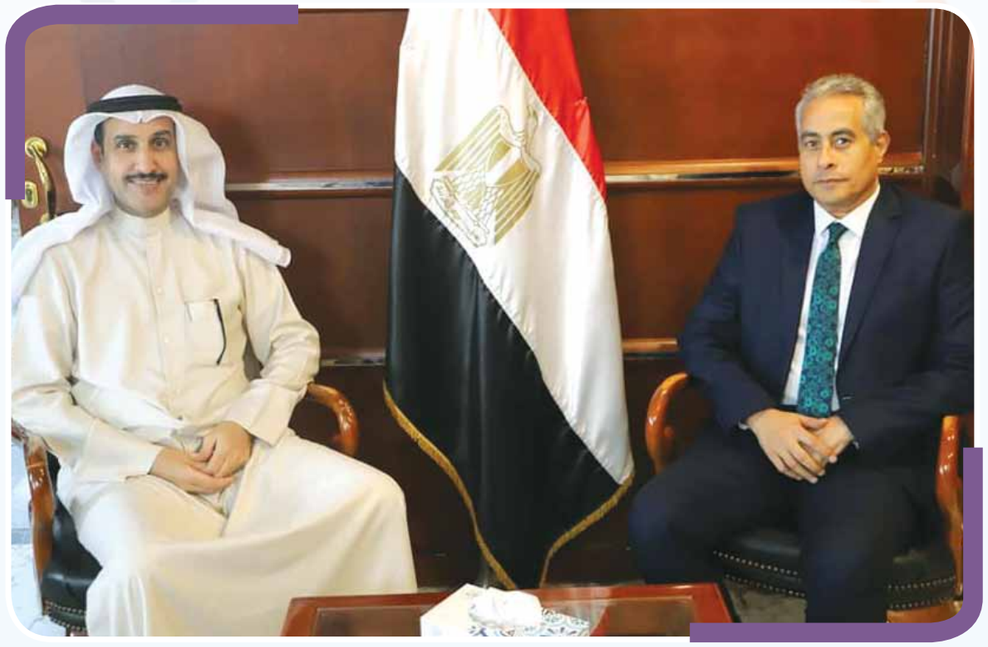

المطيري، يؤكد على دعمه لأنشطة لجنة المرأة العربية

على هامش أعمال **المنتدى العربي الثاني للمرأة العاملة**، الذي انعقد يومي 28 - 29 أغسطس 2022 في صلالة، التقى سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية مع سعادة الشيخة / **دينا بنت راشد آل خليفة** مساعد الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة البحرينية مملكة البحرين والسيدة **سونيا جناحي** - عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، بحضور سعادة السيدة/ **سولاف حسين مصطفى درويش** الأمينة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية - جمهورية مصر العربية، والسيدة **رانيا فاروق** - رئيس وحدة المرأة والفئات الخاصة بمنظمة العمل العربية، لمناقشة أوجه التعاون بين منظمة العمل العربية والمجلس الأعلى للمرأة البحرينية.

استهل «**المطيري**» الاجتماع بالترحيب بسعادة **الشيخة / دينا، والسيدة / سونيا** في صلالة، وقدم لهم الشكر لحضورهم أعمال المنتدى، مؤكداً على إيمانه الشخصي بدور المرأة العربية العاملة في تنمية

المجتمع الذي أصبح جزءاً أساسيا في عملية التنمية، مشيراً أيضاً على اهتمام منظمة العمل العربية منذ إنشائها، بدور المرأة، ويتضح هذا في مختلف الأنشطة والمحاور ومعايير العمل التي تصدرها المنظمة، ومن أهمها الاتفاقية العربية رقم (5) لعام 1976 بشأن المرأة العاملة.

ومن ناحيتها أكدت **سعادة الشيخة**، متابعتها لأعمال المنظمة والمكانة المتميزة الذي تتمتع بها، مما يعزز مكانتها على المستويين العربي والدولي، كما أشادت سعادتها بتنظيم المنتدى والمحاور المعروضة للمناقشة، وأعربت عن استعدادها لعقد نشاطات بالتعاون مع المنظمة حول المرأة العربية لتبادل الخبرات.

أكد **سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية** على استعداده لدعم وعقد أي أنشطة مشتركة تخدم أطراف الإنتاج الثلاثة في وطننا العربي، وتعزز العمل العربي المشترك، متمنياً أن يخرج المنتدى بتوصيات تخدم المرأة العربية وتحقق ما تصبو إليه.

أعربت سعادة السيدة/ **سولاف حسين مصطفى درويش** على امتنانها بالدور الهام الذي يقوم به سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية ودعمه للجنة عمل المرأة العربية في المنظمة، مؤكدة على أنها تسعى من خلال اللجنة على بحث كافة التشريعات التى تخص المرأة العربية والعمل على تطويرها والنهوض بها، ووضع خطة عمل وخارطة طريق من خلال لجنة المرأة بمنظمة العمل العربية لرصد كافة التحديات التى تواجه المرأة العربية فى معظم البلدان.

وفي ختام اللقاء قدمت معالي الشيخة **دينا بنت راشد آل خليفة**، والسيدة **سونيا جناحي** دروع تذكارية لسعادة **المدير العام لمنظمة العمل العربية ولسعادة الأمينة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية.**

المهندس «ناصر الجريد» رئيساً للجنة الحريات النقابية بمنظمة العمل العربية

بناء على الدعوة الموجهة من سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، عقدت لجنة الحريات النقابية لمنظمة العمل العربية دورتها «41» يوم 13 مايو آذار 2022.

بدأ الاجتماع بترحيب بأعضاء اللجنة من قبل معالى السيد/ **فايز المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، مع التمنيات للجنة بالتوفيق والنجاح في أعمالها من أجل تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية وتعزيز الحوار الاجتماعي، والنهوض بعلاقات التعاون بين أطراف الإنتاج لمواجهة أخطار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مؤكداً على أهمية انعقاد اللجنة في ظل التغيرات السلبية الاقتصادية والاجتماعية التي افرزتها أزمات تتوالى، وما نتج عنها من آثار وتحديات تحتاج إلى حوار اجتماعي يشارك فيه كافة الشركاء الاجتماعيون لمواجهة آثار الأزمات، وسُبل التعامل معها، وقد اتخذت غالبية البلدان العديد من الإجراءات الاستثنائية والاستجابات من أجل حماية صحة مواطنيها من انتشار الفيروس، فضلاً عن اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الأوضاع الاقتصادية التي خلقتها أزمة كورونا.

بدأت اللجنة أعمالها بانتخاب هيئة مكتبها بانتخاب السيد المهندس/ **ناصر عبدالعزيز الجريد** - المملكة العربية السعودية - رئيساً، وانتخاب السيد/ **محمدو ولد سيدي** - الجمهورية الإسلامية الموريتانية نائباً للرئيس، والسيد/ **بلال أحمد مصطفى عمر ذوابة** - دولة فلسطين - مقرراً.

إن أبـرز أهـداف المنظمة التي تسعى لتحقيقها صيانة حقوق الحريات النقابية وفقاً لما هو منصوص عليه في الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية، ناقشت اللجنة بنداً حول «**المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي**» .

دعت اللجنة في توصياتها بالعمل على تعزيز وترسيخ الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة، وتوسيع مظلته ومجالاته؛ لأهمية الدور الذي يقوم به لمواجهة التداعيات السلبية للأزمات، وتحديات المرحلة الراهنة وتعزيز التماسك الاجتماعي، والتصديق على الاتفاقيتين العربيتين رقما (8) لسنة 1977 بشأن تعزيز الحقوق والحريات النقابية و(11) لسنة 1979 بشأن المفاوضة الجماعية، كما دعت اللجنة الدول العربية إلى بذل جهودها وحشد الدعم الدولي لمواجهة وإدانة الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق والحريات النقابية للعامل الفلسطيني وحقوق الإنسان بصفة عامة، وفضح هذه الممارسات اللا إنسانية في كافة المحافل الدولية من أجل إقرار السيادة الفلسطينية على كامل أراضي الدولة الفلسطينية.

أشـادت اللجنة بجهود منظمة العمل العربية في دعم وتعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي، والحفاظ على مكتسبات الطبقة العاملة في ظل التحديات الراهنة، وبما يحقق الاستقرار والسلام الاجتماعي، ودعت اللجنة المنظمة لعقد المزيد من الأنشطة والندوات والدورات التدريبية والحلقات النقاشية حول موضوع تعزيز الحقوق والحريات النقابية، وتكريس المفاوضة الجماعية والحوار الاجتماعي بمختلف مستوياته.

الدورة «96» لمجلس إدارة منظمة العمل العربية

يطلـق اسـم الشهيـدة «شيرين أبو عاقلة» على اسم دورته

عقدت منظمة العمل العربية **الدورة** (96) **لمجلس إدارتها** يوم السبت الموافق 14مايو/ أيار 2022 ، حيث افتتح سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية، وسعادة المهندس/ **ناصر أحمد المير** دولة قطر - رئيس مجلس الإدارة أعمال الدورة.

وقد ألقى سعادة السيد / **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة فى الجلسة الافتتاحية رحب فيها بأعضاء مجلس الإدارة، مقدماً الشكر والتقدير للسادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، لتلبيتهم الدعوة للمشاركة في فعاليات الدورة العادية «96» لمجلس الإدارة، متمنياً للجميع مشاركة مثمرة وفاعلة تسهم في إثراء المناقشات والملاحظات الهادفة حيال المسائل المطروحة على جدول الأعمال.

«المطيري» يناشد الأطراف العربية والإقليمية والدولية المشاركة في اجتماع المانحين لتنفيذ استراتيجية التشغيل والتأمينات الاجتماعية في فلسطين

بدأ سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمته، بتقديم خالص العزاء إلى دولة الامارات العربية المتحدة قيادة وحكومة وشعباً في وفاة المغفور له بإذن الله **الشيخ/ خليفة بن زايد آل نهيان** الذي وافته المنيه بعد رحلة طويلة من العطاء، كما قدم العزاء إلى فخامة الرئيس/ **عبد الفتاح السيسي** - رئيس جمهورية مصر العربية والقوات المسلحة المصرية والشعب المصري، لاستشهاد أبطال من القوات المسلحة المصرية بيد الارهاب الذى بات يضرب كل يوم وفي كل مكان الإنسان وبأبشع الصور والأساليب.

كما قدم سيادته من خلال المجلس خالص العزاء إلى فخامة الرئيس/ **محمود عباس (أبومازن)** رئيس دولة فلسطين والشعب الفلسطيني الشقيق لاستشهاد الإعلامية - **شيرين أبو عاقلة** التي دفعت حياتها ثمناً لنقل معاناة الشعب الفلسطيني.

أكد **سعادة المدير العام لمنظمة** العمل العربية في كلمته، على أن الاقتصاد العالمي لم يتعاف بعد من تداعيات جائحة كورونا ليدخل مجدداً في تحد جديد مع انفجار النزاع الروسي - الأوكراني، والذي فرض على البلدان العربية عواقب لا تزال مجهولة الحجم والأبعاد، يأتي أبرزها فى تعميق حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والمالي والعالمي لتزداد حدة أزمة الطاقة، وارتفاع أسعار الغذاء، فضلاً عن أزمة الديون العامة المتفاقمة وازدياد العجز في الموازنات العامة للدول.

أشار «المطيري» في كلمته إلى أهمية التكاتف والتنسيق الدولي على أعلى مستوى، للتمكن من التصدي لهذه التحديات، بما يتيح للحياة أن تعود إلى طبيعتها وتعود عجلة الإنتاج إلى سابق عهدها وإبعاد شبح المرض والفقر والبطالة عن الشباب العربي.

أكد **مدير عام منظمة العمل العربية**، في كلمته على أهمية جدول أعمال هذه الدورة ،حيث إنه حافل بالعديد من المسائل والموضوعات المهمة ذات الصلة بأنشطة المنظمة وأهدافها، والتي تدور في مجملها حول قضايا العمل والعمال في الوطن العربي، وعلى اعتبار أن معظم المسائل المطروحة على جدول الأعمال لها صلة مباشرة بأعمال المؤتمر في دورته «48»، متطرقاً في كلمته لما يتعرض له الشعب الفلسطيني من خلال التقرير المعروض على جدول الأعمال، والذي نهدف من خلاله إلى فضح الممارسات والانتهاكات والسياسات التدميرية المتبعة للكيان الصيهوني ضد الشعب الفلسطيني الشقيق، مشيراً إلى الخطوات الإيجابية والناجحة في التنسيق بين منظمتي العمل العربية والدولية وحكومة دولة فلسطين في متابعة الترتيبات لإقامة اجتماع لتنفيذ استراتيجية التشغيل والتأمينات الاجتماعية في فلسطين، تحت رعاية الحكومة الألمانية، وبالتنسيق مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، مناشداً جميع الأطراف العربية والإقليمية والدولية المشاركة في هذا الاجتماع الهام والتكاتف سوياً بهدف إنجاح الملتقى الهام.

«المـــيـر» يـؤكـــد عـلـى أهـمـيـــة فـضـــح مـمـارسـات الكيـان الصهيـوني التمييزية والعنصريـة ضد شعب فلسطـين فـي المحـافل الإقليمية والدولية

ومن جانبه بدأ سعادة المهندس/ **ناصر المير** رئيس مجلس الإدارة كلمته بتعزية حكومة وشعب دولة الإمارات الشقيقة، في وفاة المغفور له بإذن الله الشيخ/ **خليفة بن زايد آل نهيان**، وأعرب عن امتنانه لافتتاح

أعمال الدورة «96» لمجلس الإدارة، مرحباً بالحضور أعضاء المجلس والمشاركين، متمنياً أن يسود الجلسة روح الفريق الواحد؛ للوصول إلى أفضل النتائج، وأن تتوج بتوصيات وقرارات عملية، مثمرة وملموسة.

تطرق سعادة **رئيس مجلس الإدارة** في كلمته لجدول أعمال المجلس، الذي يتضمن العديد من المسائل الهامة، وتأتي في مقدمتها تقرير عن اوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة، ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة «95» لمجلس إدارة المنظمة واستعراض التقارير الفنية الصادرة عن بعض اللجان النظامية في المنظمة.

كما أكد **سعادة السيد/ ناصر المير** في كلمته على حرص المجلس الموقر في إطار متابعته لتطورات القضية الفلسطينية على التذكير دائماً بعدالة هذه القضية، باعتبارها القضية الأولى، مؤكداً على أهمية الدفاع عنها في المحافل الإقليمية والدولية المختلفة، وذلك لفضح ممارسات الكيان الصهيوني التمييزية والعنصرية.

أعرب السيد الوزير المفوض/ **محمد خير** - ممثل جامعة الدول العربية، في بداية كلمته عن تعازيه لشعب الإمارات الحبيب، وأشار إلى أهمية منظمة العمل العربية باعتبارها الذراع الفنى لجامعة الدول العربية فى مجال تنسيق الجهود فى ميدان العمل والعمال على المستويين العربي والدولي، وتنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية، وأكد سيادته على دور منظمة العمل العربية التى تتميز وتنفرد بثلاثية التكوين، مؤكداً حرص المنظمة على مشاركتها فى جميع فعاليات الأمانة العامة، مشيراً أن المنظمة بفضل جهود مديرها العام والكوادر العاملة تحت رئاسته، أحدثت نقلة ونهضة نوعية فى مجالات عملها، وحققت الكثير من طموحات المواطن العربى في دعم قضايا العمل والعمال فى مختلف المجالات، حيث استطاع المدير العام للمنظمة أن يجعل المنظمة منبراً متميزاً ومؤسسة عربية رائدة فى مجالات عملها.

وبعد الاستماع إلى مداخلة معالى الدكتور **نصرى أبو جيش** - وزير العمل بدولة فلسطين حول أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة، فقد قرر المجلس إطلاق اسم **دورة الشهيدة شيرين أبو عاقلة** على دورة مجلس الإدارة الحالية وإدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على عمال وشعب فلسطين، كما قرر المجلس توجيه الشكر للمدير العام لمكتب العمل العربي على الجهود التى بذلت في إعداد مشروع خطة عمل منظمة العمل العربية للعامين 2023 - 2024) والتى جاءت مواكبة

للمستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية، وتحقق أهداف المنظمة واحتياجات أطراف الإنتاج الثلاثة.

الجدير بالذكر بأن منظمة العمل العربية عقدت على هامش أعمال الدوة «96» لمجلس إدارة المنظمة لجنة اختيار رواد العمل العرب، لاختيار رواد العمل العرب المزمع تكريمهم في مختلف مجالات واختصاصات المنظمة في الدورة «48» لمؤتمر العمل في دورته المقبلة، برئاسة وزير القوى العاملة بجمهورية مصر العربية - **محمد محمود سعفان** وحضور معالي المدير العام لمنظمة العمل العربية، وعضوية كلاً من السيد **عاشور تلي** - عمال الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والسيدة/ **سعيدة نغزة** - أصحاب أعمال - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وسعادة السيد/ رئيس لجنة الحريات بمنظمة العمل العربية - المهندس **ناصر الجريد** - المملكة العربية السعودية.

المطيري يؤكد على...

أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كمحرك أساسي للتنمية كونها تمثل النواة الحقيقية للتصنيع، وأداة متميزة تسهم في الحد من مشاكل البطالة

على الرغم من الأهمية التي يحظى بها قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فلا يزال في حاجة إلى المزيد من الدعم والمساندة وتوفير الخدمات الأساسية، وبذل الجهود لتذليل العديد من الصعوبات التي تحد من قدراته التنافسية، وتهدد فرص استمراره، وتعرقل إمكانيات توسعه وتنوع أنشطته وضمان استمراريته في النهوض بالتشغيل، والحد من تفاقم معدلات البطالة بوجه خاص بين الشباب وحديثي التخرج.

وإيماناً من **منظمة العمل العربية** بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتواصلاً مع الجهود العربية والوطنية المبذولة، لمناقشة والتعرف على مدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العربي، وفي التنمية الاقتصادية في ظل المتغيرات التي يشهدها العالم - نظمت منظمة العمل العربية الندوة القومية حول « **تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية والتشغيل**» في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من (23 - 24 مايو / أيار 2022).

شارك في أعمال الندوة (37) مشاركاً ومشاركة، يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية، إضافة إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وعدد من الخبراء العرب المتخصصين في مجالات التنمية والتشغيل، وكذلك ممثلي منظمة العمل العربية، وافتتحت أعمال الندوة بكلمة لسعادة السيد / **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، ألقاها نيابة عنه

السيد / **مصطفي عبد الستار** - المشرف على إدارة التنمية البشرية والتشغيل، والتي إستهلها بالترحيب بالسادة المشاركين، ونقل لهم تحيات معاليه ثم تعرض إلى اهتمامات وجهود منظمة العمل العربية والأنشطة النوعية المتميزة التي نفذتها المنظمة في السنوات الماضية، وما قدمته وتقدمه من حلول تساعد على مواجهة التحديات التنموية التي تعيشها المنطقة العربية، لا سيما تداعيات جائحة فيروس كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، وتأثيراتهما السلبية البالغة على أوضاع أسواق العمل العربية، وأشار معاليه إلى أهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كمحرك أساسي للتنمية كونها تمثل النواة الحقيقية للتصنيع، وأداة متميزة تسهم في الحد من مشاكل البطالة، ومنفذ هام لتشجيع العمل الحر ودعم الابتكار وريادة الأعمال، فضلا عن دورها الكبير في التطوير التكنولوجي ودعم القطاعات الإنتاجية المختلفة.

ونوه معاليه على ان منظمة العمل العربية، ترى أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بمثابة العصا السحرية، التي يمكن من خلالها تحويل التحديات التي تواجه المنطقة العربية إلى فرص ثمينة من شأنها التأثير إيجاباً على المناخ العام في المنطقة.

وأكد «**المطيري**» في كلمته على أن تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتوسع في نشرها مرهون باعتبارات فنية أكثر منها إجرائية أو تنظيمية، لا سيما وأنها أوشكت على الانتقال إلى مرحلة تعتمد على نوعية المشروعات المتطورة ذات القدرة التنافسية التي تعتمد على الابتكار والتجديد والتطوير، لذا تأتي أهمية الخدمات غير المالية المتطورة والمعونة الفنية المؤهلة، لزيادة قاعدة هذه المشروعات ودعمها وتفعيل دورها في التنمية الشاملة.

وفي ختام كلمته، تمنى معاليه للندوة وللسادة المشاركين كل التوفيق والنجاح، والخروج بتوصيات من شأنها النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتمكينه من الاستمرار في تأدية دوره الاجتماعي والاقتصادي الهام.

هدفت الندوة إلى تسليط الضوء على المشاكل والتحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة لغرض مناقشة سبل الحلول وآليات المعالجة من أجل تطوير هذا النوع من المشاريع، وتفعيل دورها في التنمية، وناقشت الفرص والتحديات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة على قضايا التشغيل في الدول العربية.

ناقشت الندوة على مدى يومي عمل عدداً من المحاور وأوراق العمل التي قام بإعدادها مجموعة من الخبراء العرب المتخصصين، كما عرض عدداً من التجارب الوطنية.

ترأس جلسة العمل الأولى **حسن فقيه** نائب رئيس الاتحاد العمالي العام - لبنان وعرض الدكتور/ **بهجت أبو النصر** - وزير مفوض - مدير إدارة التكامل الاقتصادي بالجامعة العربية، فيها محور «**دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في**

التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، كما عرض في جلسة العمل الأولى **ثلاثة عروض قطرية لكل من الاتحاد العمالي العام بلبنان، وعرضها** السيد **حسن فقيه**، وتجربة **وزارة العمل بدولة فلسطين عرضها** السيد/ **محمد مصطفى** الأعرج، وتجربة **وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي - الجزائر**، وقدمها السيد **عبد العالي دروة** - مدير التشغيل بوزارة التشغيل والضمان الاجتماعي - الجزائر.

وترأس جلسة العمل الثانية السيد/ **محمد مصطفي الأعرج** - مدير عام الإدارة العامة لخدمات التشغيل بوزارة العمل في دولة فلسطين، ونوقش فيها **محور «اقتصاديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقضايا تمويلها» (التحديات وفرص الحلول).**

وترأس في جلسة العمل الثالثة السيد **عبدالوهاب بولفخاد** - الكنفدرالية الجزائرية ورقة عمل أعدها الدكتور/ **ماهر المحروق**- الخبير العربي في تنمية الموارد البشرية تحت عنوان «**أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة على قضايا التشغيل في الوطن العربي**» وعرضها نيابة عنه الدكتور/ **عمرو النحاس** - نائب رئيس الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية والمالية، كما عرض في الجلسة الثالثة للندوة أربع تجارب لكل من **اتحاد الغرف السعودية**، وقدمتها السيدة **إبتسام بنت فهد السعيد، وتجربة وزارة القوى العاملة بجمهورية مصر العربية**، وقدمتها السيدة/ **عبير أحمد فؤاد وتجربة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بجمهورية العراق**، وقدمها السيد/ **حسن عبد الجليلي** حسن

وتجربة الاتحاد العام لعمال فلسطين وقدمها السيد/ **محمد حسن أبو زيد.**

حضر سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية - الجلسة الختامية للندوة، وألقى كلمة للمشاركين، أعرب فيها عن الشكر والتقدير للجهود الطيبة والتعاون المثمر بين أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي والمنظمة، مؤكداً على استعداد منظمة العمل العربية الدائم لمد جسور التعاون الفني لمواجهة التحديات التي تواجهها بلداننا **العربية لتحقيق الرفاة والتنمية الشاملة المنشودة.**

كما قام معاليه بتسليم شهادات المشاركة للسادة المشاركين والخبراء، وتمني للجميع عوداً أحمداً.

بعد عرض السادة الخبراء للمحاور وتقديم عدد من التجارب الوطنية تم تشكيل لجنة صياغة من السادة ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة والسادة الخبراء وممثلي منظمة العمل العربية خرجت التوصيات لتاكد على دعم التنسيق وتفعيل التعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة ومختلف الجهات الفاعلة عند وضع السياسات وصياغة نماذج التنمية الوطنية، ووضع برامج وخطط التشغيل والتدريب المناسبة وفق خصوصيات المنطقة العربية، ووفق الأهمية النسبية لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبما يتلاءم والاحتياجات الفعلية لقطاعات الإنتاج وشددت على اهمية تبني الدول العربية لفكرة إنشاء العناقيد الاقتصادية العربية، والتي ستعمل على إنشاء وزيادة الروابط بين مختلف أنواع المؤسسات، سواء الاقتصادية على اختلاف أحجامها وأنشطتها أو البحثية أو التمويلية أو حتى بعض المؤسسات الحكومية ذات الصلة، مطالبة بتحديث أنظمة معلومات سوق العمل الوطنية، وتصنيف قاعدة بيانات العاطلين؛ لتكوين قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة كركيزة أساسية، لدعم الجهود المبذولة في تنمية وتطوير برامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفق متطلبات تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة، ووضع خطط وسياسات قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول العربية؛ بما يحقق التكامل والترابط بين هذه المشاريع والمشاريع الكبرى، كما أكدت التوصيات على ضرورة تبني استراتيجيات تمويلية مبتكرة، والعمل على إيجاد أدوات تمويلية جديدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء وحدات خاصة في المصارف والمؤسسات المالية لمتابعة دراسة وتمويل احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، ودعت التوصيات الدول العربية إلى تحديث أنظمة معلومات سوق العمل الوطنية، ودمج القطاع غير المنظم ضمن القطاع المنظم.

دورات تدريبية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية

ضمن مجموعة البرامج التدريبية التي تنظمها **منظمة العمل العربية لصالح اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية** نظمت **«إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الفني»** الدورة التدريبية الثالثة لعام 2022 حول: **«حوكمة المنظمات النقابية»** عبر المنصة الإلكترونية زووم خلال الفترة من 23 - 24 مايو 2022.

شارك في أعمال الدورة ما يقارب من 45 متدرباً من القيادات والمتخصصين من أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية.

تضمنت الدورة تسعة محاور مهمة، هى:

1. مبادئ العمل النقابي.
2. مبادئ الحكم الرشيد داخل المنظمات العمالية.
3. مفهوم المساءلة وأبعادها.
4. صلاحيات ومسؤوليات المستويات المختلفة للتنظيم العمالي.
5. النظام المعياري العربي والدولي لحوكمة منظومة علاقات العمل.
6. دور الحوكمة في تحقيق استدامة عمل النقابات وفاعليتها.
7. المعايير المهنية للعمل النقابي (مواثيق الشرف - مدونات السلوك).
8. إدارة الاجتماعات واتخاذ القرارات داخل المنظمة العمالية.
9. قواعد المراجعة والإفصاح والشفافية داخل المنظمة العمالية.

حيث قام السيد المستشار/ **محمد منير لهيطة** - مستشار أول بناء القدرات التنظيمية، والسيد الأستاذ/ **محمد مصطفى** خبير المفاوضة الجماعية على مدى يومين بتدريب المشاركين حسب محاور الدورة.

والجدير بالذكر أنه تم إدارة الدورة التدريبية من سعادة الأستاذ/ **فواز المطيري** - الأمين العام للجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية، والسيد المستشار/ **عماد شريف** - مدير إدارة لعلاقات الدولية والتعاون الدولي.

كما نظمت أيضاً الدورة التدريبية الرابعة لعام 2022 حول: «الحوار الاجتماعي واستراتيجيات تفادي النزاع وبناء التوافق في علاقات العمل» خلال الفترة من 31 يوليو - 2 أغسطس 2022 - في جمهورية مصر العربية.

شارك في فعالياتها ما يقرب من (40) مشارك من القيادات والمتخصصين أعضاء اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة العربية السعودية، وافتتح **سعادة السيد فايز علي المطيري** - مدير عام منظمة العمل العربية أعمال الدورة التدريبية بكلمة، ألقاها نيابة عنه **المستشار عماد شريف** - مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي كلمة رحب من خلالها بالسادة المشاركين من أعضاء اللجنة، متمنياً لهم التوفيق والنجاح، كما ألقى **المهندس/ ناصر بن عبدالعزيز الجريد** رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية، كلمة شكر من خلالها منظمة العمل العربية والقائمين على تنظيم فاعليات هذه الدورة التدريبية.

شارك **الدكتور/ نيازي مصطفى** أستاذ تشريعات العمل بكلية الحقوق جامعة القاهرة في إعداد أوراق العمل وتدريب المشاركين على محاور الدورة **التي اشتملت على :**

- طبيعة الأزمات في علاقات العمل وأبعادها.
- مفهوم الامتثال الاجتماعي والأخلاقي في عالم العمل.
- مفهوم التشاور والتعاون في بيئة العمل وسبل تعزيزه.
- المعايير العربية والدولية في مجال الحوار الاجتماعي.
- أسس الحوار الفعال كآلية لحل الأزمات وفض النزاعات.
- دور المنظمات العمالية في تعزيز بيئة العمل الآمنة والخالية من العنف.
- أسس المفاوضة الجماعية الفعالة.

الاجتماع التنسيقى الأول للمجموعة العربية

على هامش أعمال الدورة 110 لمؤتمر العمل الدولي، عقدت منظمة العمل العربية يوم 29 مايو / أيار، الاجتماع التنسيقي الأول للمجموعة العربية بمقر منظمة العمل الدولية برئاسة وزير القوى العاملة - جمهورية مصر العربية معالي السيد / **محمد محمود سعفان** رئيس الدورة «47» **لمؤتمر العمل العربي**، **وبحضور فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية ومعالي الوزراء وسعادة السفراء ورؤساء وأعضاء الوفود العربية، والدكتورة/ **ربا جرادات** - المدير العام المساعد ومدير المكتب الإقليمي للدول العربية بمنظمة العمل الدولية، **والسفير ياسر حسن** مستشار مدير عام منظمة العمل الدولية ومشاركة ما يقرب من «300» مشارك من أطراف الإنتاج الثلاثة لمناقشة بنود جدول أعمال الدورة 110 لمؤتمر العمل الدولي.

«سعفان» يوجه الشكر لمدير عام منظمة العمل العربية على جهوده المتواصلة لتعزيز ودعم التنسيق والتعاون فيما بين الوفود العربية

أعرب معالي السيد/ **محمد سعفان** - وزير القوى العاملة بجمهورية مصر العربية - رئيس المجموعة العربية، في بداية كلمته عن سعادته برئاسة اجتماعات وأنشطة المجموعة العربية التي تعقدها منظمة العمل العربية علي هامش أعمال الدورة 110 لمؤتمر العمل الدولي لعام 2022، مؤكداً على أهمية هذا الاجتماع، الذي يهدف إلى التحاور وتبادل وجهات النظر، والتعاون والتوافق فيما بين الوفود العربية بشأن الموضوعات التي تدخل ضمن اهتمامات البلدان العربية ومصالحها المشتركة، وتضافر الجهود لتحقيق المزيد من الإنجازات في مطالبات العمل والعمال، والتنمية الشاملة لصالح المجتمعات العربية، مؤكداً على دور منظمة العمل العربية للمتابعة المستمرة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، وبوجه خاص الجهود المبذولة للترويج ودعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية الذي أصبح في أمس الحاجة إلي الدعم العربي أولاً ثم الدولي؛ لتمكينه من أداء وظيفته السامية، لتوفير فرص العمل اللائق في فلسطين، مع التأكيد على قرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية، ذات العلاقة بتلبية الاحتياجات التنمية لأشقائنا الفلسطينيين، كما نوه «معاليه»عن حسن الإعداد والتحضير لعقد الملتقى السنوي التضامني، وتوفير جميع مقومات النجاح، وتحقيق الأهداف المرجوة منه في طريق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والبلدان العربية المحتلة.

وفى ختام كلمته قدم رئيس المجموعة العربية الشكر والتقدير **لمدير عام منظمة العمل العربية/ فايز المطيري** وفريقه المساعد على جهوده المتواصلة لتعزيز ودعم التنسيق والتعاون فيما بين الوفود العربية وعلى حسن الإعداد والتحضير لتنظيم الأنشطة العربية علي هامش دورة مؤتمر العمل الدولي، وتوفير الوثائق الخاصة بهذه الأنشطة.

«المطيري» يؤكد على دعم المطالب الفلسطينية ومتابعة برامج التعاون الإنمائي لصالح فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى

رحب سعادة السيد / **فايز علي المطيري** في بداية كلمته بالمشاركين، مقدماً الشكر لهم على المشاركة الفعالة في هذا الاجتماع وعلى المساهمة الإيجابية في الدفاع عن المصالح العربية لدى منظمة العمل الدولية في إطار رؤية عربية مشتركة حول احتياجات وتطلعات البلدان العربية في مجالات التنمية المستدامة، مؤكداً على أن أغلب الدول العربية تسعى للتجاوب مع ملاحظات لجنة تطبيق المعايير، وتحرص على الإيفاء بالتزاماتها الدستورية تجاه منظمة العمل الدولية، داعياً كافة

أطراف الإنتاج الثلاثة المشاركة في المؤتمر بضرورة التكاتف لدعم البلدان العربية التي تضمنتها قائمة لجنة المعايير.

استعرض «المطيري» الموضوعات المطروحة للنقاش، ومنها دعم المطالب الفلسطينية، ومتابعة برامج التعاون الإنمائي لصالح فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، والتوسع في استخدام اللغة العربية في منظمة العمل الدولية، وذلك بعد أن تلاحظ عدم ترجمة العديد من الوثائق بما فيها قرارات مجلس الإدارة والمؤتمر، ووجه «المطيري» في كلمته الشكر والتقدير لوزير القوى العاملة **محمد سعفان**، على حسن إدارته للاجتماع، كما قدم شكره للحضور الفعال على مداخلاتهم القيمة بشأن المسائل ذات الأولوية والاهتمام المشترك للبلدان العربية، والدعم المتواصل لمنظمة العمل العربية.

« المطيري » يفتتح فعاليات « لجنة الصياغة العربية »
على هامش فعاليات مؤتمر العمل الدولي الدورة « 110 »

عقدت لجنة الصياغة اجتماعها بمقر بعثة منظمة العمل العربية بجنيف على هامش فعاليات مؤتمر العمل الدولي وتنفيذاً لقرارات المجموعة العربية بحضور سعادة السيد/ فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية ومشاركة عدد من ممثلي أطراف الإنتاج العرب من كل من «سوريا المغرب - السعودية قطر - سلطنة عمان - مصر - الكويت فلسطين» لإعداد ملاحظات المجموعة العربية عن ملحق تقرير السيد جاي رايدر - المدير العام لمنظمة العمل الدولية - الخاص بالآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي على العمال وأصحاب الأعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

تم في بداية الاجتماع انتخاب اللجنة للدكتور/ فيحان العتيبي - نائب رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية المملكة العربية السعودية رئيساً لها، كما تم انتخاب السيد/ عبد الكريم ضراغمة من حكومات دولة فلسطين مقرراً لأعمالها.

لجنة الصياغة تطالب إيقاف التوسع الاستيطاني
وضرورة دعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل

بعد مناقشات اللجنة أعدت عدة ملاحظات لتقديمها إلى مدير عام منظمة العمل الدولية من خلال السيد فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية، حيث أكدت في توصياتها على الطلب من المجتمع الدولي إيقاف التوسع الاستيطاني وعدم تشريع زيادة وانتشار المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان المحتل، وأكدت اللجنة في توصياتها على ضرورة دعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل، الذي يعاني من نقص كبير في الموارد المالية والتمويل، مطالبة المدير العام لمكتب العمل الدولي تخصيص الأموال اللازمة للصندوق من ميزانية المنظمة، ودعم اجتماع المانحين مالياً وفنياً، والمتابعة مع الدول والهيئات التي وعدت بمساعدات مالية للصندوق، حيث إنه يسد ثغرة مهمة في مجال الحماية والتعويضات والمستحقات الأخرى، وتوفر فرص تحسين التماسك الاجتماعي.

في إطار المتابعة الدائمة للآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على أصحاب الأعمال والعُمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، قام المدير العام لمنظمة العمل العربية بأعداد تقريره السنوي، وتقديم هذا التقرير مترجماً إلى اللغات الثلاث: الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، وقد تم تعميمه على أطراف الإنتاج الثلاثة في مختلف الأقاليم بالعالم، وممثلي منظمات المجتمع الدولي المشاركين في الدورة «110» لمؤتمر العمل الدولي لعام 2022.

كما عقدت المنظمة بالتعاون والتنسيق مع البعثة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة فى جنيف مساء الخميس الموافق 2 يونيو / 2022 بمنظمة العمل الدولية، الملتقى السنوى التضامني مع عمال وشعب فلسطين والأراضى العربية المحتلة الأخرى، وقد شهد الملتقى حضوراً كبيراً بلغ حوالى 400 مشارك من الوزراء ورؤساء المنظمات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال، وممثلي الوفود العربية وممثلين من البلدان الأفريقية والأسيوية والأوروبية.

« المطيري » يدعو المشاركين في ملتقى فلسطين للمشاركة في اجتماع المانحين لدعم استراتيجية التشغيل والحماية الاجتماعية

افتتح سعادة السيد / **فايز علي المطيري** – المدير العام لمنظمة العمل العربية أعمال الملتقى بكلمة رحب فيها بأصحاب المعالي الوزراء والسادة رؤساء منظمات أصحاب الأعمال والعمال وممثلي الوفود، مثمناً مشاركتهم في الملتقى، التي تحرص منظمة العمل العربية على انعقاده سنوياً على هامش أعمال مؤتمر العمل الدولي؛ للوقوف مع الشعب الفلسطيني وهو يدافع عن حقه الطبيعي في الحياة، وحقه في أرضه وهويته... ضد الجبروت والطغيان الإسرائيلي، وقوة الفتك والدمار التي يمارسها أعداء الإنسانية والحياة، مؤكداً بأن كل هذا لم ولن يدفع بالشعب الفلسطيني الأبي إلى الركوع

أو الخنوع أو التنازل عن حقوق أقرتها الشرعية الدولية، و**أشار المدير العام لمنظمة العمل في كلمته** إلى أن فرض الأمر الواقع جعل حل الدولتين أمراً مستحيلاً، مما يحول دون تمكين الفلسطينيين من تأسيس دولتهم المستقلة، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن سلطات الاحتلال دأبت على ممارسة سياسات التضييق على السكان في كافة أحوالهم الحياتية اليومية والمعيشية من خلال إقامة الحواجز المختلفة التي تحد من تحركاتهم وتنقلاتهم داخل قراهم ومدنهم، ومنعهم من الوصول إلى مواطن أعمالهم ومصادر رزقهم، بما يؤدي إلى تجريدهم من أبسط حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، ضمن سياسة الفصل والتمييز العنصري المحرمة دوليًا، مشيراً إلى أن انعقاد هذا الملتقى للعام الحالي يتزامن مع حزن ممزوج بغضب شديد حيال مقتل أيقونة الصحافة الفلسطينية «**شيرين أبو عاقلة**»، والتي «اغتيلت بدم بارد» خلال تغطيتها اجتياح قوات الاحتلال الإسرائيلي لمخيم جنين للاجئين في الضفة الغربية في 11 مايو / أيار 2022، الذي قد يرقى مقتلها إلى مستوى جريمة حرب- والذى سلط الضوء مرة أخرى على الخطر الذي يتعرض له الصحفيون العاملون في تغطية انتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة المحاصر، كما يستدعي تجديد الدعوات لحمايتهم، **داعياً جميع المشاركين وكافة المؤسسات الإقليمية والدولية للمشاركة فى اجتماع المانحين لدعم استراتيجية التشغيل والحماية الاجتماعية والذي ينظم بالتعاون بين منظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية ووزارة العمل بدولة فلسطين، والمزمع تنفيذه خلال الشهور القليلة المقبلة.**

وفي ختام كلمته دعى «**المطيري**» جميع الدول المحبة للسلام مجدداً للتصدي معاً تجاه هذه المظالم، بل والعمل معاً على فضحها، والتصدي لها، مناشداً إلى عالم يسود فيه العدل، وينعم فيه عمال العالم بالرخاء.

« سعفان » تحية إجلال وإكبار إلى أهلنا في فلسطين

رحب معالي وزير القوى العاملة بجمهورية مصر العربية **محمد سعفان** رئيس المجموعة العربية للدورة الحالية في كلمته بجميع الحضور للمشاركة في الملتقى الهام للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى، مقدماً الشكر لسعادة السيد **فايز المطيري**؛ لحرصه الشديد على تنظيم هذا اللقاء الدولي بصفة دورية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، ومساندته للدفاع عن حقوقه المشروعة، وإقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

أشار **وزير القوى العاملة** في كلمته على سوء الأوضاع التي تزداد يوماً بعد يوم في الأراضي الفلسطينة من خلال استمرار أعمال القتل الممنهج وسياسات الإستيطان الإسرائيلي المخالفة للقرارات والمواثيق والمعاهدات الدولية، واستمرار العدوان على الأماكن المقدسة والمسجد الأقصى، داعياً كافة القوى المحبة للسلام في المجتمع الدولي للتكاتف لرد هذه الإعتداءات البربرية للكيان الصهيوني وانهاء حالة الإفلات من العقاب ضد الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال تجاه حقوق الشعب الفلسطيني وتقديم الدعم الكامل لأطراف

الإنتاج في دولة فلسطين حتى يتمكنوا من محاربة قوى البغي والعدوان والاستعمار.

وفي ختام كلمته قدم معالي السيد **محمد سعفان** الشكر والتقدير إلى السيد **جاي رايدر** - المدير العام لمنظمة العمل الدولية على حرصه على تطبيق قراري مؤتمر العمل الدولي بشأن أوضاع العمال وأصحاب الأعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى مطالباً المجتمع الدولي بصفة عامة ومنظمة العمل الدولية بصفة خاصة تقديم المزيد من الدعم المادي والمعنوي لاستعادة ارضه المغتصبة وايقاف الجرائم والانتهاكات الخطيرة.

كما وجه «**سعفان**» تحية إجلال وإكبار إلى الشعب الفلسطيني لصموده وتضحياته وكفاحه في سبيل تحرير وطنه وإقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

كما شهد الملتقى عدة كلمات لكل من معالي الوزير/ **نصري أبو جيش** - وزير العمل الفلسطيني، والسيد **جاي رايدر** المدير العام لمنظمة العمل الدولية وسعادة السفير/ **أحمد فيصل محمد** السفير والمندوب الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة باسم فريق الحكومات، والسيدة **ريناتا هورننج دراوس** - رئيسة فريق أصحاب الأعمال - والسيدة/ **كاتلين باشيه** - رئيس فريق العمال للدورة «110» لمؤتمر العمل الدولي، عبرت كلماتهم في

مجملها عن الاستعداد الكامل لدعم القضية الفلسطينية وإدانه الاحتلال الإسرائيلي وفضح الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والأراضي العربية المحتلة.

أصدر فخامة الرئيس/ **محمود عباس (أبو مازن)** رئيس دولة فلسطين قراراً بمنح السيد **جاي رايدر** نجمة الإستحقاق لدعمه المستمر للقضية الفلسطينية طوال فترة ترأسه، حيث قام كل من معالي الدكتور/ **نصري أبو جيش** - وزير العمل بدولة فلسطين والسفير/ **إبراهيم خريشة** السفير والمندوب الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف بتقديمها.

عرفاناً من منظمة العمل العربية وأجهزتها الدستورية وباسم مديرها العام وأطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، وتقديراً للدور الرائد والمميز الذي قام به سعادة السيد/ **جاي رايدر** - المدير العام لمنظمة العمل الدولية - في دعم قضايا العمل والعمال، وخاصة في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، قدم سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية درع المنظمة لسعادة السيد/ **جاي رايدر** - المدير العام لمنظمة العمل الدولية تقديراً له على كافة الجهود التي قدمها لخدمة البلدان العربية خلال فترة ولايته مديراً عاماً لمنظمة العمل الدولية.

عقد المؤتمر عدداً من الجلسات العامة لمناقشة:

مناقشة تقريري المدير العام لمنظمة العمل الدولية «**أقل البُلدان نمواً: الأزمة والتحول الهيكلي ومستقبل العمل**» وأيضاً «**وضع العُمال في الأراضي العربية المحتلة**»

اعتماد التقارير والاستنتاجات النهائية للجان المؤتمر.

اللجان الفنية للمؤتمر:

انبثق عن المؤتمر عدد من اللجان الفنية لمناقشة الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، وهي: (لجنة تطبيق الاتفاقيات والتوصيات - لجنة وضع معيار جديد يتعلق بالتلمذة الصناعية - لجنة المناقشة المتكررة المعنية بالتشغيل - لجنة المناقشة العامة: العمل اللائق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني - لجنة الشئون العامة المعنية بتعديل إعلان منظمة العمل الدولية لسنة 1998 بشأن الاتفاقيات الأساسية في العمل - لجنة البرنامج والميزانية) ويتضمن البند تقارير مفصلة عن أعمال كل لجنة.

تم انعقاد بعض الاجتماعات والمنتديات الهامة على هامش أعمال الدورة (110) لمؤتمر العمل الدولي، وكان من أهمها ما يلي:

أولاً: الدورة (48) لمجلس إدارة المركز الإفريقي الإقليمي للإدارة العمالية (أرلاك).

ثانياً: قمة دول عدم الانحياز.

ثالثاً: قمة عالم العمل.

رابعاً: الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال.

منظمة العمل العربية تنظم دورة تدريبية حول «الآفاق المستقبلية للحوكمة الرشيدة» لصالح وزارة العمل والتأهيل بدولة ليبيا

بناءً على طلب وزارة العمل والتأهيل بدولة ليبيا، بتنفيذ دورة تدريبية لصالح موظفي وزارة العمل والتأهيل بدولة ليبيا؛ وذلك لتأهيلهم ورفع كفاءتهم العملية والاستفادة من المعارف والتجارب الحديثة في مجال إدارة الحوكمة الرشيدة.

نظمت منظمة العمل العربية إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية خلال الفترة من 12 - 14 يونيو 2202 في جمهورية مصر العربية دورة تدريبية حول «**الآفاق المستقبلية للحوكمة الرشيدة**» في مجال إدارة العمل.

عقدت الدورة التدريبية على مدار ثلاثة أيام (6) جلسات عمل تم خلالها مناقشة محاور الدورة **على النحو التالي:**

• تطوير وتعزيز قدرات المشاركين من خلال مواكبة المستجدات في القوانين والتشريعات، ورفع مستوى الوعي في مجالات الحوكمة الرشيدة في مجال إدارة العمل، والتي تهدف إلى مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية والعدالة في بيئة العمل.

• تحديد الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تطبيق متطلبات الحوكمة وإيجاد الحلول المناسبة للتغلب عليها.

• تبادل الخبرات والتجارب العربية في مجالات الحوكمة الرشيدة.

• دعم جهود وزارة العمل، والتأهيل بدولة ليبيا لمتابعة رفع كفاءة كوادرها الإدارية وتطوير الموارد البشرية.

شارك في الدورة التدريبية «20» متدرب ومتدربة مديرى إدارات ورؤساء أقسام ومستشارين بوزارة العمل والتأهيل بدولة ليبيا.

تم إعداد أوراق عمل لجلسات اليومين الأول والثاني وتدريب المشاركين من الدكتورة **علا عمارة** - المحاضر بكلية علوم الإدارة، جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب.

حيث تناولت في «جلسة العمل الأولى»:

• الحوكمة الرشيدة «مفاهيم عامة».

• تعريفات الحوكمة الرشيدة وأبعادها.

• لمحة تاريخية عن الحوكمة وظروف نشأة المصطلح.

• الإطار العام للحوكمة.

• أهمية تطبيق الحوكمة.

أما جلسة العمل الثانية تناولت فيها:

• « مبادئ الحوكمة الرشيدة».

• معايير الحوكمة الرشيدة.

• أبعاد الحوكمة ومستويات تطبيقها.

• تحديات تطبيق الحوكمة الرشيدة في الإدارة العامة.

• نماذج الحوكمة.

• تطور نماذج الحوكمة.

• الحوكمة العامة الجديدة.

وتناولت في جلسة العمل الثالثة تطبيقات الحوكمة الرشيدة في مجال إدارة العمل والتى تتمثل فى:

• أثر الحوكمة الرشيدة في تعزيز التميز والريادة في الأداء.

• أخلاقيات الإدارة.

• مدونة قواعد السلوك الوظيفي.

• آفاق الحوكمة الرشيدة لإدارة العمل في ظل التحول الرقمي؛ وحوكمة المعلومات.

وفي جلسة العمل الرابعة : تطرقت إلى موضوع «الجوانب المؤسسة لتطبيقات الحوكمة» ناقشت من خلاله:

• دور إدارة الالتزام في ضبط وتفعيل أداء إدارات العمل.

• حوكمة الإجراءات المالية؛ الشمول المالي والأثر على تقليل الفساد المالي.

وتناول الدكتور/ **نيازي مصطفى** - عضو اللجنة التشريعية لوزارة القوى العاملة التي أعدت مشروع قانو ن العمل بجمهورية مصر العربية، جلسة العمل الخامسة: حول أهدف التنمية المستدامة 2030 ودور الحوكمة في تعزيزها **تناول فيها:**

• دور الأداء الحكومي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مع التركيز على إدارات العمل).

• التخطيط لحوكمة إدارة العمل استناداً التنمية المستدامة.

وتناول الدكتور/ **طارق محمد مصطفى** مدير عام مركز الدراسات النقابية الجامعة العمالية، جلسة العمل السادسة: أهم المعايير الدولية والعربية في مجال إدارة العمل **تناول فيها:**

• استعراض اتفاقيتي العمل الدولية رقمى 81 و150 والتوصيتين 81 و158 المتعلقة بإدارة وتفتيش العمل.

• استعراض معايير العمل العربية وبخاصة اتفاقية 19 وتوصية 8 لسنة 1998 المتعلقتين بتفتيش العمل.

بعد تناول أوراق العمل التي تم إعدادها من السادة الخبراء، وبعد مناقشات المتدربين، تم التوصل إلى عدة متطلبات

مهمة للمرحلة الحالية والمقبلة بوزارة العمل والتأهيل بدولة ليبيا تتضمن أهمية تحديد أهداف واضحة ضمن الاستراتيجية العامة لوزارة العمل والتأهيل، مما يكفل تحويلها إلى مهام محددة خلال فترة زمنية معينة، ومتابعتها من خلال إقامة دورة تدريبية ثانية ضمن مجالات دور وأهمية الحوكمة الرشيدة، وتعزيز مفهوم «الحوكمة الرشيدة» في قطاعات العمل المختلفة، والعمل على الإيفاء بمتطلباتها والعمل على تطوير بيئة العمل المناسبة؛ لتسهيل عملية تطبيق معايير الحوكمة وتعزيزها، والتأكيد على أهمية مخاطبة إدارة التفتيش العمالي والسلامة والصحة المهنية، بضرورة إحالة تقاريرها السنوية إلى مكتب التعاون الدولي بالوزارة؛ لتتم إحالتها لمنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية في إطار تضمينها بتقارير التفتيش العمالي والسلامة والصحة المهنية، ومتابعة ومواكبة التشريعات التي تصدر عن هذه المنظمات في هذا الشأن، وإعداد دليل إجراءات لعمل إدارات التفتيش.

وفي ختام أعمال الدورة، قام سعادة السيد/ فايز علي المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية بتوزيع الشهادات على المتدربين .

قدم الدكتور/ **عادل علي العقبي** مستشار وزير التأهيل - مدير مكتب التعاون الدولي بوزارة العمل والتأهيل بدولة ليبيا، لسعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية الشكر والتقدير باسمه واسم المتدربين لاستجابته الكريمة بتنفيذ هذه الدورة التدريبية النوعية التي عادت عليهم بالاستفادة، مطالبين بالمزيد من الدورات التدريبية في المرحلة المقبلة.

أكد سعادة السيد / **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية على استعداد المنظمة لتسخير كافة إمكانياتها لأطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي.

والجدير بالذكر أنه قام بتنظيم وإدارة هذه الدورة التدريبية كل من السيد المستشار/ **عماد شريف** مدير إدارة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي بمنظمة العمل العربية، والدكتور **عادل علي العقبي** مستشار وزير العمل والتأهيل - مدير مكتب التعاون الدولي بدولة ليبيا والدكتور/ **الحسين حسن محمد لاصفير**- مدير المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بدولة ليبيا.

المطيري، تجدد الدعوة إلى النهوض بالحوار الاجتمـــــاعي وصولاً به إلى عقد اجتماعي واقتصادي عربي

أثبت الحوار الاجتماعي قدرته على مواجهة التحديات التنموية بوصفه أداة قوية قادرة على ترسيخ العلاقات الاجتماعية عامة وعلاقات العمل بصفة خاصة، وتسهيل إيجاد الحلول من خلال جمع كافة الأطراف المعنية على طاولة الحوار، ودوره في تعزيز علاقات عمل عادلة وسليمة تضمن حقوق طرفي الإنتاج في إطار من التشريع والمساواة والحوكمة الرشيدة.

يعتبر الاستثمار وظيفة الحوار الاجتماعي وتطوير أدواته يخلق مسارات وتفاهمات تستجيب لمصالح مختلف أطراف الإنتاج، فيضمن لأصحاب العمل احترام مصالحهم بزيادة الإنتاجية وتطويرها، وللعمال باحترام حقوقهم وتوفير بيئة العمل اللائق والحماية الاجتماعية لهم.

يلعب التعاون بين أطراف الإنتاج الثلاثة دوراً مهماً للاتفاق على أطر تشريعية ملائمة لتنظيم الحوار الاجتماعي وعلاقات العمل، ولوضع السياسات والبرامج وتنفيذها على أرض الواقع، بما يسهم في تحقيق التنمية وتطوير الإستثمار، وبما يمكن من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتحقيق النتائج الكفيلة بتطوير النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي، وتحقيق الرفاه للأفراد والمجتمعات.

يشهد الحوار الاجتماعي حالياً تغيرات في نطاقه وموضوعاته ومضمونه والجهات الفاعله فيه، تتماشى مع التغيرات في شروط وظروف العمل، وفي أنماطه وأشكاله، وما لتلك التحولات من آثار على علاقات العمل، لذلك نظمت منظمة العمل العربية **(إدارة الحماية الاجتماعية، والمعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل بالجزائر، المركز العربي لإدارة العمل والتشغيل في تونس)** يومي 14،13يونيو حزيران 2022، الندوة القومية حول **«دور الحوار الاجتماعي في دعم استقرار أسواق العمل»** جاءت الندوة في إطار حوار ثلاثي موسع ناقش تعزيز دور الحوار الاجتماعي في بناء علاقات عمل مستقرة في ظل أسواق عمل متغيرة، فناقشت الندوة **(مبادئ وآليات الحوار الاجتماعي ومسؤوليات كافة الأطراف، وترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي، والتحديات التي تواجهها علاقات العمل في ظل المرونة في أشكال العمل ودور الحوار الاجتماعي في تجاوزها، ودور الحوار الاجتماعي في دعم قضايا عمل المرأة)**.

شارك في أعمال الندوة ممثلون لأطراف الإنتاج الثلاثة في 16 دولة عربية (الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر،، جيبوتي، السعودية، السودان، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، الكويت، لبنان، المغرب، مصر، موريتانيا) بالإضافة إلى ممثلين عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعدد من المجالس الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية، افتتح سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية أعمال الندوة بكلمة بدأها بالترحيب بالسادة المشاركين والخبراء الكرام، مؤكداً على دور الحوار الاجتماعي الهادف والبنّاء والمسؤول، الذي بات أمراً ضروريًا، بل أخذ بعداً استراتيجياً أكثر من أي وقت مضى، فالوضع المستجدّ الذي يمرّ به الوطن العربي، أصبح يفرض معالجة قضايا التّنمية بمختلف تجليّاتها، وقضايا التّشغيل والبطالة بمختلف أبعادها في إطار الحوار الاجتماعي الجادّ الذي يتم خلاله تقاسم الأدوار والمسؤوليّات بين شركاء الإنتاج الثلاثة، وكذلك الحوار الاجتماعي الموسّع بين كافة الفاعلين لإثرائه وتعزيزه، وخاصّة في فترات الأزمات كالتي نعيشها حاليًا.

منظمة العمل العربية هي بيت الحوار الاجتماعي الثلاثي القومي بمقتضى دستورها

أشار مدير عام منظمة العمل العربية في كلمته، بأن منظمة العمل العربية هي بيت الحوار الاجتماعي الثلاثي القومي بمقتضى دستورها، وانطلاقاً من دورها الرئيسي في دعم أطراف الإنتاج الثلاثة، جاء انعقاد هذه الندوة لمناقشة كيفية تطوير وتحديث مضامين وآليات الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج، والرّفع من أدائه وفق رؤية مُجدّدة تتسامى على المعالجات التقليدية، وتستجيب للتحدّيات الاجتماعية، وتعمل على تحسين بيئة العمل، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى معيشة العمال من جهة، ومن جهة ثانية، التحدّيات الاقتصاديّة التي تواجهها المؤسسات في ظل اقتصاد معولم شديد المنافسة، الأمر الذي من شأنه ضمان استقرار أسواق العمل.

المهام كبيرة والتحديات والأزمات متتالية

أكد «**المطيري**» في كلمته على الحاجة الماسة لترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي وتكريس ممارساته على أرض الواقع؛ لما له من دور مهم في مواجهة التحديات الجسام التي يفرضها الواقع المتغير على أسواق العمل العربية.

وفي ختام كلمته أكد سعادة المدير العام على أهمية التكاتف معاً؛ لأن المهام كبيرة والتحديات والأزمات متتالية، فلا بديل عن ترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي وتكريسه على أرض الواقع.

تضمن الندوة أربع جلسات عمل، حيث ترأست الجلسة الأولى، الدكتورة/ **مي أبو عليا** (عمال - فلسطين)، قدم خلالها السيد المستشار/ **إسلام سناء** - المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية عرضاً مرئياً حول: «**إعلان المبادئ بشأن الحوار الاجتماعي الصادر عن منظمة العمل العربية عام 2012**» والذي تضمن أهم المبادئ والسياسات والآليات اللازمة للنهوض بالحوار الاجتماعي؛ لتسترشد به الدول الأعضاء عند وضع سياساتها في مجال الحوار الاجتماعي، كما اشتملت الجلسة على ورقة عمل حول: «**مبادىء وآليات الحوار الاجتماعي ومسؤوليات كافة الأطراف**» قدمها الأستاذ/ **محمد أحمد مصطفى** - خبير علاقات العمل، هدفت هذه الورقة إلى تسليط الضوء على مبادئ وآليات الحوار الاجتماعي ومسؤوليات كافة الأطراف، في ضوء الفرص والتحديات التي يفرضها واقع مستقبل العمل، خاصة في مراحل التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التي يشهدها العالم.

وجاءت جلسة العمل الثانية برئاسة الفاضل **ناصر الحضرمي** - حكومات سلطنة عمان، عرض خلالها الدكتور / **أحمين شفير** أستاذ الاقتصاد بالجامعة الجزائرية ورقة عمل حول: «**ترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي**» شملت هذه الجلسة مناقشة

الإشكاليات المتعلقة بكيفية ترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي في ظل التحولات العالمية الجارية وتداعياتها، والتحديات الداخلية للبلدان العربية، وكيف يمكن تجديد وتطوير هذا الحوار في مضامينه ونطاقه وفاعليه، مما يسمح برفع هذه التحديات؟.

ناقشت الجلسة الثالثة برئاسة السيد **عوض حميد مجيد** - حكومات - جمهورية العراق، ورقة عمل حول: «**التحديات التي تواجهها علاقات العمل في ظل المرونة في أشكال العمل ودور الحوار الاجتماعي في تجاوزها**» عرضها الدكتور/ **حافظ العاموري** - وزير التشغيل والتكوين المهني الأسبق بالجمهورية التونسية، تناولت الورقة التأثيرات العميقة للثورة الرقمية والتحديات التي فرضتها على أسواق العمل والتي أدت إلى ظهور أنماط جديدة للعمل وتداخلها وتعقد علاقات العمل في إطارها.

ترأس جلسة العمل الرابعة السيد **عبدالكريم سي يوسف** - حكومات الجزائر، حيث خصصت هذه الجلسة لمناقشة «**دور الحوار الاجتماعي في دعم قضايا عمل المرأة**» قدمته السيدة/ **سمية صالحي** - رئيسة لجنة المرأة بالاتحاد العام للعمال الجزائريين، حيث أكدت خلال عرضها للورقة على أنه بالرغم من أن البلدان العربية قطعت خطوات طويلة نحو تحقيق المساواة والقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة، إلا أن الوضع على أرض الواقع مازال يحتاج المزيد من الجهد لتكريس الوعي بأهمية المساواة، كهدف من أهداف التنمية المستدامة، ولن يتم ذلك إلا بالعمل على إعداد ووضع سياسات عامة وتشريعات

وآليات تنفيذية وحملات توعوية تسهم في ترقية مكانة المرأة ودورها في الاقتصاد والمجتمع والتنمية بشكل عام، ومن دون شك، فإن للحوار الاجتماعي دوراً أساسياً في ذلك.

إلى جانب أوراق العمل المقدمة في الجلسات تضمنت الندوة تجارب لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، قدمها عطوفة السيد/ **موسى اشتيوي** رئيس المجلس وتجربة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري قدمها السيد **سايت سالم** - مدير التعاون والعلاقات الدولية بالمجلس.

ومن خلال جلسات العمل وبعد اجتماع لجنة الصياغة لمناقشة الأوراق المقدمة من قبل السادة الخبراء، تمكنت اللجنة بالخروج بعدة توصيات من أهمها،

دعوة الدول العربية إلى إيلاء أهمية لإحصاءات العمل لدورها في وضع وتنفيذ وتقييم البرامج والخطط والسياسات الخاصة بمجالات العمل، وإنشاء مراصد وطنية للأنماط الجديدة للعمل لرصد تطويرهذه الأنماط، ومدى الإقبال عليها، واستشراف تحولاتها، ودعوة الدول أيضاً إلى التصديق على اتفاقيات العمل العربية المتعلقة بالحوار والمفاوضة الجماعية والحقوق والحريات النقابية، وذلك بهدف تطوير وتنمية الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة في المنطقة العربية، كما دعت اللجنة في توصياتها أطراف الإنتاج الثلاثة إلى مواجهة التحديات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الحوار الاجتماعي المثمر والنزيه والفعال، وبما يكفل

تحقيق الوفاق الاجتماعي وتعزيز السلم الأهلي.

ودعت أيضاً التوصيات مؤسسات الحوار العربية إلى تفعيل إعلان المبادئ بشأن الحوار الاجتماعي، الذي أصدرته منظمة العمل العربية عام 2012 وتطبيق أهدافه ووضعها موضع التنفيذ.

أكدت اللجنة في توصياتها على أهمية الإستمرار بتدريب الكوادر النقابية على أسس وتقنيات الحوار النقابي، والمفاوضة الجماعية من أجل بناء قدرات منظمات أصحاب الأعمال ونقابات العمال لتمكينها من المشاركة بفاعلية في الحوار الاجتماعي، وبما يضمن جودة مخرجاته، وتطوير ثقافة النهوض بالمفاوضة الجماعية في مختلف مستوياتها: **(مستوى المنشأة / القطاع المستوى الوطني)** والعمل على تحديث الآليات التشريعية والظروف الملائمة لتكريس الحوار الاجتماعي بمختلف مستوياته ليواكب المتغيرات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية، والتأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به المجالس الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية في إرساء وترسيخ ثقافة الحوار الاجتماعي، وبما يحقق العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي، وتشجيع الدول التي لا يوجد لديها هذه المجالس على إنشاء مجالس اقتصادية واجتماعية لتكون إطاراً لمناقشة مجمل السياسات العامة والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية ووضع آليات لتعزيز دور المرأة العاملة داخل مراكز صنع القرار ومؤسسات الحوار الاجتماعي، والعمل على تبني سياسات نوعية وبرامج تهدف إلى إرساء المساواة بين الجنسين وتحسين أوضاع المرأة في العمل.

المشاركون يقدمون الشكر والتقدير لمدير عام منظمة العمل العربية

في ختام أعمال الندوة القومية قام سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، بتسليم شهادات تقديرية للسادة المشاركين والخبراء على مشاركتهم في أعمال الندوة.

قدم المشاركون في أعمال الندوة شكرهم وتقديرهم لسعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام على توجيهاته بوضع كافة إمكانيات المنظمة لخدمة أطراف الإنتاج الثلاثة وقضايا العمل والعمال في وطننا العربي، وعقد هذا النشاط المتميز لتعزيز الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين.

منظمة العمل العربية تشارك في الدورة «31» للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بدعوة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي - إدارة المنظمات والاتحادات العربية) وعملاً بأحكام المادة الثانية- الفقرة (3) من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عقدت لجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي اجتماعها الحادي والثلاثين بمقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري «مدينة العلمين الجديدة» 24 - 28 يوليو/ تموز 2022.

شاركت منظمة العمل العربية برئاسة مديرها العام سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، وكل من السيدة/ **هدى الغنيمي** مدير الشؤون الإدارية والمالية، والسيدة **أماني حسين** - المراقب الداخلي للمنظمة، والسيد/ **إيهاب منجي** - رئيس قسم الشؤون المالية، والسيدة/ **وفاء غنيم** - رئيس وحدة المشتريات والمخازن، وبمشاركة ممثلي الدول العربية والمديرين العامين وممثلي المنظمات العربية المتخصصة في الدورة «31» للجنة المنظمات.

افتتح أعمال اللجنة الوزير المفوض **محمد خير عبد القادر** - مدير إدارة المنظمات والاتحادات العربية مرحباً بالوفود المشاركة في الاجتماعات من الدول العربية وممثلي المنظمات العربية المتخصصة، وأكد خلال كلمته على الدور المهم والمطلوب من مؤسسات العمل العربي المشترك في هذه المرحلة التي تشهد فيها المنطقة العربية تغيرات وتطورات مهمة، موضحاً أهم الموضوعات التي تضمنها جدول أعمال الدورة، متمنياً لاجتماع اللجنة النجاح، وأن تثمر أعمال هذه الدورة بتوصيات تدعم وتعزز مسيرة عمل المنظمات العربية المتخصصة بصفة خاصة، والعمل العربي المشترك بصفة عامة، وأوضح سيادته المهام المطلوبة من هذه اللجنة، وأكد على أهمية التزام المنظمات العربية المتخصصة بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره السلطة العليا للمنظمات العربية المتخصصة، وأشار إلى الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للجامعة بالتعاون مع الدول العربية؛ لتطوير وتفعيل العمل العربي المشترك، مؤكداً أن المنظمات العربية المتخصصة

مازالت تتفاعل مع قضايا المنطقة العربية وتحدياتها في ظل جائحة كورونا، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وأولويات منظومة الجامعة العربية عن التحول الرقمي وريادة الأعمال والتنمية المستدامة والتغيرات المناخية وتأثيراتها على المنطقة العربية، ولقد شاركت المنظمات العربية في كثير من المؤتمرات والفعاليات العربية كبيوت خبرة عربية، ونظمت العديد من الاجتماعات وورش العمل التي تعالج كثيراً من المواضيع المهمة التي تمثل تحديات في المنطقة العربية.

ناقشت أعمال اللجنة عدة مواضيع تأتي في صدارتها: متابعة تنفيذ تقرير وتوصيات الاجتماع الثلاثين للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة خلال الفترة 27-2021/7/29 والاجتماع الاستثنائي للجنة المنظمات للتنسيق والمتابعة المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة خلال الفترة 20 - 21 / 12 / 2021 كما نوقش في أعمال اللجنة خطط وموازنات المنظمات العربية المتخصصة للعام المالي 2023 و2024 وتقارير إنجازات المنظمات العربية المتخصصة المعنية لعام 2021 - 2022. وتقارير هيئات الرقابة المالية والإدارية للعام المالي 2021، لكل المنظمات العربية المتخصصة. وأيضاً تقارير الحسابات الختامية والمراجع القانوني للمنظمات العربية المتخصصة للعام المالي 2021 وتقارير رؤساء وحدات الرقابة الداخلية للمنظمات العربية المتخصصة.

المصيري في افتتاح ندوة «تعزيز ثقافة الابتكار والريادة لتنمية مهارات الموارد البشرية»

«التحول إلى النظم التكنولوجية الرقمية وإلى اقتصاد المعرفة القائم على العنصر البشري بابتكاراته وإبداعاته، محور اهتمام الفكر الاقتصادي السائد»

إن التحولات الجذرية التي يشهدها العالم والمنطقة العربية نتيجة الثورة الصناعية الرابعة، وتأثيراتها المتعاظمة على قضايا التشغيل حالياً ومستقبلاً، واستمراراً للجهود التي تبذلها **منظمة العمل العربية** لتأدية رسالتها القومية في مختلف مجالات العمل والعمال، خاصة الجوانب المساعدة على تعزيز فرص التشغيل، والحد من مشكلات البطالة، ولحرص المنظمة الدائم لدعم أطراف الإنتاج الثلاثة لمواكبة التحولات نتيجة التأثيرات المتزايدة للتحولات الجذرية المتعددة الجوانب للثورة الصناعية الرابعة، وما تتطلبه من إعادة بناء هيكل القدرات البشرية وتنمية مهاراتها، وتفعيل روح المبادرة وتحفيز الابتكار والإبداع - عقدت منظمة العمل العربية إدارة التنمية البشرية والتشغيل والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية بدولة ليبيا الندوة القومية حول : « **تعزيز ثقافة الابتكار والريادة لتنمية مهارات الموارد البشرية**» خلال الفترة (15 - 16 أغسطس / آب 2202). لإلقاء الضوء على الإجراءات والتدابير اللازمة لتنمية وتطوير القوى العاملة البشرية، بما يتواءم ومتطلبات أسواق العمل، وفق تداعيات الثورة الصناعية الرابعة.

بمشاركة (37) مشاركاً ومشاركة، يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في البلدان العربية، إضافة إلى عدد من المعنيين والمهتمين والسادة الخبراء المتخصصين في مجال عمل الندوة، افتتح سعادة السيد / **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، أعمال الندوة بكلمة استهلها بالترحيب بالسادة المشاركين والخبراء والحضور الكريم، مقدماً الشكر لهم لمشاركتهم في هذه الندوة، وتحملهم مشاق وعناء السفر للمشاركة في هذه الفاعلية الهامة، التي تعقدها المنظمة في إطار سلسلة من الأنشطة والبرامج النوعية المتميزة لمساعدة أطراف الإنتاج الثلاثة في مواكبة التحولات الجذرية للثورة الصناعية الرابعة، إدراكاً منها بأن محور اهتمام الفكر الاقتصادي والاجتماعي السائد الآن في العالم كله، هو التحول إلى النظم التكنولوجية الرقمية وإلى اقتصاد المعرفة القائم على العنصر البشري بابتكاراته وإبداعاته.

أشار «**المطيري**» في كلمته على أهمية الاقتصاد الابتكاري العالمي الصاعد لفتحه آفاق جديدة للتشغيل، الأمر الذي يزيد الطلب على أجيال جديدة من القوى العاملة، تتصف بمهارات خاصة ومبتكرة، ويتطلب أيضاً إعادة صياغة سياسات تعليم وتدريب، تستجيب لتلك المتطلبات التي فرضتها التحولات الرقمية للثورة الصناعية الرابعة.

تمنى سعادة المدير العام في ختام كلمته التوفيق والنجاح لأعمال الندوة، والخروج بتوصيات تساعد متخذي القرار وصانعي السياسات، لإعادة بناء هيكل القدرات البشرية وتنمية مهاراتها وتعميم الاستفادة وتبادل الخبرات.

على مدار يومي عمل نوقش فيها ثلاثة محاور، قام بإعدادها وتقديمها مجموعة من الخبراء العرب المتخصصين، بالإضافة إلى عرض عدد من التجارب الوطنية، لتعميم الاستفادة بين المشاركين.

ترأس جلسة العمل الأولى السيد/ **عادل عكاب** - رئيس اتحاد الصناعات العراقي وتم فيها عرض ومناقشة المحور الأول: «**الأنماط الجديدة للعمل في ظل الثورة الصناعية الريفية وخطط مواءمة قوة العمل بها**» وقام بعرضه السيد الدكتور **أحمد شحيبر** - أستاذ العلوم الرقمية جامعة زايد - دولة الامارات العربية المتحدة الخبير في مجال تنمية الموارد البشرية.

وعرض السيد **وليد بن ناصر آل غنيم** الوكيل المساعد بالوزارة تجربة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية - المملكة العربية السعودية.

أما جلسة العمل الثانية: ترأسها السيد **فيحان العتيبي** - نائب رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية - المملكة العربية السعودية، وتم فيها عرض ومناقشة محور «**أسواق العمل العربية وقدرتها في التعامل مع المتغيرات الراهنة بين الواقع والمأمول**» الذي قام بعرضه الدكتور/ **محمود محمد إبراهيم أبو عيشة** - أستاذ الاقتصاد الرقمي بجامعة القاهرة، والخبير العربي في مجال تنمية الموارد البشرية والتدريب.

وعرض السيد/ **مصطفى صراصرة** مدير الدورات الاستكمالية - إدارة التدريب المهني بوزارة العمل - دولة فلسطين - تجربة وزارة العمل بدولة فلسطين.

وفي الجلسة الثالثة للندوة قدم السيد الدكتور / **خالد عبد العظيم** - الأمين العام لاتحاد الصناعات المصرية: «**دور مؤسسات التعليم والتدريب والتأهيل المهني في توفير متطلبات الأنماط الجديدة للعمل**» وعرض السيد/ **عادل عكاب** - رئيس اتحاد الصناعات العراقي.

بعد عرض المحاور من السادة الخبراء وعرض التجارب الوطنية لتعميم الاستفادة بين المشاركين، تم المناقشة للخروج بالتوصيات التي تخدم أطراف الإنتاج في الوطن العربي، والذي دعت فيها الحكومات إلى تعزيز الجهود نحو تهيئة بيئات اقتصادية واجتماعية عربية قائمة على المعرفة والابتكار والريادة؛ سعياً لتحقيق الإنجاز البشري والقيمة المضافة للمجتمعات العربية لتنمية مهارات الموارد البشرية، والعمل على صياغة استراتيجيات وطنية للريادة والابتكار، تأخذ في الاعتبار أبعاد الثورة الصناعية الرابعة، وترتكز على الذكاء الاصطناعي، وتمكين أدوات الذكاء الاصطناعي الحكومي، وتشجيع استثمارات الذكاء الاصطناعي، وجذب المستثمرين من الخارج.

كما حثت التوصيات إلى تشجيع الدول على توقيع المزيد من الاتفاقيات مع الدول والجهات الرائدة في الذكاء الاصطناعي؛ للاستفادة من تجاربهم التكنولوجية التطوير المستمر لقواعد البيانات الوطنية الرقمية وغيرها من جوانب مجتمع التكنولوجيا والمعلومات؛ لقياس أداء البلدان قياساً للدعوة إلى إصدار وتعديل تشريعات وطنية لحماية الخصوصية والملكية الفكرية والبيانات الرقمية، وطالبت أيضاً بالنظر في وضع التشريعات التي تسمح بالعمل والتدريب «عن بُعد» كشكل مشروع من أشكال العمل، يتمتع بجميع الحقوق والامتيازات.

ودعت التوصيات منظمات أصحاب الأعمال إلى التعاون والتنسيق مع الحكومات ونقابات العمال لصياغة استراتيجيات وخطط عمل وطنية، قائمة على الريادة والابتكار ومواكبة التكنولوجيا في مهام وأداء عمل الشركات من خلال رسم مسار وظيفي

تدريبي متطور للعاملين مبني على الحاجات المؤسسية التكنولوجية، والعمل على خلق نماذج أعمال ذكية تفرز منتجات جديدة أو خدمات جديدة ذات قيمة مضافة، وطالبتهم أيضاً بإنشاء مراصد للتكنولوجيا الرقمية لمختلف المجالات الاقتصادية لجمع البيانات عن سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات ذات الصلة، وكذلك عن التجارة عبر الإنترنت وإجراء تحليلات تؤدي إلى تحسين المعرفة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ووجهت التوصيات دعوة إلى الاتحادات العمالية لإرساء مبادئ وثقافة التدريب المستمر للعمال بالتعاون والتنسيق مع أصحاب الأعمال والحكومات لمواجهة متطلبات التكنولوجيا الحديثة سريعة التغير وإعادة صياغة وبناء هيكل القدرات البشرية خاصة الشبابية منها وتنمية مهاراتها، وتفعيل روح المبادرة والتجديد، وتحفيز الابتكار والإبداع، والأخذ بآليات الذكاء الاصطناعي في كل مراحل التعليم والتدريب المختلفة، والعمل على إعداد قوى بشرية ذات مهارات تنافسية متطورة، وطالبتهم بدعم مبادرات صقل المهارات المدفوعة بالأجر المتغير للتشجيع على اكتساب مهارات جديدة للقوى العاملة، والتعاون فيما بين نقابات العمال والقطاعين العام والخاص، مثل برامج التلمذة الصناعية المدعمة والتدريبات العملية المدعمة.

وضرورة نشر ثقافة التدريب المهني والشهادات المهنية التقنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، وتشجيع المتعلمين (طلاب الجامعات وعمال) نحو امتهان مهارات فنية وتقنية تكنولوجية لدعم البنى التحتية للذكاء الاصطناعي.

ودعت التوصيات مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني إلى تحديث منظومة التعليم والتدريب التقني والمهني وفقاً للمتطلبات التي يفرضها هذا التطور التكنولوجي على كل المجالات خاصة الاقتصادية، والتنسيق والتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة لمواكبة التغيرات المتوقعة في كافة القطاعات، والسعي لتطوير عناصر المنظومة التأهيلية في ظل توجهات الثورة الصناعية الرابعة، كما طالبتهم بتبني خطط تدريبية متكاملة تهدف إلى تصميم برامج ومنصات تعليمية وتدريبية متطورة، وإجراء المزيد من الدراسات والبحوث بهدف تصميم إطار مؤهلات مرن يسهل عملية الانتقال لسوق العمل.

طالب المشاركون في الندوة **دعوة منظمة العمل العربية إلى** تكثيف الأنشطة والبرامج المتعلقة بتعامل أطراف الإنتاج الثلاثة مع الثورة الرقمية، وعلى وجه الخصوص تطبيقات الذكاء الاصطناعي والتنسيق والتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة إلى مواكبة التغيرات المتوقعة في كافة القطاعات، والسعي لتطوير عناصر المنظومة التأهيلية في ظل توجهات الثورة الصناعية الرابعة، وتحديث وتطوير التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 ليتواءم مع الحراك المهني، وتغيير هيكل الوظائف في الدول العربية.

وفي ختام أعمال الندوة وزع سعادة المدير السيد / فايز المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية شهادات تقديرية للسادة المشاركين والخبراء وتمنى للجميع عوداً حميداً إلى بلادهم.

تعزيز الامتثال لقوانين وتشريعات العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل

دليل توجيهي لأصحاب العمل

2022

تحقيقاً لأهداف منظمة العمل العربية في تحسين شروط وظروف بيئة العمل، وحماية حقوق العاملين في كافة القطاعات، وإيماناً منها أن العمل المتواصل والمتكامل مع الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال في الدول العربية، أساسي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، تصدر منظمة العمل العربية حقيبة إلكترونية خاصة بتفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل، والتي أعدت بأسلوب تفاعلي مع أطراف الإنتاج من خلال اختبار الأدلة المضمّنة في الحقيبة مع الأطراف المعنية، وإدراج ملاحظاتهم ومقترحاتهم بما يتواءم مع احتياجاتهم الملحة. وستستمر المنظمة في العمل مع أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية لدعمهم في تطوير التشريعات الوطنية ذات الصلة، ومساندة أجهزة التفتيش في أداء مهامها على أكمل وجه، على نحو يواكب متغيرات عالم العمل المتسارعة والتطورات التكنولوجية، التي فرضت أماكن عمل افتراضية وغير تقليدية.

وتتضمن الحقيبة أربعة إصدارات كالتالي:

- دليل تدريبي حول تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
- دليل توجيهي للعمال حول تعزيز

تعزيز الامتثال لقوانين وتشريعات العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل

دليل توجيهي للعمال

2022

الامتثال لقوانين وتشريعات العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.

- دليل توجيهي لأصحاب العمل حول تعزيز الامتثال لقوانين وتشريعات العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.
- اتفاقيات وتوصيات العمل العربية.

تم إعداد هذه الحقيبة بمشاركة عدد من الخبراء العرب الأكفاء، وفريق عمل منظمة العمل العربية بهدف تعزيز الامتثال بمعايير العمل العربية، والدولية وتعزيز التصديق عليها، بالإضافة إلى ترسيخ فعاليتها وتطبيقها في السياقات الوطنية. وتوفر هذه الحقيبة رؤى عملية مفيدة للغاية فيما يتعلق بإجراءات تقييم بيئة العمل، وحماية حقوق العمال، وتعزيز أدوار ومسؤوليات أطراف الإنتاج الثلاثة وفق الأنماط الجديدة للعمل.

إن نتاج هذا العمل الهام هو أقل ما تستطيع أن تقدمه منظمة العمل العربية للحكومات وإدارات تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية، ومنظمات أصحاب العمل والعمال، والباحثين والمهتمين والأكاديميين، والمنظمات العربية والدولية ذات الصلة، في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية في إطار الأنماط الجديدة للعمل.

صلالةُ الجميلة بطبيعتها الساحرة وخضرة سهولها الواسعة وشموخ جبالها العالية كشموخ وعزة أهلها تحتضن المنتدى العربي الثاني للمرأة العاملة

المطيري، من صلالة المرأة العربية، متى أرادت.... استطاعت

تحت رعاية صاحب السمو السيد/ **مروان بن تركي بن محمود آل سعيد** - محافظ ظفار، وبحضور سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية، ومعالي الأستاذ **الدكتور - محاد بن سعيد باعوين** - وزير العمل، ومعالي الدكتورة/ **ليلى بنت أحمد بن عوض النجار** - وزيرة التنمية الاجتماعية، ومشاركة أصحاب السيدات والسادة، وممثلي عن أطراف الإنتاج من مختلف الأقطار العربية، انطلقت يوم الأحد الموافق 28 أغسطس 2022 فعاليات المنتدى العربي الثاني للمرأة العاملة بصلالة بعنوان: **(مستقبل رائدات الأعمال في ظل الاقتصادات الرقمية)**.

سعادة «نصر الحوسني» سلطنة عُمان اتخذت خطوات متقدمة من خلال الاستراتيجيات والرؤى الاقتصادية والتعليمية والتدريبية التي تخدم مستقبل العمل بشكل عام

افتتح سعادة الشيخ/ **نصر بن عامر الحوسني** - وكيل وزارة العمل للعمل، أعمال المنتدى الثاني للمرأة، بكلمة لوزارة العمل بسلطنة عمان، رحب خلالها بكافة الحضور والمشاركين من كافة الدول العربية الشقيقة موجهاً الشكر لمدير عام منظمة العمل العربية والمنسقين من المنظمة ووزارة العمل بسلطنة عمان لما بذلوه من جهد وتعاون من أجل إقامة هذا المنتدى الإقليمي، مثمنًا لجهود المنظمة لما تقوم به من تطوير لمعايير العمل العربية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أطراف الإنتاج.

أشار **سعادة الشيخ** في كلمته على ما اتخذته سلطنة عُمان من خطوات متقدمة من خلال الاستراتيجيات والرؤى الاقتصادية والتعليمية والتدريبية التي تخدم مستقبل العمل بشكل عام، واضعة في الاعتبار الإنسان محور التنمية من خلال توفير منظومة تعليمية وتدريبية مرتبطة باحتياجات ومستجدات سوق العمل ومواكبة التطورات

التي تطرأ بين حين وآخر على سوق العمل المتنامي، مشيراً في هذا الإطار على تنظيم المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوفير نظم الحماية الاجتماعية واستراتيجيات الاقتصاد الأخضر، كونه مولدًا لفرص العمل وفاعلاً في حراك التنمية المستدامة.

وأضاف **سعادته** بأن مستقبل العمل لرائدات الأعمال في ظل الاقتصادات الرقمية يشكلّ أحد أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم، خاصة في ظل تنامي أعداد الباحثين عن العمل والتغيرات المتسارعة في النمو الاقتصادي، وزيادة نسبة النساء الباحثات عن فرص، وظهور أنماط حديثة للعمل؛ مما يتطلب توفير المزيد من الاستثمارات والكفاءات البشرية والمهارات العلمية والعملية للنهوض بالأوضاع الاقتصادية من أجل توفير العمل اللائق، تماشيًا مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتطوير الأطر الوطنية لتنمية رائدات الأعمال وتسويق الفكر الابتكاري مع تبني قوانين استثمار مستجيبة للتنوع الاجتماعي.

أشار **سعادته** على أن سياسات الدول العربية واستراتيجياتها بشأن مستقبل العمل يجب أن تتناغم مع التحديات الجديدة للثورة التقنية والذكاء الاصطناعي، وأن توظف التقنية لتمكين الإنسان وتعظيم دوره الإنتاجي في مجال العمل، مؤكداً على أهمية التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتأثيراته

على مستقبل العمل، وكما هو الحال أيضًا على رائدات الأعمال؛ لذا على منظمة العمل العربية رصد التجارب الدولية في هذا المجال ونقلها من سياقها العالمي لتصبح ممارسات يمكن تطبيقها على الدول العربية من أجل تحقيق الانتقال السلس من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي.

وفي ختام كلمته تمنى **سعادة الشيخ** لأعمال المنتدى كل النجاح والتوفيق والخروج بتوصيات تثري الجميع، وتكون منطلقًا إلى فضاءات أوسع لتلقي بظلالها الإيجابية على دول المنطقة مسهمة في الرُقي بالشعوب، محققةً المرونة التي يطلبها سوق العمل في ظل المتغيرات.

الأمينة العامة لشؤون عمل المرأة

إن الهدف الذي نعول عليه من هذا المنتدى الهام هو معالجة التحديات التي تواجه رائدات الأعمال في ظل الاقتصادات الرقمية من أجل تعزيز جهود المرأة العربية وتكريس مبدأ تكافؤ الفرص.

ألقت النائبة/ **سولاف حسين مصطفى درويش** - الأمينة العامة للجنة شؤون عمل المرأة العربية، عضوة مجلس النواب المصري، كلمة قالت فيها : «إن الهدف الذي نعول عليه من هذا المنتدى الهام هو معالجة التحديات التي تواجه رائدات الأعمال في ظل الاقتصادات الرقمية

وتقليص الفجوة الرقمية المتسعة بين الجنسين، والتي تؤثر على مكانة المرأة في سوق العمل، خاصة في ظل الأنماط الجديدة للعمل، وسبل بناء قدرات رائدات الأعمال من خلال التعليم والتدريب الرقمي من أجل تعزيز جهود المرأة العربية، وتكريس مبدأ العدالة النوعية وتكافؤ الفرص، وتضافر الجهود من جانب الحكومات ودخول عالم الاقتصاد الرقمي مع إنشاء قاعدة علمية وتدريبية للتجارة الإلكترونية لهن، وتزويدهن بالأدوات والمهارات ومساعدتهن على التمويل وتسويق منتجاتهن، وتحسين فرص وصولهن إلى الأسواق، كذلك التركيز على المرأة في قطاعي الزراعة والصناعة، ووضع برامج تدريبية لهن ترتكز على التكنولوجيا الرقمية». وأضافت سعادة النائبة: «**إننا نتطلع إلى الاستفادة من التجارب العربية لرائدات الأعمال في ظل الاقتصادات الرقمية، فكل دولة عربية لديها شيء مميز وداعم لرائدات الأعمال، ونهدف من خلال أعمال هذا المنتدى إلى تبادل الخبرات العربية لتوفير بيئة محفزة لرائدات الأعمال، الأمر الذي سيسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة في ربوع وطننا العربي**».

«**المطيري**» **يجب علينا العمل على إيجاد الآليات اللازمة لتمكين المرأة في الأسواق الرقمية وتزويدها بالأنماط الحديثة للعمل من أجل ضمان تواجدها في الصفوف الأمامية في وظائف المستقبل.**

ألقى سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** المدير العام لمنظمة العمل العربية كلمة في افتتاح أعمال المنتدى رحب في بدايتها بسمو **السيد راعي المنتدى ووزير العمل ومعالي وزيرة التنمية الاجتماعية والحضور الكرام وممثلي أطراف الإنتاج في الدول العربية وعضوات لجنة المرأة العربية**، وزف لهم خبر إدراج الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة ضمن جدول أعمال القمة العربية المقبلة لاعتمادها.

أكد **سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية**، على أهمية انعقاد منتدى المرأة العاملة في نسخته الثانية تحت شعار: «**مستقبل رائدات الأعمال في ظل الاقتصادات الرقمية**» في هذا التوقيت الذي قدمت فيه التكنولوجيا نفسها كمحرك أساسي للتنمية المستدامة وفي الوقت الذي تخطو فيه الدول العربية خطوات واسعة نحو الرقمنة، وجدت المرأة العربية لنفسها موقعاً مهماً في هذا المجال.

نوه «**المطيري**» في كلمته على ما أبرزته جائحة كورونا من أهمية في استخدام التكنولوجيا كأداة فاعلة في

مواجهة الإغلاقات على مستوى العالم فكرست لدى الحكومات العربية أهمية أدراج سياسات التحول الرقمي ضمن خططها الوطنية وجعلته واقعاً جديداً، مشيراً إلى أن هذه الخدمات فرضت واقعاً جديداً مثمراً للمرأة التي بات بإمكانها العمل من داخل المنزل والاستفادة من طاقاتها الكامنة.

أشار «**المطيري**» في كلمته، على سلسلة التحديات التي ما زالت تواجه المرأة على أرض الواقع، والتي تمنعها من استغلال كامل قدراتها في هذا المجال، مؤكداً على ضرورة إيجاد الآليات اللازمة لإدماج النساء في الأسواق الرقمية وتمكينها من الأنماط الجديدة للعمل، وتطوير مهاراتها الرقمية للاستجابة لمتطلبات سوق العمل الجديدة من أجل ضمان تواجدها في الصفوف الأمامية في وظائف المستقبل.

في ختام كلمة **سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية**، تمنى لأعمال المنتدى كل النجاح والتوفيق، مقدماً الشكر والتقدير لكل من أسهم في إعداد هذا المنتدى، مؤكداً ثقته بأن الموضوعات المطروحة من قبل السادة الخبراء والعروض القطرية، والمناقشات المثمرة من السادة المشاركين، ستؤدي بتوصيات تثري الجميع وتحقق ما تصبو إليه المرأة العربية.

في ختام الجلسة الافتتاحية كرم راعي المنتدى صاحب السمو السيد/ **مروان بن تركي بن محمود آل سعيد** - محافظ ظفار، سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، على جهوده التي يقدمها لأطراف الإنتاج في الوطن العربي.

كما قدم سعادة السيد/ **فايز علي المطيري** دروع منظمة العمل العربية لأطراف الإنتاج في سلطنة عمان، تقديراً لجهودهم المتواصلة.

الجدير بالذكر بأن تضمّن حفل الافتتاح عرضًا مرئيًا عن دور منظمة العمل العربية في دعم المرأة العاملة.

هدف المنتدى إلى دعم جهود الدول العربية في تسريع النهوض بريادة الأعمال النسائية في الاقتصادات الرقمية والعمل على تعزيز مساهمات القطاع الخاص في جذب وزيادة عدد النساء المشتغلات بالأعمال الرقمية، ووضع قاعدة علمية وتدريبية لدفع المرأة للقيام بدور أكبر ضمن قوى العمل الرقمية، وتزويدها بالأدوات والمهارات التي تحتاج إليها، كما هدف على وضع آليات للحد من العوائق التي تحول دون مشاركة النساء في قوة العمل عن طريق وضع ترتيبات أكثر مرونة للعمل عن بُعد، وإيجاد فرص جديدة عبر الإنترنت، وتطوير بيئة التجارة الإلكترونية وتخصيص برامج تمويل مرنة تستهدف رائدات الأعمال المستخدمات للبيئة الرقمية والأدوات التكنولوجية.

خلال يومي عمل عقد المنتدى أربع جلسات عمل، حيث ناقشت جلسة العمل الأولى **الأطر المؤسسية والتشريعية لريادة الأعمال**/ وترأس أعمالها الفاضل **ناصر الحضرمي** سلطنة عمان وتحدثت كل من سعادة السيدة/ **سونيا جناحي** - عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، وسعادة الدكتورة/ **فريدة العوضي** - رئيس مجلس سيدات أعمال الإمارات خلال الجلسة التى تم فيها مناقشة العلاقة بين التشريعات وريادة الأعمال النسائية، حيث تم التأكيد على أنه كلما كانت البنية المؤسسية أقوى والبنية التشريعية عادلة، زادت الفرص المتاحة والمتكافئة للمرأة وتمكنت المرأة من الريادة والمنافسة والمساهمة في التنمية.

وجاءت الجلسة الثانية تحت عنوان: **«بناء قدرات رائدات الأعمال: التعليم والتدريب الرقمي»** وترأست أعمال الجلسة الأستاذة/ **حياة بن إسماعيل الجمهورية التونسية.**

تم خلال هذا المحور مناقشة الشمول المالي والخدمات المالية الرقمية كأدوات داعمة لرائدات الأعمال، وضرورة إقامة دورات تدريبية لرائدات الأعمال تهدف إلى زيادة التثقيف المالي الرقمي، كما تم التطرق إلى تطوير شبكات لرائدات الأعمال، لتبادل الخبرات وفتح فرص استثمارية جديدة ودعم بناء المهارات الرقمية والريادية للمرأة.

وقـدم كل مـن السيـد/ **الـهـادي بشير** الجمهورية التونسية/ مركز كوتر وسعادة الدكتورة/ **آمنة خليفة آل علي** - عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عجمان الدكتورة/ **شيماء بهاء الديـن** - مـدير العـلاقـات الـدولـيـة بـاتـحـاد الـصـنـاعـات المصرية مداخلات حول الموضوع .

وعقدت جلسة العمل الثالثة في اليوم الثاني للمنتدى تحت عنوان: «**مستقبل ريادة الأعمال في ظل الاقتصادات**» **بـرئـاسـة مـعـالـي الـعـيـن/ رابـحـة الدباس** - المملكة الأردنية الهاشمية، قدمت خلالها الأستاذة/ **رانيا فاروق** رئيس وحدة المرأة والفئات الخاصة بمنظمة العمل العربية مداخلة وعرضت كل من سعادة الشيخة/ **دينا بنت راشد آل خليفة** - مساعد الأمين العام للمجلس الأعلى للمرأة البحرينية مملكة البحرين، والدكتورة/ **عطور حسين الموسوي** جمهورية العراق، والأستاذة/ **عبير الرشودي** - المملكة العربية السعودية عروضاً قطرية حول مفهوم وأهمية الاقتصاد الرقمي، وما هي الفرص، كذلك التحديات التي تعترض طريق المرأة العربية نحو الانخراط في أسواق العمل الرقمية، بالإضافة إلى مناقشة سبل تقليص الفجوة الرقمية بين الجنسين، هذا وقد تناولت الجلسة خلال انعقادها مناقشة دور ريادة الأعمال في استحداث كيانات اقتصادية مرنة، وكيف تشكل فرصة للنساء للانخراط في الأنشطة الاقتصادية والخدمية والإنتاجية، كما تم تناول الأبعاد الرئيسية لتحفيز الابتكار وريادة الأعمال في المنطقة العربية.

تـرأسـت الـدكـتـورة/ **سـنـاء العصفور** دولـة الكويت جلسة العمل الرابعة، التى جـاءت تـحـت عـنـوان: «**دور الـمـرأة في نجاح المؤسسات في ظل الاقتصادات الرقمية - التحديات والحلول**».

تم خـلال هـذا الـمـحـور مـنـاقـشـة مفهوم الـتـنـوع والـشـمـولـيـة وعـلاقـتـه بـالـمـرأة، كما تم التطرق إلى التحديات الثقافية والتكنولوجية والقانونية التي تواجهها رائدات الأعمال في الاقتصاد الرقمي، تم أيضًا خلال هذه الجلسة تقديم تجارب ناجحة من خلال عروض مرئية لرائدات أعمال، وكيف تغلبن على الصعوبات التي واجهتهن خلال رحلة النجاح، وقدمت خلال الجلسة الفاضلة/ **شيماء اللواتي** نائب الرئيس التنفيذي للثقافة والعمل والموارد البشرية والاستدامة - سلطنة عمان، والفاضلة/ **سميرة بنت سعيد مسن** سلطنة عمان **عروضاً قطرية**، وعرضت كل من المهندسة/ **رحاب عوض بخيت الشاطري** - سلطنة عُمان والفاضلة/ **ريم خليفه سيف العوفي** سلطنة عُمان تجارب ناجحة لرائدات الأعمال.

المنتدى الثاني للمرأة العاملة يطلق في نهاية أعماله «إعلان صلالة»

بعد العروض والتجارب الناجحة لرائدات الأعمال التي عرضت خلال جلسات العمل، وبعد المناقشات القيمة من السادة المشاركين، خرج المنتدى بما يقرب من 22 توصية، جاءت هذه التوصيات مدرجة في إعلان أطلق عليه «**إعلان صلالة**» ليصبح بمثابة خارطة طريق للسياسات الموجهة إلى المنطقة العربية، من أجل تمكين المرأة وضمان مشاركتها في التنمية المستدامة بكافة أبعادها، حيث طالبت التوصيات بضرورة تبني استراتيجيات الشمول المالي التي تهدف إلى تحسين وصول المرأة إلى التمويل والخدمات المالية الرقمية المرتبطة به، وصياغة إطار قانوني يكفل حقوق رائدات الأعمال، وينظم العمل في إطار الاقتصادات الرقمية، وتعزيز واستحداث بيئات تمكينية لدعم الرقمنة من خلال إعادة تأهيل القوى العاملة العربية، خاصة بالنسبة للإناث لمواجهة التحديات التي يفرضها عصر الذكاء الاصطناعي والثورة التكنولوجية، والعمل على تعزيز مساهمات القطاع الخاص في جذب وزيادة عدد النساء المشتغلات بالأعمال الرقمية، وتعزيز الحوار الاجتماعي بين الشركاء الاجتماعيين في مختلف القضايا التي تهم المرأة العاملة، ولا سيما تطوير البرامج المشتركة لتعزيز مهارات المرأة في تحليل البيانات وتطوير إمكاناتها في ريادة الأعمال.

كما طالب المنتدى على ضرورة تركيز برامج التدريب الموجهة لرائدات الأعمال على المهارات المتقدمة والاستمرار في تنميتها وتحديثها وربطها بالمتغيرات مجتمعياً واقتصادياً وتكنولوجياً، وتوجيه الطلبة والطالبات نحو مبادئ المساواة بين الجنسين في العمل والإنتاج والابتكار، وتصميم وإدارة المشروعات، وذلك من خلال تبني نهج تعليمي مبكر بأهمية ريادة الأعمال للمرأة وللمجتمع ككل.

وفي ختام التوصيات قدم المشاركون الشكر والتقدير لصاحب السمو السيد **مروان بن تركي بن محمود آل سعيد** الموقر - محافظ ظفار، لرعايته الكريمة لأعمال المنتدى، وعبروا عن امتنانهم لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وقدموا شكرهم الجزيل لمعالي وزير العمل الأستاذ الدكتور/ **محاد بن سعيد بن علي باعوين**،

وأسرة الوزارة على جهودهم في توفير كافة مستلزمات انعقاد المنتدى بهذه الصورة المشرفة، كما وجهوا الشكر لسعادة الأستاذ **فايز علي المطيري** - المدير العام لمنظمة العمل العربية الذي لم يدخر جهدًا في سبيل إنجاح المنتدى، ووضع كافة إمكانيات المنظمة في سبيل النهوض بقضايا المرأة والشكر لفريق عمل المنظمة على حسن الترتيب والتحضير للمنتدى.

وفي الختام قام سعادة السيد/ **فايز علي المطيري**، وسعادة الشيخ/ **نصر بن عامر الحوسني** بتوزيع الشهادات على السادة الخبراء والسادة المشاركين، كما قدم الأستاذ **نبهان البطاشي** - رئيس اتحاد عمال سلطنة عمان درع الاتحاد لسعادة السيد/ **فايزعلي المطيري**، تقديراً على جهوده التي يقدمها لأطراف الإنتاج في الوطن العربي.

أصدرت منظمة العمل العربية بياناً يوم 28 إبريل بمناسبة اليوم العالمي للصحة والسلامة المهنية لنواصل العمل معاً من أجل تعزيز ثقافة السلامة والصحة الوقائية

ذكر البيان: تتسبب الإصابات والأمراض المهنية في معاناة إنسانية لا حد لها، وفقدان في الأرواح، كما تعكس خسائر اقتصادية كبيرة على المؤسسات والاقتصادات ككل، والتي يمكن قياسها من خلال تكاليف الرعاية الصحية و تعويضات الضمان والتأمينات الاجتماعية، وخسائر الإنتاج، وانخفاض مشاركة القوى العاملة. وتشير التقديرات الدولية إلى أن الحوادث والأمراض المهنية تسهم في خسائر تصل إلى 5.4 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي، وقد أبرزت جائحة كورونا، أهمية وجود نظام قوي للسلامة والصحة المهنية، مبني على التشاركية والتعاون بين الحكومات وأصحاب العمل والعمال والجهات الفاعلة في مجال الصحة العامة، وجميع الأطراف ذات الصلة على المستوى الوطني ومستوى المؤسسات. ومع استمرارنا في

التعايش مع هذه الأزمة الصحية العالمية ومواجهة مخاطر الصحة والسلامة المهنية المستجدة التي أحدثتها الجائحة في مكان العمل، ينبغي أن نواصل العمل معاً من أجل ترسيخ ثقافة سلامة وصحة وقائية مستدامة على جميع المستويات.

الحوار الاجتماعي الفعال لتطوير سياسات الصحة والسلامة المهنية

كان للحوار الاجتماعي الدور الأبرز في حماية بيئة العمل والحفاظ على سلامة وصحة العمال، والامتثال للإجراءات الاحترازية التي فرضتها الحكومات، ومازالت على أماكن العمل، وتنفيذ قوانين وسياسات وتدخلات طارئة خلال جائحة كورونا، وسيسهم الحوار الاجتماعي الفعال في إرساء الاقتصادات المُستَدامة وإعطاء الأولوية للوقاية من الحوادث والأمراض المهنية، وتوفير الاستثمارات اللازمة لتطوير سياسات واستراتيجيات الصحة والسلامة المهنية ما بعد الجائحة، تكون الثقافة الوقائية الإيجابية عنصراً أساسياً فيها، بل ضرورة ملحة لتنفيذ هذه السياسات بشكل سريع وأكثر فعالية.

دور منظمة العمل العربية في تعزيز ثقافة السلامة والصحة الوقائية

أقر الموقعون رفيعو المستوى، ومن بينهم منظمة العمل العربية في القمة العالمية الأولى للسلامة والصحة على إعلان «سيؤول 2008»، أن «تعزيز مستويات عالية من السلامة والصحة في العمل هي مسؤولية المجتمع بأكمله، وأن بيئة العمل الآمنة والصحية ينبغي الاعتراف بها كحق أساسي من حقوق الإنسان من خلال غرس ثقافة الصحة والسلامة الوقائية، والمحافظة عليها على المستوى الوطني، وعلى كافة أبناء المجتمع المساهمة في تحقيق هذا الهدف، عن طريق إعطاء الأولوية للسلامة والصحة المهنيتين في الأجندات الوطنية»، وبناء عليه التزمت منظمة العمل العربية بأخذ المبادرة في تعزيز ثقافة السلامة والصحة الوقائية على المستويين الوطني والعربي. فعقدت في سيؤول / كوريا الجنوبية اجتماعاً إقليمياً على هامش المؤتمر العالمي الثامن عشر للصحة والسلامة

المهنية بعنوان «**واقع الصحة والسلامة المهنية في الدول العربية**»، وجاء بعدها المؤتمر العربي الثالث للصحة والسلامة المهنية 2008، الذي انعقد في مملكة البحرين بالتعاون مع وزارة العمل واللجنة العليا للصحة والسلامة المهنية تحت شعار «**نحو الارتقاء بالصحة والسلامة المهنية**» كأولى الخطوات العملية في إطار الالتزام بما جاء في إعلان سيؤول، فأكدت توصيات المؤتمر العربي الثالث على أهمية تطوير تشريعات العمل الخاصة بالصحة والسلامة المهنية، وضرورة تعزيز الحوار الاجتماعي لدعم ثقافة السلامة والصحة الوقائية، وحث وزارات التربية والتعليم على المشاركة الفعالة في نشر ثقافة السلامة والصحة من خلال تطوير مناهج التعليم في كافة المراحل، وإدراج قيم ثقافة السلامة والصحة المهنية؛ بهدف رفع الوعي الوقائي لدى الطلاب وأسرهم والمجتمع بأكمله.

وحرصاً من المنظمة على متابعة هذه التوصيات بالمشاركة مع أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية، عقدت اجتماعاً إقليمياً على هامش المؤتمر العالمي التاسع عشر للصحة والسلامة المهنية في اسطنبول/ تركيا 2011 بعنوان «التحديات التي تواجه الدول العربية في بناء ثقافة الوقاية» لتقييم ما تم إنجازه على المستوى العربي في هذا المجال، ومناقشة التحديات واقتراح الحلول والآليات المناسبة لتجاوزها من خلال استعراض تقرير تحليلي، تم إعداده بناءً على ردود الدول العربية الأعضاء لتقييم الوضع الراهن واستشراف المستقبل.

ودعت منظمة العمل العربية في هذا اليوم جميع الدول العربية إلى مواصلة العمل معها لتعزيز ثقافة الصحة والسلامة، ومنح الأولوية القصوى لمبدأ الوقاية لتوفير بيئة عمل آمنة وصحية، لحماية العمال والمنشآت على حد سواء من خلال تحقيق الاستفادة القصوى من الحوار الاجتماعي القائم بين أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات وأصحاب عمل وعمال) وبمشاركة فاعلة من الجهات ذات الصلة؛ لتحديد الحقوق والمسؤوليات والواجبات، وإعداد وتنفيذ استراتيجيات وطنية فعالة للصحة والسلامة المهنية، وتوسيع نطاقها لتشمل كافة القطاعات، وعلى وجه الخصوص القطاع غير المنظم، والقطاع الزراعي، وإيجاد آليات للتعاون والتنسيق بين الدول العربية، تحت مظلة منظمة العمل العربية، بهدف تسريع التقدم نحو ترسيخ ثقافة سلامة وصحة وقائية على المستوى العربي.

منظمة العمل العربية

تطالب بتوحيد الرؤى والجهود وتكاتف الجميع للتغلب على الصعوبات

قدمت منظمة العمل العربية التهنئة الصادقة للعمال العرب بمناسبة الاحتفال بيوم العمال العالمي، الذي يصادف الأول من مايو آيار كل عام، والذي يجسد تكاتف القوى العاملة ووحدتها من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية، ويعترف بفضل الطبقة العاملة وإسهاماتها المتميزة في بناء أوطانها وازدهار مجتمعاتها بالجهد والعطاء.

ولأن منظمة العمل العربية تؤمن بأن العمل هو السبيل الوحيد لتحقيق النهضة الشاملة، ومواكبة التطور الذي يشهده عالمنا المعاصر في مختلف المجالات، حتى تتقدم أمتنا العربية بسواعد وجهد وعرق عمالها الأبرار، **فأكدت المنظمة في بيانها** على دعمها وتعزيزها المتواصل للتنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية، حيث إن إيجاد حركة عمالية عربية قوية ومتماسكة هو هدف استراتيجي لا سيما وأنه يأتي تجسيدًا للأهداف النبيلة التى أنشئت من أجلها المنظمة، وأنه في ظل مرحلة التحولات وتعاظم التحديات التي تواجه وطننا العربي فإننا مطالبون بدعم وتعزيز الحركة العمالية العربية، والتي قامت بدور بارز في تطوير التشريعات العمالية بين الحين والآخر، بالإضافة إلى حصولها على عدد من المكاسب والإنجازات، مؤكدة بأن المرحلة الراهنة تستلزم توحيد الرؤى والجهود وتكاتف الجميع للتغلب على الصعوبات، وتحقيق الاستقرار المنشود لزيادة الاستثمارات وسرعة دوران عجلة الإنتاج.

وأكدت منظمة العمل العربية عن دعمها لنضال عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى في كفاحهم العادل والبطولي كما أدانت كافة الانتهاكات الإسرائيلية اللا إنسانية ضد عمال وشعب فلسطين، والتي تخالف كافة المعايير العربية والدولية للعمل، كما أعربت عن تضامنها معهم في سبيل حقهم المشروع في قيام دولة فلسطين على كامل التراب الوطني وعاصمتها القدس الشريف. وفق الله عمال وطننا العربي وبارك سعيهم المخلص وآزر عملهم الجاد في كل ميادين الإنتاج والعطاء، وهنيئاً للعمال في يوم عيدهم وهم يبنون الأوطان بالخير والعطاء والمحبة.

منظمة العمل العربية، تدين الاعتداء على قطاع غزة

أدانت **منظمة العمل العربية** في بيان لها اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة المحاصر، الذي أسفر عنه سقوط عدد من الشهداء، من بينهم أطفال ونساء، وإصابة العشرات، في خرق واضح لجميع الاتفاقيات والأعراف الدولية، وطالبت المجتمع الدولي بضرورة توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني والتصدي لجرائم المحتل ومنعه من التصرف كقوة فوق المحاسبة وفوق المواثيق الأممية، وبذل كافة الجهود لإنهاء هذا الصراع الذي طال أمده».

كما أكدت **منظمة العمل العربية** في بيانها على استمرار دعمها الكامل لصمود الشعب الفلسطيني والوقوف إلى جانبه للدفاع عن حقهم في الحياة والحرية وتدعو كل الفلسطينيين إلى وحدة الصف والقرار على الصعيد الوطني وأمام المجتمع الدولي، من أجل مواجهة هذه الاعتداءات الإسرائيلية.

رؤية لمنظمة العمل العربية

كانت للمنظمة رؤية ونظرة ثاقبة في إبراز تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وانعكاساتها على الاقتصادات العالمية والعربية، فأصدرت سلسلة من الدراسات، سلطت الضوء على هذه الأزمة والتحديات التي فرضتها، وطرحت العديد من التوصيات في مجالات العمل، والداعمة لأنظمة الحماية الاجتماعية.

الورقة الأولى
حول التداعيات المتوقعة للأزمة الروسية الأوكرانية على علاقات العمل في المنطقة العربية ... محاولة للرصد والتقييم

مقدمة

في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العربي والعالمي فى التعافي من تداعيات أزمة كورونا، إذ بنا نفاجأ بتصاعد المواجهات السياسية والعسكرية على الصعيد الدولي، والتي وصلت ذروتها في لحظة كتابة هذه الورقة في العمليات العسكرية الواسعة التي تشنها القوات الروسية على الأراضي الأوكرانية. وإذا كانت أزمة كورونا قد أثرت بالسلب على حرية الانتقال وحركة الاستثمار وفرص العمل، ونتج عنها بروز ظواهر جديدة غزت الاقتصاد العالمي، منها الاعتماد بشكل أكبر على الأنشطة الاقتصادية القليلة الاستخدام للعمالة كأنشطة التجارة والدفع الإلكترونية في مقابل تراجع في المجالات الكثيفة العمالة التى توفر حجماً كبيراً من فرص العمل، كأنشطة السياحة والسفر والخدمات والتعليم، فإن الأيام الأولى لهذه العملية العسكرية الجارية وما أعقبها من عقوبات اقتصادية فرضتها القوى الغربية على روسيا، قد جددت الهواجس من استمرار معاناة الاقتصاد العالمي بشكل لن يطال روسيا وأوكرانيا وحدهما، ولكنه سيتسع مداها ليغطي العالم بأسره فيما يشبه موجات التسونامي.

وبدون الخوض فى الأسباب السياسية والجيوستراتيجية وراء هذه الحرب المشتعلة فى شرق أوروبا، بين الدولة الأكبر مساحةً في العالم، والتي يصنف جيشها كثاني أقوى الجيوش عالمياً، وتمتلك تفوقاً تكنولوجياً هائلاً، وفضلاً عن ذلك تمتلك أكبر الاحتياطيات من الغاز والبترول والذهب والكثير من المعادن الهامة، وبين جارتها التي كان يربطهما من قبل اتحاد سياسي وعلاقات تاريخية، وتمثل لها عمقاً استراتيجياً وأمنياً غير قابل للتهاون، وما يترتب على هذا الصراع من صراع أوسع ذي طابع عالمي بين تحالف غربي مسلح بتفوق اقتصادي وعسكري وثقافي، وتحالف آخر شرقي ساعٍ لتثبيت مكانته كقطب قوي في نظام عالمي جديد آخذ في التشكُل، فبدون الخوض في أسباب كل ذلك، فإننا هنا نحاول أن نستشرف ما يمكن أن يترتب على هذا الصراع من تداعيات قريبة أو بعيدة على أوضاع علاقات العمل في عالمنا العربي، وما يمثله ذلك من تحديات وربما فرص أمام أطراف علاقات العمل بالقطاعات الاقتصادية المختلفة في دولنا.

ورغم أنه من المبكر أن نطرح رؤى مبنية على إحصاءات ومؤشرات اقتصادية دقيقة، فإنه من المهم أن نحاول الاستفادة مما تراكم لدينا من خبرات تاريخية ومن تجارب لأزمات عالمية قريبة فى لفت الانتباه إلى بعض النقاط الحرجة التي قد تسهم في رسم مستقبل العمل، ولن يكون من العجيب هنا أن تتغلب علينا نزعة تشاؤمية في بعض الأحيان، فنحن في حاجة ماسة لأن نكون أكثر حذراً واستعداداً لما هو آت، خاصة فى ظل الأجواء الملتهبة الضبابية، ومع غلبة عدم التأكد التي تجعل من الصعب التخمين بنطاق اتساع الأحداث ولا التكهن بمآلاتها.

الحروب وتأثيرها على التنمية والحريات:

كما هي المقولة الشهيرة: «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، فإنه فى أزمنة احتدام المواجهات العسكرية واشتداد الاقتتال على الجبهات، وما تستتبعه من تصاعد التوتر واحتداد الحوار واللغة العدائية والاستقطاب فى المواقف، وما يستجلبه من انتعاش لنشاط تجار الحروب ونهازي الأزمات، وعلو أصوات الصقور والمحافظين والشعبويين، يصبح قلق كافة الدول بالغاً بشأن حماية المصالح الاستراتيجية، وتأمين الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للمواطنين، وضمان أكبر قدر من الهدوء والاستقرار فى الجبهة الداخلية، ومن ثَمَّ تتراجع أولوية الحديث عن الحقوق والحريات الفردية واستدامة التنمية التى تزدهر فى أوقات السلام والرخاء.

ومن يراجع التاريخ المعاصر سيلاحظ أن تيار التنمية والحقوق لم ينتعش إلا في أجواء السلام، عندها يكون الضمير العالمي الذي أنهكه الأسى والألم من أثر الحروب والنزاعات قادر على استبصار ما أصاب المدنيين من معاناة، ومهيأ للنظر بشكل أكثر تفاؤلاً وإيجابية للمستقبل، حيث ينفتح المجال العام أمام مزيد من المشاركة والتفاعل والحوار البناء، ويصبح حينها صوت المجتمع المدني أكثر وضوحاً ومصداقية في الرصد والدعوة والحشد لكافة القوى للعمل فيما يحقق مجتمعاً أكثر عدلاً وإتاحة وازدهاراً للجميع، كما تنشط حركة الاستثمار في المجالات التي تحقق مزيداً من رفاهية الإنسان وسعادته، وكذلك تنشط آلة البحث العلمي فى خدمة التنمية والتقدم والإبداع وليس فى خدمة سباقات التسلح.

وإذا تتبعنا مسيرة التطور في مجال الحقوق المتعلقة بعلاقات العمل، فسنلاحظ أنه في الفترة ما بين الحربين العالميتين منذ عام 1919 وحتى عام 1939 حدث حراك هائل فى هذا المجال، حيث تم الإعلان عن إنشاء منظمة العمل الدولية ضمن مقررات اتفاقية باريس للسلام التي أعقبت الحرب الأولى، وصدر حوالى 64 اتفاقية تغطي أغلب ما يتعلق بالحقوق والحريات، وخاصة ما يحمي من الانتهاكات التي ظهرت جلية في المراحل السابقة كحقوق المرأة العاملة والسلامة المهنية وحقوق البحارة وعمال الزراعة ومنع السخرة والعمل الجبري وغيرها.

وخلال الحرب الثانية خبا صوت المنظمة الدولية حتى عاودت تفعيل نشاطها مع نهاية الحرب، وشهدت تطوراً نوعياً في أفكارها بصدور إعلان فلادلفيا عام 1944، والاتفاقيات المتعلقة بالحريات النقابية وحق المفاوضة الجماعية وإدارة وتفتيش العمل، بالإضافة لمراجعة العديد من الاتفاقيات السابقة لإضفاء المزيد من الحقوق. هذا فضلاً عن التطور الأكبر بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 والعهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللذين دخلا حيز التنفيذ في عام 1976.

وبعد نهاية الحرب الباردة في بداية التسعينيات من القرن الماضي، وبزوغ فجر نظام دولي جديد يبشر بالعولمة ويدعو لتحرير الاقتصاد، أعادت المنظمة تفعيل دورها مرة أخرى من خلال إصدار إعلان المبادئ المتعلق بالحقوق الأساسية عام 1998، وتطوير مفهوم الحوار الاجتماعي وتأكيد مبادئ العمل اللائق.

ونفس ما يقال على المستوى العالمي سنجده على مستوى كل دولة، فإذا تتبعنا وضع مصادقة الدول على معايير العمل الدولية ومواثيق حقوق الإنسان بصفة عامة، وما يستتبعه من تعديلات تشريعية داخلية توسع دائرة الرعاية والحماية، سنجد أنه يزداد فى أوقات الاستقرار السياسي وتبني خطط التنمية وسعي الدول نحو تحسين صورتها على المستوى الدولي، بينما يتراجع ويكاد يتوقف في فترات الاضطرابات الداخلية والصراعات المسلحة.

ولنأخذ (مصر) كمثال: فلم تنضم مصر إلى منظمة العمل الدولية إلا عام 1936 قبل قليل من توقيع المعاهدة الشهيرة في العام نفسه بين الحكومتين المصرية والبريطانية، وهي المعاهدة التي أحرزت تقدماً كبيراً نحو الاستقلال الكامل لمصر عن الاستعمار البريطاني، وفي أعقاب ثورة يوليو 1952 بدأت الدولة المصرية - رغبة منها في تحسين المناخ الاقتصادي وتثبيت صورة إيجابية لها أمام العالم - في التوقيع على عدد كبير من اتفاقيات منظمة العمل الدولية ومنها الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بالحرية النقابية والحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية، وكذلك المتعلقة بالمساواة فى الاستخدام والمتعلقة بالقضاء على العمل الجبري، بينما تراجع الاهتمام المصري بهذا الملف بسبب العدوان الإسرائيلي على سيناء منذ عام 1967، وحتى توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979، حيث بدأت فى استكمال منظومتها التشريعية بالتوقيع على العهدين الدوليين، وعدد آخر من الاتفاقيات الدولية في مجال علاقات العمل. وكذلك فى إطار خطة الإصلاح التشريعية التى تبنتها الحكومة المصرية ضمن برنامجها للإصلاح الاقتصادي في بداية تسعينيات القرن الماضي قامت الدولة المصرية بالتصديق على عدد آخر من الاتفاقيات المتعلقة بالحقوق الأساسية، كما طورت تعاونها مع المنظمة فى إطار برامج للتدريب والدعم الفني في مجال الحوار الاجتماعي والعمل اللائق وتطوير علاقات العمل فى الصناعات التصديرية.

وبالنظر إلى العمل العربي المشترك سنجد القاعدة نفسها سارية، فجامعة الدول العربية ظهرت للوجود فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عام 1945 بالتوازي مع افتتاح منظمة الأمم المتحدة، وفي ظل أجواء السلام الإيجابية فيما بعد الحرب. ومع الزخم العالمي حول الحقوق العمالية في خمسينيات القرن الماضي، أُعلن كذلك عن إنشاء «الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب» عام 1956، ثم جاءت درة تاج العمل العربي المشترك فى مجال علاقات العمل، وهي منظمة العمل العربية، بعد أن اكتمل عقد الدول العربية بنجاح حركات التحرر الوطني العربية في التخلص من الاستعمار، وسعيها الدؤوب نحو التنمية، حيث جاء الإعلان عن إنشاء المنظمة ضمن بنود «الميثاق العربي للعمل» الصادر عن المؤتمر الأول لوزراء عمل الدول العربية عام 1965، ومن يومها وهي تمارس مهامها فى جمع الخبرات والجهود العربية فى مجال التثقيف العمالي والتوعية بآليات الحوار الاجتماعي، والترويج للرؤية العربية المتكاملة حول معايير العمل والحماية الاجتماعية.

ولا يزال هذا الدور الذي تقوم به «منظمة العمل العربية» يزداد بريقه وحجم التفاعل معه

من الدول الأعضاء، كلما انتعشت أجواء التوافق العربي، وارتفعت نبرة المصالح المشتركة، أما فى أوقات الصراعات الإقليمية والدولية التي قد تتباين فيها المواقف وتفترق فيها السبل، فإن نبرة العمل المشترك تصير إلى خفوت، وتكون - من ثَمَّ - قوة تأثيره على دعم استقرار علاقات العمل فى عالمنا العربي على المحك.

كل ما سبق يشير بأن الصراع العالمي الجاري والذي وصل إلى ذروة خطيرة خلال الأسابيع الماضية قبل كتابة هذه الورقة، سوف يأتي غالباً على حساب فاعلية الأسواق في إنتاج فرص العمل الآمنة ومشجعاً للممارسات التي تؤدي لانتهاك حقوق الطبقات العاملة وتتسبب فى تذمرها، وتضر - من ثَمَّ - باستقرار علاقات العمل، ويصدُق هذا التنبؤ بشكل أكبر كلما طال أمد الأزمة واتسع نطاقها واستُصعب حلها، من هنا يتضح أن الدول العربية - حتى تتجنب هذه الظواهر التي تُنتجها الحروب وآثارها غير الطيبة - فإنه يتحتم عليها أن تتحرك مجتمعة للمساعدة فى الوساطة من أجل سرعة تجاوز هذه المرحلة العصيبة من هذا الصراع، من خلال رؤية توافقية تصل بالأطراف المتصارعة إلى مائدة التفاوض والحوار على أرضية تستند إلى القانون الدولي والتحرك الأممي.

كيف يمكن أن تؤثر الأزمة الحالية على الواقع العربي ؟

كما يتضح من رصد الأحداث المتلاحقة والمتجددة في أزمة التحرك العسكري الروسي على الأراضي الأوكرانية، أن التداعيات الاقتصادية لن تكون أقل دماراً وخطراً من العسكرية، فقد توقع الخبراء أن تتسبب الحرب الدائرة فى أزمة غذاء واسعة ستطال دولاً عربية كثيرة بسبب ما تحظى به روسيا وأوكرانيا من أهمية كبيرة فى إنتاج وتصدير القمح عالمياً. ومن ناحية أخرى فقد أقرت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الحليفة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا وكندا حزمة من العقوبات الاقتصادية وغير الاقتصادية الشديدة وغير المسبوقة على روسيا.

وشملت تلك العقوبات: تكبيل القطاع المصرفي الروسي من خلال إخراج البنوك الروسية الكبرى من نظام SWIFT وتجميد أصولها، والتضييق على معاملات البنك المركزي الروسي، وحظر الطيران للخطوط الروسية في أجواء هذه الدول، والتهديد بمنع الحكومة والشركات الروسية من تسوية معاملاتها بالدولار والإسترليني، وحظر السفن الروسية من استخدام بعض الموانى الأوروبية، ومنع الشركات الأمريكية والأوروبية من الاستثمار في الأسواق الروسية، وتعليق المعاملة التفضيلية التي تحظى بها موسكو على الصعيدين التجاري والاقتصادي، وفرض قيود على الاستيراد والتصدير من وإلى روسيا، وبصفة خاصة واردات الغاز والبترول الروسي، وكذلك الصادرات ذات الطبيعة التكنولوجية وقطع الغيار والأجزاء المستخدمة في الصناعات الاستخراجية، فضلاً عن حظر الشبكات الإعلامية الروسية، وفرض عقوبات مباشرة على الرئيس الروسي وكبار رجال الدولة والملياردرات المقربين من الكرملين ومصادرة أملاكهم، ووضع قيود على ودائع المواطنين الروس في البنوك الأوروبية.

وقد توقع العديد من الخبراء أن الاقتصاد الروسي سينكمش خلال عام 2022 بنحو 15 % بسبب شدة العقوبات المفروضة، وسيكون لارتفاع أسعار السلع الأساسية تأثيرات سلبية وبخاصة في الأسواق الناشئة.

ونظراً لما تمثله روسيا من ثقل كبير على المستويين السياسي والاقتصادي عالمياً، وما يمنحها موقعها الجغرافي ومساحتها الشاسعة والموارد الضخمة التى تزخر بها أراضيها من أهمية استراتيجية كقوة كبرى، تربط ما بين قارتي آسيا وأوروبا ويحتاج إليها الجميع، لذلك جاءت هذه العقوبات المفروضة عليها وكأنها عقوبات على العالم أجمع حتى على الدول التي فرضتها. وزاد الأمر صعوبة عندما فرضت روسيا في المقابل إجراءات عقابية مضادة ضد الدول التي وصفتها بالمعادية، ومنها على سبيل المثال حظر طيران الخطوط الجوية لتلك الدول فوق أراضيها.

وتتنوع تأثيرات العقوبات الاقتصادية سالفة الذكر على الاقتصاد العربي - شأنه شأن اقتصادات العالم الأخرى - بين تأثيرات سلبية على قطاعات عديدة ستسبب لها في خسائر وارتباك، وأخرى قد تكون إيجابية فى بعض الأحيان، وهي التأثيرات التي سينعكس أثرها بشكل أو بآخر على علاقات العمل، والقضايا المطروحة على مائدة الحوار بين أطرافه !

ومن أكثر القطاعات التي ستشهد ارتباكاً عالمياً هو قطاع الطاقة، إلا أنه رغم ذلك من المتوقع أن يحمل أخباراً جيدة للاقتصاد العربي، حيث إن منع صادرات الغاز والبترول الروسية لأوروبا والولايات المتحدة من شأنه رفع سعر برميل البترول إلى أرقام قياسية، وهو ما ستستفيد منه بلا شك الدول العربية المنتجة والمصدرة كالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وغيرهم، كما أن إيقاف تصدير الغاز الروسي لأوروبا ربما قد يفيد الدول المنتجة للغاز كقطر والسعودية والجزائر ومصر واللاتي يمكن أن تفيا باحتياجات المجتمع الأوروبي من الغاز المُسال وخاصة في الشتاء، كما ستنشط حركة ناقلات البترول والغاز عبر الموانى والممرات المائية المختلفة (ومنها قناة السويس) وهو ما من شأنه زيادة العوائد، خاصة فى ظل رفع مصر لرسوم عبور الناقلات فى القناة في أعقاب اندلاع الأزمة.

وبخصوص النشاط السياحي على سبيل المثال، فإن من المعروف أن السياحة هي ابنة الاستقرار والرخاء والسلام، ولا تزدهر إلا فى أجواء الأمان والهدوء والرفاهية، لذلك من المتوقع أن تستمر الضربات المتوالية التي يتعرض لها هذا القطاع في ظل هذا التوتر بعد ما أصابه خلال أزمة كورونا ومن قبلها خلال الأزمات التي نتجت عن الثورات العربية. ومن المتوقع خلال الفترة المقبلة توقف الرحلات السياحية الأوروبية القادمة إلى عالمنا العربي وخاصة من روسيا وأوكرانيا وأوروبا الشرقية، وأن تنخفض بشكل كبير من دول العالم المتقدم، حتى فيما يخص موسمي العمرة والحج المقبلين، فعلى الرغم من إصدار المملكة قرارات بإلغاء الإجراءات الاحترازية وتيسيرات على الوفود إلا أن التصعيد الحالى قد يثير الشكوك حول هذا الموسم، وكل ذلك سيؤثر بالتبعية على نسب الإشغال بالفنادق

والمطاعم، وعلى نشاط شركات النقل وشركات الطيران، ومن ثَمَّ ستترتب عليه خسارة الكثير من الوظائف في قطاع يشتهر بأنه كثيف العمالة، هذا إلى جانب أن حظر الطيران المتبادل سوف يرفع من تكلفة الرحلات الجوية على مستوى العالم، وسوف يزيد من المخاطر التي يتعرض لها المسافرون والأطقم الجوية، وقد يتطلب رفع تكلفة التأمين.

وكما أعادت الحرب الدائرة التهديد بقوى الردع النووية للعلن مرة أخرى، فإنها كذلك أبرزت مخاطر شديدة مما يعرف بالحرب السيبرانية، ويقصد بها الأعمال التدميرية التي تتم من خلال هجمات إلكترونية مكثفة عن طريق تهكير وتعطيل مواقع إلكترونية حيوية ومؤثرة أمنية وحكومية ومالية، مما قد يسفر عن تخريب شديد ذي أبعاد اقتصادية واسعة خاصة مع التوسع الكبير فى الاعتماد على التجارة والمعاملات المالية الإلكترونية.

وتمارس الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية ضغوطاً على دول العالم أجمع من أجل الإدانة الواضحة للاعتداء الروسي على أوكرانيا، واتخاذ مواقف حادة صارمة مما يحدث، وكذلك تمارس الضغط على جميع الدول بما فيها الصين والعالم العربي من أجل الامتناع عن مساعدة روسيا على تخطي تلك العقوبات، بينما روسيا تتبنى استراتيجية عسكرية بطيئة واسعة النطاق في إدارة عملياتها العسكرية، بعكس الاستراتيجية التي تعتمد على العمليات المركزة والضربات السريعة الخاطفة، تلك الاستراتيجية من شأنها أن تطيل أمد الحرب الدائرة، ومن ثَمَّ تطيل أمد معاناة العالم من جراء العقوبات الاقتصادية الصارمة، وربما يتحول معها الوضع الحالى من وضع استثنائي مؤقت إلى وضع ممتد إلى أمد غير محدد، وحينها من المحتمل أن تعيد الدول النظر في مواقفها، وتتفكك تحالفات وتتكون تحالفات جديدة بحسب قدرة كل دولة على الصمود والتحمل لتبعات الأمر، وما يتبدى لها من مصالح ومنافع، وما لها من قدرة على السيطرة الناعمة على أوضاعها الداخلية.

لذلك يلزم التأكيد أن من أكثر ما يساعد الدول على تكوين مواقف ثابتة نابعة من مبادئ وقيم أخلاقية وأيديولوجية راسخة، أن تتعامل بشكل ذكي مع حالة السيولة التي تعانيها المجتمعات في ظل ثورة الاتصالات وتعدد مصادر التأثير، ويكون لديها من المرونة ما يجعلها قادرة علي التكيف داخل بيئة شديدة التقلب والتنوع، وهنا ربما يكون من النضج أن تشرك الحكومات شعوبها في تحمل المسئولية من خلال تشجيع الحوار الاجتماعي، وتفعيل دور المجتمع المدني، بما فيها النقابات ومنظمات أصحاب الأعمال، وأن تثق في قدرة تلك التنظيمات الاجتماعية على اكتساب الخبرة واستيعاب الأبعاد الاستراتيجية، وتحمل مسئولية توجيه أعضائها لما يخدم الصالح العام. تلك الثقة تبنيها الدول عبر الممارسة المستمرة والمخلصة والدؤوبة لآليات الحوار والمشاركة الديمقراطية الحقيقية وليست الشكلية.

توصيات:

وإن كانت هناك ثمة توصيات يمكن الخروج بها في إطار هذا التحليل السريع المبكر، فيمكن تلخيصها فيما يلي:

لا بد من تفعيل منابر العمل العربي المشترك ومنها «منظمة العمل العربية» - من أجل تبادل الأفكار والخبرات وتجميع الجهود في سبيل بلورة موقف عربي موحد من هذه الأزمة، يدعم الاستقرار الاقتصادي لدولنا وتجنيبها الأزمات التي قد تمس مصالحها على المديين القريب والبعيد، مع تنحية الخلافات وتباين المواقف العربية والتأكيد على الروابط والقواسم المشتركة.

- التأكيد على دور منظمة العمل العربية كمنصة حوار اجتماعي مفتوح وممتد من خلال اللقاءات المباشرة أو عبر الفضاء الإلكتروني بين أطراف علاقات العمل في عالمنا العربي، وحث جميع الدول الأعضاء على الانخراط الإيجابي فى هذا الحوار المفتوح، والذي يمكن أن يكون منطلقاً حقيقياً لتجديد الميثاق العربي للعمل في ضوء المستجدات العربية والدولية.
- التأكيد على دور الدبلوماسية الشعبية التي تمثلها النقابات العمالية العربية في توحيد الرؤى بين الشعوب العربية وإيصال صوت الشعوب إلى متخذي القرار، مع رعاية عقد اللقاءات والندوات المشتركة والزيارات المتبادلة بين الوفود النقابية العربية وتشجيع خروجها بتوصيات ومشاريع مشتركة للتعاطي مع الأزمة الحالية ولبحث آفاق المستقبل.
- تشجيع جميع الدول الأعضاء على المزيد من الإتاحة للحريات النقابية وممارسة الحوار الاجتماعي تعزيزاً للسلم الاجتماعي داخل دولنا، وتفعيلاً لمفهوم التشاور والتعاون بين أطراف علاقات العمل.
- التأكيد على دعم المنظومة العربية الموحدة لمعلومات سوق العمل - الشبكة العربية لمعلومات أسواق العمل - لتضمن الشفافية والتكامل في الجهود بين دولنا في دعم أسواق العمل العربية.
- العمل على بناء استراتيجية عربية موحدة للتدريب والتنمية البشرية تسهم فيها جميع دولنا استشعاراً للمسئولية تجاه القوى العاملة العربية أياً كان موقعها.
- تشجيع فتح قنوات الاتصال بين خبراء إدارات العمل بدولنا من أجل تبادل الخبرات والتجارب في مجال التشغيل والتأهيل وتفتيش العمل وسياسات الحد من البطالة.
- فتح مكاتب اتصال عربية في دول العالم المختلفة؛ لبحث الأزمات والمشكلات التي تتعرض لها العمالة العربية المهاجرة والتدخل لحلها، وخاصة فى ظل واقع سياسي مضطرب يتعرض فيه المهاجرون العرب لمختلف أنواع الانتهاكات.
- تشكيل لجان رصد إعلامي لما تتعرض له العمالة العربية من انتهاكات وبصفة خاصة في مواقع الاضطرابات والصراعات وسيطرة قوى الاحتلال والجماعات الإرهابية كفلسطين واليمن وسوريا والعراق.

الورقة الثانية

حـــــول

الأزمة الروسية - الأوكرانية:

قضايا ملحة أمام «منظمة العمل العربية»

مقدمة

تداولت الأقلام العربية فى الفترة الأخيرة كثيراً من الأخبار والآراء حول تطورات الأزمة الروسية-الأوكرانية وانعكاساتها الحالية والمحتملة على المنطقة العربية فى مجالات كثيرة.

ولا شك أن بين هذه النتائج، ومن أهمها، ما يتعلق بواقع ومستقبل المنطقة العربية، بواقع ومستقبل العمل العربي المشترك عموماً، وفي الجانب الاقتصادي - الاجتماعي منه خصوصاً.

ويبرز في هذا المجال النشاط المتنوع لمنظمة العمل العربية، نظراً لما يشتمل عليه هذا النشاط من أبعاد مهمة فى مجال التشغيل والبطالة، وما يتصل بهذا المجال من قضايا تتصل بأدوار أطراف الإنتاج العربية من الحكومات وأرباب العمل والمشتغلين أو العمال. ونظراً لما تتمتع به هذه الأبعاد من أولوية، كما هو الحال بالنسبة لبطالة الشباب، والسياسات الاجتماعية للحكومات فى ميدان الحماية وشبكات الأمان الاجتماعى، ودور المنظمات الاجتماعية والأهلية ومنظمات أرباب العمل والنقابات العمالية من أجل الوقاية من الأزمات و علاج آثار الأحداث الفجائية كالحروب والكوارث الطبيعية وغيرها-نظراً لكل ذلك، يصبح من المهم استقصاء الآثار الحالّة والمحتملة للأزمة الراهنة السياسية والاقتصادية والعسكرية، التى انطلقت من التطور الدراماتيكي الأخير في العلاقات الروسية - الأوكرانية، وما يتصل بها من تطور مناظر فى العلاقات الغربية الروسية، بل وفى العلاقات الدولية عموماً .

أهم القضايا :

تؤثر الأحداث الدولية الجارية، على الاقتصاد العربي، وعلى قضايا التشغيل والبطالة، بوتيرة عالية، بالنظر إلى خصوصية الوضع العربى المتمثل إلى حد كبير فى الارتباط القوى بالوضع الاقتصادي والسياسي العالمي. ونشير هنا - بصفة خاصة - إلى أهمية قطاع الطاقة، وخاصة النفط والغاز، من حيث الارتباط القوى بأوضاع السوق الدولية، سواء بالنسبة لمجموعة الدول العربية المنتجة للنفط والغاز أو مجموعة الدول المستوردة، ودع عنك البلدان الأقل نمواً والمتلقّية للعون العربي والخارجي، والبلدان ذات الوضع الحرج وفى مقدمتها فلسطين.

وفيما يلي نقدم رصداً موجزاً لأهم القضايا المتصلة بتطورات الأوضاع الراهنة، فيما يخص انشغالات منظمة العمل العربية بالذات:

- **توقع المزيد من شح الموارد المالية على الصعيدين العربى والعالمى والموجهة لتلبية احتياجات المنطقة العربية في المجال الاقتصادي، سواء منها الاحتياجات الجارية أو الاستثمارية، ومتطلبات تقديم العون اللازم للدول العربية المستقبِلة للموارد المالية الخارجية، سواءً من أسواق المال العالمية، أو من المانحين الدوليين، والمنظمات المالية الدولية، ومن (بلدان اليُسر) العربية وخاصة الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي.**

- ارتفاع تكلفة واردات الطاقة (النفط والغاز) بالنسبة للدول العربية المستوردة، خاصة بعد وصول أسعار النفط والغاز إلى مستويات قياسية مؤخراً، رغم تذبذبها حسب تطورات الأحداث.
- ارتفاع تكلفة الحصول على المواد الغذائية، بل وشحّها فى السوق الدولية أصلاً، حيث تصل نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب والقمح فى المنطقة العربية مثلاً إلى ما لا يزيد عن 37 % تقريباً، وفى السكر 45 %، والزيوت 51 %. وتستأثر البلدان العربية بأكثر من ثلث الواردات العالمية من السلع الرئيسية كالحبوب، حيث تعتبر المستورد الأول للحبوب والمواد الغذائية على المستوى العالمي.
- ارتفاع معدلات (الفقر) المطلقة والنسبية، وحدّة الفقر أو شدّته في العديد من البلدان العربية.. ولا ننسى هنا أن عدد الفقراء فى المنطقة العربية يصل إلى أكثر من 115 مليون نسمة أي حوالي ربع السكان العرب، الذين يبلغ تعدادهم أكثر من 431 مليون نسمة (بنسبة 5.5 % من سكان العالم).
- ويلفت النظر هنا ارتفاع تكلفة الواردات الطاقوية والغذائية للدول العربية، ووصولها إلى مستويات بالغة الارتفاع، في ظرف دولي وعربي معقد. ذلك يجعل من الصعوبة بمكان بالنسبة للحكومات العربية، الاستمرار في التكفل بدعم أسعار السلع والخدمات الأساسية كما كان عليه الحال في الفترات السابقة على الأزمة.
- إن شح الموارد المالية الدولية والمحلية الموجهة للأغراض التنموية، الاستثمارية والجارية على السواء، يجعل من الصعب على الحكومات العربية، التكفل بنفقات برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، مما يزيد من تعقيد مشكلة الفقر - اتساعاً وعمقاً - على نحو ما أشرنا إليه آنفاً.
- يزيد من تعقيد مشكلة شح الموارد، أن تزايد أعباء الإعالة وتكاليف المعيشة للأفراد والجماعات، يخفض مستوى (الدخل المتاح للإنفاق) أو (الدخل القابل للتصرف) للعائلات فى الوطن العربي، وتقل الحصيلة من الضرائب والإيرادات العامة، مما يغلّ أيدي السلطات العامة، بالتالي، في مجال «الإنفاق الاجتماعي».
- أضف إلى ذلك أن تزايد أعباء التسلح والإنفاق على الأغراض العسكرية، بفعل التطورات الجارية دولياً وعربياً، يقلل من الموارد الموجهة لتغطية عجز الموازنات العامة المتزايد، بفعل ضرورة مواجهة نفقات الطوارئ وغيرها، بما فيها نفقات التكفّل بأحوال الفئات محدودة الدخل، بما في ذلك ما يتعلق خاصة بعجز الغذاء، بل و(الجوع).

- إن انكماش قاعدة الإيرادات العامة، لا سيما الضريبية منها، في البلدان العربية، وخاصة في (البلدان غير المنتجة للنفط والغاز) يقلل من مستويات الإنفاق العام الموجه للحماية من مخاطر تلوث البيئة والتغير المناخى.
- تفيد توقعات المصادر الدولية المعنية، بما فيها (صندوق النقد الدولى) و(البنك الدولى) بأنه من المرجح انخفاض معدلات النمو المتوقع فى الدول المتقدمة والنامية بما يتراوح بين 0.5 % و1 % وأكثر. وهذا يمكن أن يؤدى إلى تصاعد الموجات التضخمية للأسعار، ويزيد من «فجوة الموارد» ومن الآثار الاجتماعية السلبية بالنسبة لمعظم أفراد المجتمع. يصدق ذلك ليس فقط على المستوى العربي وفي عموم البلاد النامية، وإنما أيضاً على مستوى العالم المتقدم اقتصادياً، بما فيه دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان.
- فيما يتصل بالنطاق المحدد لنشاط منظمة العمل العربية، فإنه من الممكن توقع انخفاض مستوى الاستثمار الإنتاجي للمشروعات، وبالتالي خفض مستوى الطاقة الإنتاجية والتشغيلية، ومن ثَمَّ يمكن أن نتصور اتساع نطاق (نقص التشغيل) وتزايد معدلات البطالة، بما فى ذلك بطالة الشباب والمرأة، ويفاقم من الأعباء الملقاة على (الفقراء المتعطلين) بوجه خاص.
- من المتوقع والمتصور، تبعاً لما سبق، انخفاض مستويات الإيرادات والأرباح للمشروعات، مما يجعل من المتصور والمتوقع أيضاً، الضغط على مستويات الأجور السائدة، إن لم يكن فى صورة انخفاض الأجور الاسمية أو النقدية، فليكن في صورة انخفاض الأجور والدخول (الحقيقية) بفعل ارتفاع المستوى العام للأسعار وتصاعد التضخم، بأنواعه كافة، من التضخم (الجامح) إلى (الزاحف) و (المكبوت) كما يقول الاقتصاديون المتخصصون.
- ونشير هنا إلى أن تصاعد الموجات التضخمية فى البلدان العربية لا يرتبط فقط باختلالات هيكل الإنتاج، ومن ثَمَّ قصور الإنتاج الزراعى والصناعى والخدمى، ولكن أيضاً بما يسمى (التضخم المستورد) نظراً للاعتماد على استيراد الغذاء والطاقة والسلع الضرورية ومستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية من الآلات والمعدات الإنتاجية، وبمستويات مرتفعة نسبياً لهذا الاعتماد، وفق المقارنات الدولية.

آفاق مستقبلية :

نظراً لحالة الغموض والضبابية التى تغلّف أوضاع الأزمة الروسية - الأوكرانية حالياً، في محيطها الدولي والإقليمي، فإن من الصعوبة بمكان وضع خطوط يقينية للرؤية المستقبلية، ليس في الأجل المتوسط أو الطويل فقط، ولكن ربما في الأجل القصير أيضاً.

ولكن عموماً، يمكن وضع ثلاثة (سيناريوهات) للفترة المقبلة:

السيناريو الأول:

سيناريو معتدل يميل بالتطورات إلى الاستقرار عند المستوى (قبل الحرج). وبالتالى يمكن التعامل معه بشيء من الهدوء الحذر. ولا يتوقع فى ضوء هذا السيناريو حدوث تغيرات جذرية في الاقتصاديات الدولية، بما في ذلك مستويات أسعار الطاقة والغذاء على وجه الخصوص. ومن ثَمَّ يمكن القول بإمكان إعادة الإمساك بزمام الأمور من جانب الحكومات دون أن يفلت هذا الزمام من أيديها، برغم صعوبة ذلك على الصعيد المتعلق بمعدلات النمو المتوقع، وبالمالية العامة، والإيرادات والنفقات العامة بالتالى.

وهنا يمكن تصور حدوث نوع من **إعادة الضبط** Readjustment من قِبَل الدول العربية، دون الحاجة إلى إحداث انفلات فجائية قوية في ميزان الإنفاق العام والإيرادات العامة من المصادر المحلية والخارجية.

هذا السيناريو (غير التشاؤمي) قابل للتحقيق، على عكس ما يروج له الكثير من المحللين، والذين لا يجدون فى الأفق غير الظلمة المطبقة.

السيناريو الثاني (تفاؤلي):

هذا السيناريو لا يرى ما يدعو إلى القلق على كل حال، وأن التغيرات الحالية سرعان ما سوف تنقشع عن عودة الأمور إلى ما كانت عليه، وإن كان ذلك بطيء الحدوث نسبياً.

ونرى ألا نركن إلى ما يثيره هذا السيناريو من تفاؤل (غير حقيقي إلى حد ما)، وأن يتم النظر بعين بصيرة أو (تفاؤل حذر) على كل حال.

السيناريو الثالث (تشاؤمي):

يتوقع هذا السيناريو أسوأ الأمور في الفترة المقبلة، قريبة أو بعيدة.

وهنا لا يجب عدم الإفراط في التشاؤم، وإنما العمل بدأب ولكن بغير هلع.

ونرى أننا أقرب إلى تحبيذ السيناريو الأول إذا كان لنا أن نختار بين السيناريوهات البديلة الثلاثة.

خطوط العمل فى الفترة القادمة

في ضوء ما سبق، يمكن إعداد تصور أوّلي لخطوط العمل التالية كتوجهات عامة لنشاط منظمة العمل العربية:

أولاً: الخروج بدروس من الأزمة الراهنة من حيث ضرورة العمل على **إعادة ضبط هياكل الإنتاج المحلى والاستيراد، والتمويل الخارجي، في الدول العربية،** عن طريق تحقيق المزيد من الاعتماد على الذات على المستويين القطري والعربي العام. وخاصة من حيث تقليل درجة (الانكشاف الخارجي) وزيادة درجة الأمن الغذائي والطاقوى والمالي.

ثانياً: العمل على تفعيل العمل العربى المشترك ومنظماته، بما فى ذلك **منظمة العمل العربية**، بغرض تحقيق المزيد من التنسيق الهادف إلى تحقيق المنفعة المشتركة لجميع الأطراف. ونرى أن تدعو منظمة العمل العربية إلى عقد لقاءات مشتركة في الإطار الجامع للعمل العربي المشترك، من أجل التوافق على حد أدنى مشترك في المجال الاقتصادي - الاجتماعي، بين أطراف الإنتاج الثلاثة، دون إبطاء.

ثالثاً: ضرورة أن تدعو **منظمة العمل العربية** إلى عقد جولات للحوار الاجتماعى بين أطراف الإنتاج الثلاثة، في كل بلد عربي على حدة، لوضع (جدول أعمال) لمواجهة كل الاحتمالات، بما فيها الأسوأ، في مجال بيئة التشغيل، خاصة فيما يتصل بأوضاع العاملين والفقراء المشتغلين عموماً، وأوضاع الشباب والمرأة خصوصاً.

رابعاً: أن تدعو **منظمة العمل العربية** إلى التعجيل بالدعوة إلى عقد جولات متكررة لأطراف الإنتاج الثلاثة بشكل جماعي، على المستوى العربي، من أجل المواجهة متعددة الأطراف للمشكلات القائمة والمتوقعة في ميدان التشغيل والبطالة والأجور والحماية الاجتماعية والتعاون العربي والدولي على هذا الصعيد.

وقد يكون من المناسب أن تتبنى منظمة العمل العربية مبادرة عربية للحوار من أجل التوصل إلى قواسم عربية مشتركة في مجال التشغيل والبطالة من مختلف الجوانب، وهذا ما درجت عليه بالفعل في أوقات عديدة لتحقيق الرسالة المرجوّة منها، وذلك باعتبارها إحدى المنظمات الرئيسية الفاعلة في ميدان العمل العربي المشترك.

الورقة الثالثة

حـــــول

تداعيات النزاع الروسي - الأوكراني على الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية

لـم يتعـاف الاقتصـاد العالمـي مـن التداعيـات الصحيـة والاقتصاديـة لجائحـة كورونـا ليدخـل مجددا، مع انفجار النزاع الروسي - الأوكراني، في وضـع جد حـرج بعواقب لا تـزال مجهولة الحجم والأبعـاد، أبرزهـا تعميـق حالـة عـدم الاستقـرار الاقتصـادي والاجتماعـي والمالـي العالمـي. وحسـب التقييمـات الأوليـة، سيعـرف الاقتصـاد العالمـي انكماشـاً فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي العالمي بحوالي 1 % بنهاية عام 2022، مع زيادة التضخم العالمي بنحو 3 نقاط مئوية خلال هذا العـام ليقـارب 7.2 %، وذلـك في وقـت يعاني فيه الاقتصـاد العالمـي مـن اختنـاق سلاسـل الإمداد والتوريـد العالميـن، وتزايـد حدة أزمـة الطاقة، وارتفـاع أسعـار الغـذاء، فضـلاً عـن أزمـة الديون العامـة المتفاقمـة وازديـاد العجـز فـي الموازنات العامة للدول.

المنطقة العربية لا يمكن أن تفلت من هذا الوضع، بل يمكن القول إنها ستكون الأكثر تضرراً من تداعيات هذا النزاع بحكم هشاشة اقتصاداتها، وتردي وضعها الاجتماعي عامة وتبعيتها الغذائية وبالأخص وارداتـها مـن القمح والـذرة والـزيوت النباتية ... إلخ. الواقع أن البلدان العربية ستتأثر من جانبين، الأول: هو تراجع الاقتصاد العالمي عامة، والثاني: هو التداعيات السلبية المباشرة لهذا النزاع خاصة فيما يتعلق بالتموين من المواد الغذائية والأولية أو بتأثر بعض القطاعات مثل السياحة.

لذلك سوف نحاول أن نبرز في هذه الورقة الموجزة تداعيات هذا النـزاع على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات العربية.

I. تداعيـــات الـــنزاع الروسي - الأوكراني على الاقتصاد العالمي:

يمكن إبراز أهم التداعيات السلبية لهذا النزاع على الاقتصاد العالمي فيما يلي:

1- **تراجع نمو الاقتصاد العالمي:** حسب توقعات صندوق النقد الدولي، سيؤدي النـزاع الروسي - الأوكراني إلى تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي من 5.9 % سنة 2021 إلى 4.4 % سنة 2022 ليبلغ سنة 2023 نسبة 3.8 %، وهو ما من شأنه أن يزعزع ثقة المستثمرين والمستهلكين في النشاط الاقتصادي العالمي، وسط ارتفـاع تكاليف أسعـار السلع الأساسية ومنها الطاقة والغذاء، وارتفـاع تكاليف معيشـة الأسـر وازديـاد مخاطر الفقر والجوع في العالم.

2- **ارتـفـاع أسـعـار الـمـواد الأولـيـة:** بالإضافة لارتفاع أسعار كل المواد الأولية (النحاس، الألومنيوم والفحم مثلاً)، ستعرف أسعار الطاقة ارتفاعاً غير مسبوق، الأمـر الـذي لا يخلو من آثار مباشرة على مستوى التضخم العالمي وظروف معيشة الأسـر وعلى مستويات الفقر والجوع في العالم.

فعلى إثـر هذا النـزاع، عرفت أسعار النفط ارتفاعاً قوياً، حيث صعدت أسعار خام برنت لأعلى مستوياتها منذ عام 2008، لتسجل قرابة 130 دولاراً للبرميل في الأسبوع الثاني من مارس 2022، ومن المحتمل، حسب التوقعات، أن يرتفع هذا السعر إلى 150 وحتى إلى 200 دولار للبرميل إذا ما استمر النـزاع ولم يعرف للوضع انفراج. وللحفاظ على أسعار معقولة، من المرجح أن تزيد الولايات المتحدة وأوروبا ضغطها على البلدان المنتجة للنفط (بالأخص البلدان العربية) للرفع من الكميات المنتجة بهدف الزيادة في العرض العالمي للنفط.

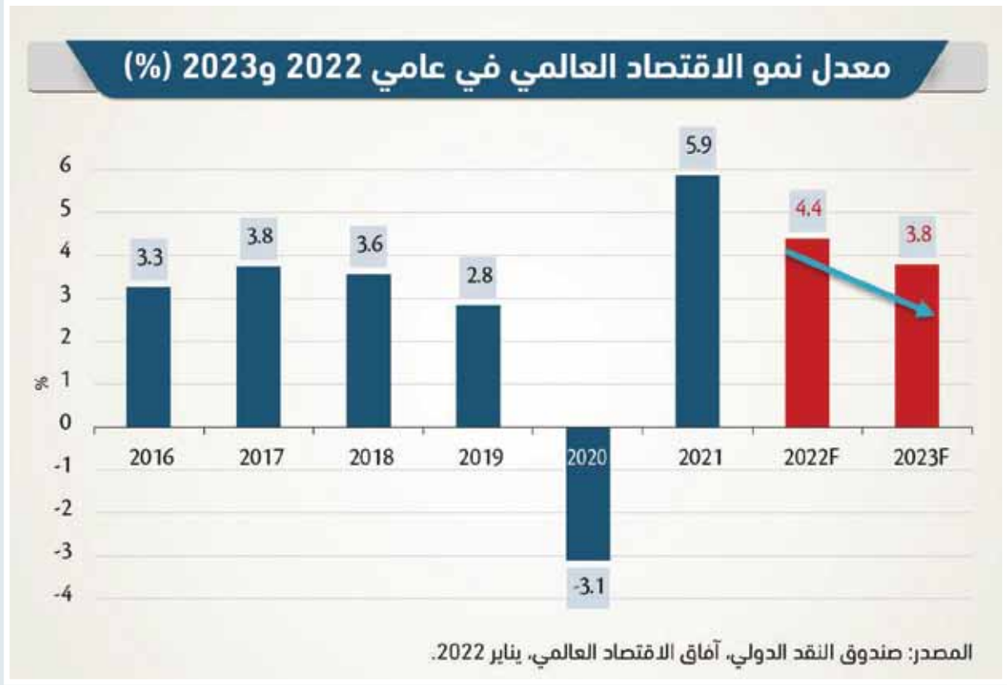

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2022.

أسعار الغاز الطبيعي، عرفت بدورها قفزة قوية، حيث عرفت ارتفاعاً قدر بـ 37.6 % منذ بداية النزاع مع تنامي المخاوف وعدم اليقين بشأن مستقبل إمدادات الغاز الروسية عبر خطوط الأنابيب إلى الأسواق الأوروبية (مع العلم أن الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي تمثل 25.3 % من الصادرات العالمية)، خاصة مع تعليق ألمانيا المصادقة على تشغيل خط «نورد ستريم 2». وفي حال استمرار هذا النزاع، قد تشهد أسعار الغاز موجة جديدة من الارتفاعات، خاصة مع زيادة إقبال المستهلكين الأوروبيين على شراء المزيد من شحنات الغاز الطبيعي المميع أو المُسال من السوق الفوري، لضمان تأمين مخزونات كافية. مع العلم أن هذا النوع من الغاز لا يمكن أن يعوض في المدى القصير الغاز الطبيعي بالنظر لضعف البنية التحتية لإنتاجه ونقله.

3- ارتفاع أسعار السلع الغذائية: منذ بداية النزاع الروسي-الأوكراني، شهدت أسعار القمح ارتفاعاً حاداً بنسبة بلغت 40 % لتصل إلى 396 دولاراً للطن، وهو أعلى مستوى لها منذ 14 عاماً (مع العلم أن صادرات روسيا وأوكرانيا من القمح بلغت سنة 2021 ما نسبته 18 % و 5.25 % على التوالي من الصادرات العالمية)، فيما ارتفعت أسعار الذرة بنسبة 21 % نتيجة لتعطل حركة الصادرات الزراعية من أوكرانيا التي تمثل 13.4 % من الصادرات العالمية من الذرة. الارتفاع نفسع تعرفه أسعار البذور الزيتية التي تعتبر أوكرانيا أول مصدر في العالم ب

40.38 % من الصادرات العالمية. ومن المتوقع حدوث زيادات إضافية في تكلفة الغذاء على المستوى العالمي، خاصة مع ارتفاع أسعار الأسمدة مع زيادة أسعار الغاز الطبيعي، واحتمالية تعطل إمدادات الأسمدة من روسيا. كل هذا، سيؤدي لا محالة لموجة تضخمية، سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية النهائية، أو بالنسبة للسلع الوسيطة التي ستؤدي إلى الرفع من تكاليف إنتاج المؤسسات وبالتالي الأسعار، الكل سيزيد من إجراء القدرة الشرائية للأسر وزيادة نسب الفقر والجوع.

4- تراجع نشاط قطاعي الطيران والسياحة: الحظر الجوي على الطيران الروسي وتوقف الطيران الأوكراني، وإغلاق عدة دول لمجالها الجوي أمام الخطوط الجوية الروسية، وتوقف الرحلات تجاه روسيا وأوكرانيا، أدى إلى تراجع نشاط الملاحة الجوية وارتفاع تكاليف الرحلات بشكل ملفت. كما أن الرحلات السياحية من وإلى كل من روسيا وأوكرانيا مع باقي العالم قد أدى إلى تراجع كبير للنشاط السياحي، الأمر الذي تسبب في إغلاق العديد من شركات السياحة، وتراجع مداخيل السياحة في عدد كبير من الدول بما فيها البلدان محل النزاع.

5- أزمة سلاسل الإمداد والتوريد العالمية في المنطقة: لقد صنفت

ارتفاع أسعار القمح والذرة في الأسواق الأوروبية شهر آذار 2022

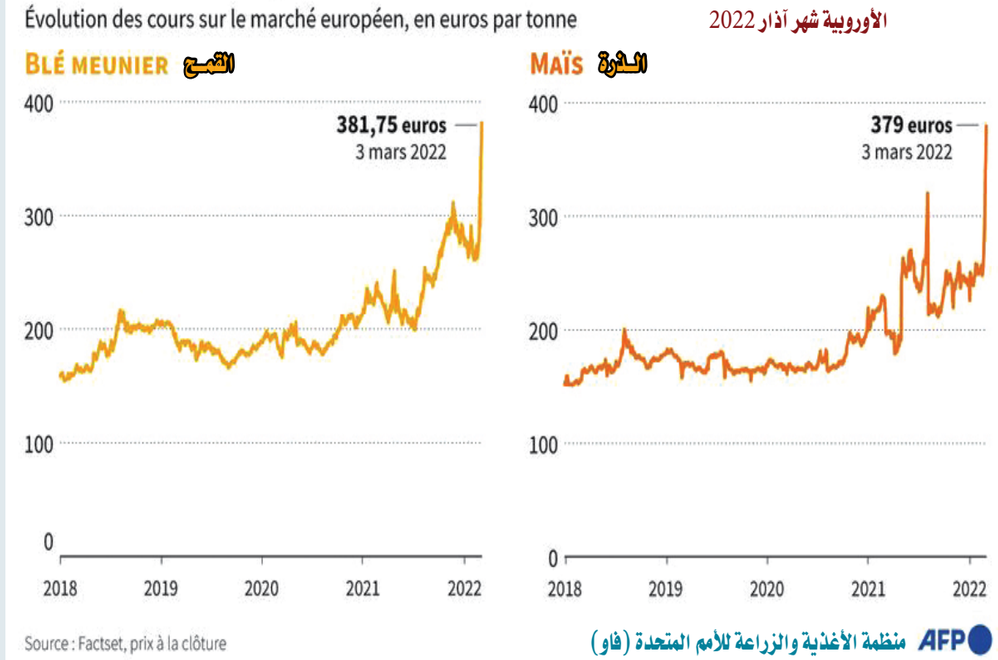

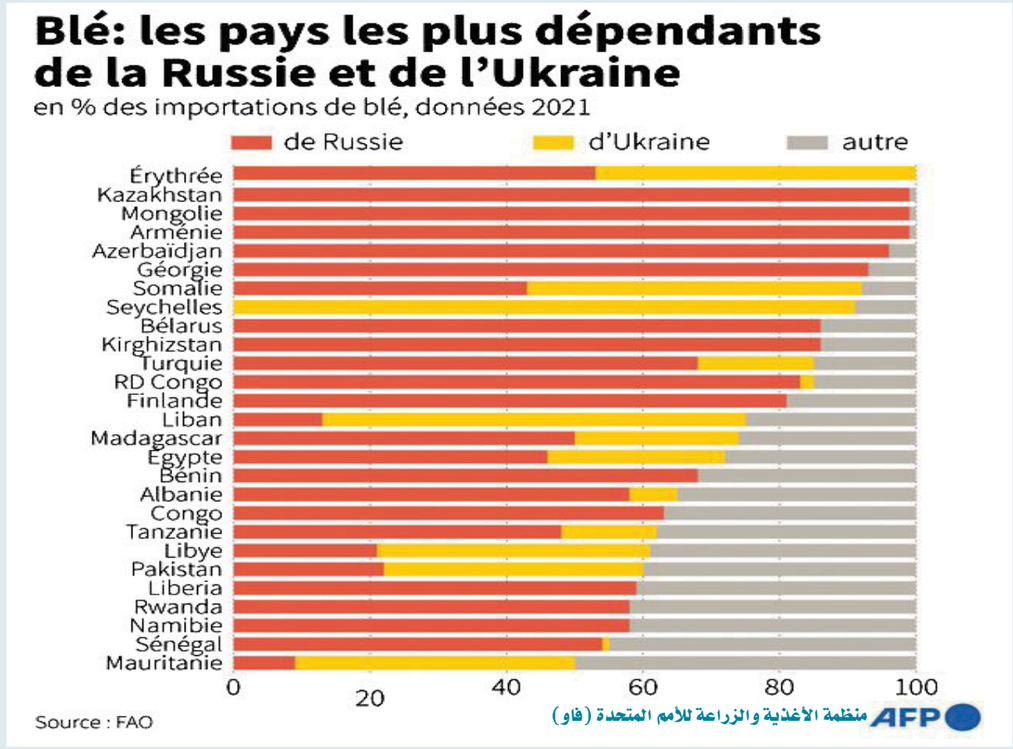

منطقة النزاع كمنطقة مرتفعة الخطورة بداية من شهر مارس 2022، مما أدى إلى رفع أقساط التأمين المطلوبة لشحن البضائع، وتأخر الشحنات، وازدحام الموانئ، فضلاً عن تعطيل خطوط إنتاج السيارات بسبب ارتفاع مخاطر نقص الرقائق بين شركات صناعة السيارات في روسيا، حيث تعتبر الأخيرة ثالث أكبر مورّد في العالم للنيكل المُستخدم في صناعة بطاريات الليثيوم بـ 22.05 % من الصادرات العالمية، كما توفر للعالم 23 % من البلاديوم، 18 % من الفحم الحجري، و14 % من البلاتين، و10 % من الألومنيوم. في حين يأتي 90 % من مواد النيون المطلوبة لصناعة أشباه الموصلات من أوكرانيا، الأمر الذي يضيف المزيد من العراقيل أمام سلاسل التوريد واحتمال ارتفاع أسعار كل هذه المواد.

من جهة أخرى، أدى النزاع في المنطقة إلى تعطل النقل في البحر الأسود وبحر البلطيق، وإلى ارتفاع أسعار الشحن البحري بحوالي 6 أضعاف في عام 2022 مقارنة بعام 2019، وزيادة أسعار تأجير السفن بنسب تخطت 20 %، علاوة على ارتفاع الرسوم المُقررة لكافة الخدمات المرتبطة بسوق النقل البحري، وارتفاع وقود النقل البحري لارتباطه بأسعار النفط؛ الأمر الذي سينعكس في زيادة أسعار البضائع عالمياً خلال الفترة المقبلة، ويغذي الدوامة التضخمية.

6- **اضطراب أسواق المال العالمية:** عرفت أسواق المال العالمية، إثر هذا النزاع، اضطراباً حاداً في مختلف الأسواق المالية الدولية في ظل موجات بيع الأسهم العالمية وعزوف المستثمرين عن شراء الأسهم، بالإضافة إلى الانخفاض الواسع النطاق في أسعار السندات. كما يتوقع تباطؤ وتيرة حركة رؤوس وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانخفاض في سعر العملات، واحتمال ارتفاع معدلات الفائدة.

7- **تكاليف إضافية ستزيد من عجز الميزانية العامة وتفاقم الدين العام:** ستضيف تداعيات الحرب الروسية في أوكرانيا أعباءً أخرى أمام الاقتصاد العالمي، خاصة مع تزايد أعداد اللاجئين الأوكرانيين للدول الأوروبية المجاورة، والتوقعات بزيادة حجم الإنفاق العسكري خاصة لدول أوروبا، وهو ما سيؤدي إلى زيادة العجز في الموازنات العامة للدول واحتمال ارتفاع الدين العام مما يؤدي إلى اختلال الموازين المالية والاقتصادية الكلية. من جهة أخرى سيؤدي تسريع وتيرة استخدام العملات الرقمية إلى احتمال تصاعد الهجمات الإلكترونية في العالم.

8- **خطر الركود التضخمي:** تراجع معدلات النمو العالمية وانكماش الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى الارتفاع الخطير في الأسعار على المستوى العالمي، سيرفع لا محالة من مخاطر حدوث ركود تضخمي في العالم، على غرار ما حدث في منتصف سبعينيات القرن العشرين، وهو ما سيوقع أصحاب القرار الاقتصادي في أزمة حقيقية للخيار بين السياسات التوسعية والسياسات النقدية الصارمة، التي ستؤدي في كلتا الحالتين إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية.

II. تداعيات النزاع الروسي - الأوكراني على الاقتصادات العربية:

النزاع الروسي - الأوكراني جاء في ظرف هو الأسوأ بالنسبة للاقتصاد العالمي بعد جائحة كورونا، إذ سيؤدي إلى تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي العالمي ويزيد من شكوك قدرة الاقتصاد العالمي على استعادة عافيته.

البلدان العربية التي تعيش أزمات متنوعة ومتفاعلة: أزمة نمو وتنمية اقتصادية، والأزمة الصحية وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وأزمة حوكمة ومؤسسات، هي ستعيش اليوم تداعيات النزاع الروسي - الأوكراني بكل عمق، والذي يأتي ليعقد وضع هذه البلدان وينذر بانفجارات شعبية في البعض منها إذا استمر هذا النزاع وامتد في الزمن.

فبالإضافة لتداعيات الأزمة التي يعرفها الاقتصاد العالمي من جراء هذا النزاع، على الاقتصادات العربية بشكل عام (أي تداعيات النقاط الثمانية المذكورة في الفقرة I)، فإن هذه الأخيرة ستعرف تداعيات مباشرة من خلال العلاقات التجارية المباشرة في مختلف المجالات.

1- **الأثر على الأمن الغذائي:** تعتبر دراسة حديثة للأمم المتحدة حول

تداعيات النزاع الروسي - الأوكراني على الأمن الغذائي في العالم، أن البلدان العربية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط هي الأكثر عرضة لخطر الأزمة الغذائية، بالنظر للقيود الطبيعية التي تعرفها (قلة الأراضي الزراعية والمناخ الجاف والشبه جاف)، وكذلك تبعيتها الغذائية سواء لروسيا وأوكرانيا أو باقي العالم. دائماً.

حسب الدراسة نفسها، فإن البلدان العربية التي ستتضرر أكثر هي الصومال ولبنان ومصر وليبيا وموريتانيا بالنظر لارتباط وارداتها من القمح من البلدين محل النزاع (انظر الشكل ص 150)، وهذا يعني أنها تتأثر من جانبين: جانب تأمين التموين من القمح، وجانب ارتفاع أسعار هذا الأخير، الأمر الذي سيكلف الخزينة العمومية لهذه البلدان نفقات إضافية ستؤدي حتما لتفاقم دينها العام وارتفاع عجزها المالي مما ينذر باضطرابات قد تكون خطيرة على استقرارها وأمنها.

الحقيقة أن كل البلدان العربية الأخرى هي عرضة لأزمة غذاء، سواء من جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية أو حدوث خلل وانقطاع في سلاسل الإمداد، والأمر الذي يزيد في خطورة الوضع هو الجفاف الذي تعرفه عدة مناطق في العالم، والتي تنذر بانخفاض العرض العالمي للقمح والمواد الزراعية عامة، وبالتالي ارتفاع الأسعار. الواقع قد يكون خفيفاً على البلدان الريعية التي ستتمكن من ضمان وفرة المواد الغذائية بفعل ارتفاع مداخيلها من صادرات المحروقات، لكنها ستبقى دائماً مرتبطة بالخارج، سواء من ناحية الصادرات أو الواردات.

2- تأثير النزاع على قطاع السياحة:

لقد عرفت عدد من البلدان العربية مثل تونس ومصر والأردن والمغرب تراجعاً معتبراً في أعداد السائحين الروس والأوكرانيين، بعد عودة كبيرة مع التعافي من جائحة كورونا، وهو الأمر الذي زاد في أزمة هذه البلدان وفاقم من عجزها المالي.

كخلاصة

إن تضافر كل هذه التداعيات، زيادة على عامل النمو الديمغرافي وعامل الجفاف، وغياب السياسات الاقتصادية البعيدة المدى، قد يؤدي إلى تأزم أكثر في وضع الاقتصادات العربية وإلى حدوث اضطرابات شبيهة بتلك التي عرفتها فيما سمى بثورة « الربيع العربي».

لكن وككل أزمة، هي فرصة للبلدان العربية لإعادة النظر في سياستها الاقتصادية باعتماد خطط استراتيجية بعيدة المدى فردية وجماعية (في إطار تكاملي) تستهدف:

- ضمان الأمن الغذائي.
- تنويع مصادر الإمداد والتوريد.
- تنويع الاقتصاد وبناء اقتصاديات منتجة ركيزتها التصنيع من منظور الثورة التكنولوجية والرقمية الجارية.
- تدعيم منظومة الحماية الاجتماعية والمنظومة الصحية.

الورقة الرابعة
حول دور الحماية الاجتماعية في الحد من تداعيات النزاع الروسي - الأوكراني

المقدمة:

على الرغم من بعدها الجغرافي تفيد قراءات خارطة المصالح التي تربط الدول العربية بأطراف الصراع في الأزمة الروسية الأوكرانية، بأن تأثيرات الأزمة وتداعياتها في منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط يمكن أن تكون أكبر بكثير مما يتوقع، بسبب ارتباط تلك المصالح بمجالات حيوية في حياة الناس، وفي علاقات دول المنطقة من الناحية الاستراتيجية. فقد بدأت التداعيات الاقتصادية والمالية للأزمة الأوكرانية بالظهور، والتي مست جميع دول العالم بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط والدول العربية بشكل خاص.

وذلك نظراً للارتفاع الكبير في أسعار البترول والغاز، وهو ما سيؤدى بالضرورة إلى ارتفاع أسعار النقل والإنتاج بالنسبة لجميع السلع، سواء الصناعية أو الزراعية أو الحيوانية لجميع الدول وخاصة بالنسبة للدول النامية. خاصة أن دولة روسيا تصدر 169 مليار متر مكعب من الغاز الروسي لدول الاتحاد الأوروبي، ولديها أيضًا مواد معدنية من النيكل والبلاتين الذي يدخل استخدامه في أشياء كثيرة. وقد تستفيد الدول العربية المصدرة للبترول والغاز.

وأبعد من الطاقة، يمكن لبلداننا العربية أن تتأثر بتداعيات الحرب في مجال تجارة المواد الزراعية وإنتاج الحبوب، حيث تمثل صادرات القمح من روسيا وأوكرانيا نحو 30 في المئة من حجم المعروض في الأسواق العالمية، وكذلك

ما يتعلق بمواد غذائية أساسية أخرى مثل الذرة والزيوت النباتية.

ويستعد العالم - بشكل عام - إلى موجة جديدة من التضخم، خاصة أن روسيا وأوكرانيا يمثلون سلة غذاء العالم، حيث تعتبر روسيا وأوكرانيا من أكبر الدول المصدرة للقمح، فإن النزاع الروسي - الأوكراني قد أدى إلى ارتفاع في أسعار التعاقدات الآجلة على القمح بنسبة 16 %، وإذا استمرت الأزمة فقد ترتفع الزيادة إلى 25 %، أو أكثر. وربما لا توجد مشكلة في استمرار تصدير القمح الروسي، ولكن إذا استمر إغلاق الموانئ الأوكرانية لفترة طويلة، فإنه يتعين على الدول التي تستورد منها القمح والذرة وزيوت الطعام أن تبحث عن بديل، هذا إلى جانب استيراد نترات الأمونيوم وغيرها من المنتجات الصناعية.

كما سيكون هنالك تأثيرات كبيرة جراء الهجرة من أوكرانيا إلى بعض الدول العربية، حيث ستؤثر تلك الهجرة على سوق العمل في هذه الدول، والذي سوف ينعكس على مستوى الدخل وعلى فرص العمل محليًا؛ لذا فإننا سنجد من الضرورة تدخل الدولة لحماية العمالة المحلية والمجتمع المحلي، ووضع سياسات إيجابية وسياسات سلبية لحماية سوق العمل، وحماية القوى العاملة وحماية المجتمع ككل وصولاً للحماية الاجتماعية المنشودة.

لذا فإنه إذا استمر النزاع لفترة طويلة فسيكون له تأثير كبير على الدول العربية. وقد أكدت الظروف التي مرت بها الدول العربية بشكل خاص والعالم بأسره بشكل عام خلال الثلاثة أعوام السابقة على أهمية برامج الحماية الاجتماعية الشاملة في الدول العربية، وسمحت أيضًا بابتكار سياسات جديدة وتحقيق التقدم في مجال الحماية الاجتماعية؛ حيث بذلت دول المنطقة جهودًا كبيرة لضمان استمرار تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية وتوسعها السريع لتشمل عدداً من المستفيدين الجدد، وكذلك إدخال البرامج الطارئة لتقديم المساعدة للمحتاجين. وعلى الرغم من ذلك فإن القضايا التي مرت على المنطقة العربية خلال الفترات الماضية مثل النزاعات والأوبئة، قد كشفت الستار وأظهرت بعض الثغرات الرئيسية في أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية من ناحية التغطية والملاءمة والشمول وتواجه تحديات لها علاقة بالحوكمة والتنسيق والتمويل في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية في أنحاء المنطقة.

لا تزال فرص التفكير في الدروس المستفادة لمستقبل الحماية الاجتماعية في المنطقة على مستوى السياسات العليا محدودة إلى حد ما. وبالنظر إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي تواجه المنطقة العربية، هناك حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى الوقوف والتفكير بشكل عملي وسريع لوضع استراتيجيات لمستقبل الحماية الاجتماعية.

على الرغم من التوسع غير المسبوق في الحماية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم خلال السنوات الخمس الماضية إلا أنه، لا يزال أكثر من أربعة مليارات شخص دون حماية على الإطلاق، وذلك وفقاً للتقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2020 - 2022 الصادر عن منظمة العمل الدولية.

حيث خلص التقرير إلى أن خطط مواجهة الوباء كانت غير متكافئة وغير كافية، مما عمق الفجوة بين البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض، وفشل في توفير الحماية الاجتماعية الملحة التي يستحقها جميع البشر. وتشمل الحماية الاجتماعية الحصول على الرعاية الصحية وأمن الدخل، ولا سيما في حالات الشيخوخة والبطالة والمرض والعجز وإصابات العمل والأمومة وفقدان المعيل الرئيسي، وكذلك بالنسبة للأسر التي لديها أطفال.

إن البلدان العربية على مفترق طرق. وهذه لحظة مفصلية لتسخير خطط لمواجهة القضايا

الساخنة التي تمر بها المنطقة، ويأتي النزاع الروسي الأوكراني بمقدمتها بهدف بناء جيل جديد من أنظمة الحماية الاجتماعية القائمة على الحقوق بغية حماية هؤلاء الناس من أزمات المستقبل والتعامل مع التحولات المتعددة المقبلة بثقة وأمل. وعلينا أن ندرك أن الحماية الاجتماعية الفعالة والشاملة ضرورية ليس فقط لتحقيق عدالة اجتماعية وعمل لائق، بل ولرسم مستقبل مستدام وقادر على الصمود في وجه الأزمات أيضاً.

ووفقاً للتقرير العالمي للحماية الاجتماعية فإن نسبة المشمولين بواحدة على الأقل من إعانات الحماية الاجتماعية لا تتجاوز 47 في المائة فقط من سكان العالم، بينما لا يحصل 4.1 مليار شخص (53 %) على أي من الدخل على الإطلاق من نظامهم الوطني للحماية الاجتماعية.

كما أننا نلاحظ تفاوتات إقليمية كبيرة في الحماية الاجتماعية. فأوروبا وآسيا الوسطى تحظيان بأعلى معدلات التغطية، إذ إن 84 % من سكانهما تشملهم إعانة واحدة على الأقل. كما أن نسبة التغطية في الأمريكيتين أعلى من المتوسط العالمي، إذ تبلغ 64.3 %. أما آسيا والمحيط الهادئ (44 %) والدول العربية (40 %) وأفريقيا (17.4 %) فتعاني من ثغرات كبيرة في التغطية.

ولا يزال السواد الأعظم من الأطفال في جميع أنحاء العالم محرومين من التغطية الفعالة للحماية الاجتماعية، إذ لا يحصل سوى طفل واحد من كل أربعة أطفال (26.4 %) على إحدى إعانات الحماية الاجتماعية. ولا يحصل سوى 45% من النساء اللواتي وضعن حديثاً على إعانة أمومة نقدية. ولا يحصل على إعانة العجز إلا واحد من كل ثلاثة أشخاص يعانون من إعاقات شديدة (33.5 %). وتغطية إعانات البطالة أقل من ذلك، إذ إن 18.6 % فقط من العاطلين عن العمل مشمولون بتغطية فعالة. وعلى الرغم من أن 77.5 % من المتقاعدين يحصلون على شكل من أشكال معاش الشيخوخة، فلا تزال هناك تفاوتات كبيرة بين المناطق، وبين الريف والمدينة، وبين المرأة والرجل.

كما أن الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعية يتفاوت تفاوتاً كبيراً. ففي المتوسط، تنفق البلدان 12.8 % من ناتجها المحلي الإجمالي على الحماية الاجتماعية (باستثناء الصحة)، غير أن البلدان مرتفعة الدخل تنفق 16.4 %، بينما لا تنفق البلدان متدنية الدخل على الحماية الاجتماعية سوى 1.1 % فقط من ناتجها المحلي الإجمالي.

وفيما يخص الفجوة التمويلية (أي الإنفاق الإضافي المطلوب لضمان الحد الأدنى على الأقل من الحماية الاجتماعية للجميع) نرى أنها قد زادت بنحو 30 % منذ بداية أزمة كوفيد-19. فلضمان تغطية الحماية الاجتماعية الأساسية على الأقل، على البلدان منخفضة الدخل إنفاق مبلغ إضافي قدره 77.9 مليار دولار سنوياً. ويرتفع هذا الرقم إلى 362.9 مليار دولار في البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وإلى 750.8 مليار دولار في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. وهذا يعادل 15.9% و5.1 % و3.1% من ناتجها المحلي الإجمالي على التوالي وتواجه الدول العربية ضغوطاً هائلة للانتقال إلى السياسات التقشفية في أعقاب الإنفاق العام الهائل على خططها لمواجهة الأزمة، وبالمقابل تقليص الحماية الاجتماعية ضار جداً. والحماية الاجتماعية أداة مهمة يمكنها أن تعود بفوائد اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق على البلدان قاطبة أياً كان مستوى تنميتها. فبمقدور الحماية الاجتماعية دعم تحسين الصحة والتعليم، وزيادة المساواة، وجعل النظم الاقتصادية مستدامة، وإدارة الهجرة على نحو أفضل، ومراعاة الحقوق الأساسية.

ولا بد من تسليط الضوء على تدابير محددة تهدف إلى تعزيز الحماية الاجتماعية الشاملة. حيث إن أزمة كوفيد-19 أكدت ذلك وعادت الحرب الروسية الأوكرانية لتؤكد من جديد على أهمية الحماية الاجتماعية الشاملة في الدول العربية، بل ووضعتنا لزاماً على الابتكار في مجال السياسات وضرورة إحراز تقدم في ميدان الحماية الاجتماعية؛ حيث شهدت المنطقة تطورات ملحوظة على صعيد سياسات قطاع الحماية الاجتماعية، ومنها وضع برامج جديدة قائمة على الاشتراكات والضرائب، والشروع في إجراء إصلاحات ضريبية وإصلاحات على الدعم الحكومي بما يكفل الإنصاف والتمويل، وإنشاء لجان تنسيقية فضلاً عن إيجاد سجلات متكاملة.

وكما هو موثق في تقرير الحماية الاجتماعية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أظهرت أزمة كوفيد-19 أيضاً بعض الثغرات الرئيسية في أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية. والتي لا بد أن نتنبه لها خلال الأزمة الحالية (النزاع الروسي الأوكراني) حيث إننا في الوطن العربي ما زلنا نعاني من عجز كبير في التغطية والملاءمة والشمولية، ونواجه تحديات عميقة تتعلق بالحوكمة والتنسيق والتمويل في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية في جميع أنحاء المنطقة.

كما أنه لا بد من الحكومات العربية البدء بالعمل على تعزيز الالتزام بضمان حصول الجميع على حماية اجتماعية شاملة وكافية ومستدامة، وحصول جميع المحتاجين على أمن الدخل الأساسي والرعاية الصحية. وبما يتوافق مع المبادئ التي توفرها الصكوك الدولية والإقليمية في مجال الحماية الاجتماعية، بما في ذلك **اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102 لعام** 1952 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، **والتوصية رقم 202 لعام** 2012 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، وغيرها من المعايير الدولية للعمل **والمادة (22) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم** 44 بشأن ضمان تعويضات أو إعانات للعاطلين رغم إرادتهم 1934 بالإضافة إلى تعزيز التغطية من خلال توفير الحق في الحماية الاجتماعية للجميع بإيجاد أنظمة حماية اجتماعية شاملة وكافية لا تترك أحداً وراءها. ويشمل ذلك ضمان حصول العمال المنظمين وغير المنظمين على حماية اجتماعية كافية، وجعل أنظمتها أشمل وأشد فاعلية، بوصفها عوامل تمكين لاستراتيجيات التنظيم الوطنية. وبما يتماشى مع ما أكدت عليه منظمة العمل العربية والتي عكست اهتمامها بالحماية الاجتماعية من خلال الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عنها بهذا الخصوص، حيث أصدرت منظمة العمل العربية عام 1971 الاتفاقية **رقم** 3 بشأن المستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية والاتفاقية رقم 4 الصادرة عام 1981 بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الأقطار والاتفاقية **رقم** 16 الصادرة بتاريخ 1983 **بشأن الخدمات الاجتماعية العمالية والتوصية رقم** 4 الصادرة عام 1980 **بشأن تنمية وحماية القوى العاملة في القطاع الزراعي** والتوصية **رقم** 6 الصادرة عام 1983 **بشأن الخدمات الاجتماعية العمالية . والتوصية رقم 9 الصادرة عام** 2014 **بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع غير المنظم.**

لقد سجلت المنطقة العربية أعلى مستوى بطالة في العالم، لا سيّما بين النساء والشباب، حيث بلغ عدد الأفراد العاطلين عن العمل 14.3 مليون وفقاً للتقرير المشترك الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدوليّة تحت

عنوان: «نحو مسار مُنتج وشامل للجميع: إيجاد فرص عمل في المنطقة العربية» وهذا التقرير لم يشمل احتساب تداعيات جائحة كوفيد-19. مما يكشف لنا عدم قدرة سوق العمل في المنطقة، وبالأخص القطاع النظامي، على خلق فرص عمل عادلة وكافية، وتتركز الأعداد المرتفعة للعاملين في القطاع غير النظامي التي تبلغ حوالي ثلثي إجمالي اليد العاملة العربية، جرّاء التغيّرات الديموغرافية وتراجع الاستقرار المالي والنقدي.

والمطلع إلى أبعاد الأزمة الروسية الأوكرانية على الوطن العربي، يرى أنها ستؤثر - وبشكل جلي - على الشباب بشكل خاص، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء والعاملين في القطاع غير الرسمي، والمهاجرين واللاجئين بشكل عام. وذلك مما ستخلفه تلك الأزمة من أزمات اقتصادية صعبة كما ذكرنا سالفاً، وستكون نسبة التأثير على الدول متفاوتة، فمثلاً القطاع السياحي في بعض الدول العربية التي تعتمد - وبشكل كبير - على الوفود السياحية من روسيا وأوكرانيا سوف تتأثر وبشكل كبير خاصة قطاع الفنادق والضيافة وبعض القطاعات الصناعية أيضاً.

لذا فإننا نتوقع أنّ عدد الأفراد العاملين في قطاعات قد تكون الأكثر عرضة للمخاطر، كالصناعة والضيافة والعقارات والأعمال والأنشطة الإدارية، سوف تتأثر مما سينعكس ذلك على العاملين بتلك القطاعات، حيث يتوقع أن يواجه 39.8 مليون شخص خطر التسريح أو تخفيض الأجر و/أو ساعات العمل.

واقع البلدان العربية من الحماية الاجتماعية

على الرغم من أن معظم البلدان العربية لديها برامج ومؤسسات للضمان الاجتماعي إلا أن التغطية الفعالة للضمان الاجتماعي لا تزال بعيدة المنال، حيث إن معظم برامج التأمين الاجتماعي لا تغطي سوى العاملين في القطاعين العام والخاص بعقود منتظمة، في حين تستثنى فئات أخرى من التغطية، مثل العاملين في الاقتصاد غير المنظم، وهو قطاع ضخم وكبير، حيث تبلغ حوالي ثلثي إجمالي اليد العاملة العربية.

ويتمتع العاملون في القطاع العام عموماً بمزايا ضمان اجتماعي أكبر من نظرائهم في القطاع الخاص، وهذا يشكل تهديداً للاستدامة المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي في العديد من بلدان المنطقة، ويمثل عائقاً أمام حركية سوق العمل. كما أن المعدلات المرتفعة نسبياً للعمل غير المنظم، وانخفاض مشاركة الإناث في سوق العمل، وارتفاع مستويات البطالة تسهم في عدم كفاية معدلات تغطية الضمان الاجتماعي، ولا سيما للنساء.

وقد طبقت عدة بلدان عربية تدابير لمواءمة أنظمة الحماية الاجتماعية مع الواقع المتغير في عالم العمل، من خلال تبني منافع تأمين الأمومة والبطالة على سبيل المثال، وكذلك توسيع نطاق التغطية لفئات معينة من العاملين لحسابهم. ومع ذلك، فإن تلك التدابير لم تمض بما فيه الكفاية لضمان تغطية شاملة ومستويات كافية من المنافع. وتميل برامج الضمان الاجتماعي إلى التركيز على توفير المعاشات التقاعدية ولا تغطي المخاطر الأخرى كالبطالة أو الأمومة أو المرض، أو تغطيها تغطية جزئية فقط. كما أن عدم وجود آليات ملائمة لضمان الحماية المالية لحصول المواطنين الأكثر ضعفاً على الرعاية الصحية يمثل مصدر قلق كبير في معظم الدول العربية.

بالإضافة إلى ذلك، يولّد عدم الاستقرار المستمر وكذلك آثار النزوح الداخلي، وأزمات الصراع، ضغطاً كبيراً على أنظمة المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي الحالية، مما يدعو إلى تجديد الجهود لحشد دعم المنظمات الإنسانية والإنمائية لعملية تأسيس أنظمة حماية اجتماعية شاملة.

التوصيات

- إيجاد صيغة موحدة تحقق حماية اجتماعية شاملة تصلح لجميع الظروف.
- مواجهة الصدمات: تعزيز صمود أنظمة الحماية الاجتماعية في وجه الصدمات المستقبلية. ويشمل ذلك تمويل أنظمة حماية اجتماعية قوية ومنتظمة، بحيث تتصدى لسائر أنواع المخاطر تتسم بالشمولية وقائمة على الاستحقاقات ومكرسة في التشريعات، ويخصص لها موارد جيدة، بما يوفر أساساً قوياً لقدرة النظام على مواجهة الصدمات.
- تحسين تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والكافية والمستدامة. ويتضمن ذلك توسيع قاعدة تمويل الحماية الاجتماعية تدريجياً لسد الثغرات في التغطية والكفاية، مع تعزيز الكفاءة والاستدامة والإنصاف في التمويل.
- توحيد الجهود ومضاعفتها بهدف الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية بما فيها رعاية الأمومة وتأمين الدخل الأساسي للأطفال بما يسمح بالحصول على الغذاء والتعليم والرعاية وأي سلع وخدمات أساسية أخرى، وتأمين الدخل الأساسي للأشخاص في سن العمل وغير قادرين على كسب دخل كاف، ولا سيما في حالات المرض والبطالة والأمومة والإعاقة وتأمين الدخل الأساسي لكبار السن، ومد الحماية ليشمل العجز والشيخوخة والوفاة.
- ضرورة أن تقوم الحكومات العربية تدريجياً بتبني برامج حماية اجتماعية، يتم تحديد مضمونها في ضوء ظروف كل بلد، وتنص على ضمانات أساسية للأمن الاجتماعي، تهدف إلى ضمان أمن الدخل الأساسي وحصول الجميع على الرعاية الصحية الأساسية وغيرها من الخدمات الاجتماعية.
- ضرورة توسيع نطاق الضمان الاجتماعي كحق من حقوق الإنسان العالمية، وكذلك مسائل الحوكمة ودور الدولة، والتمويل ومخصصات الموازنة، والبيانات وفجوات البحث، والهيكل الثلاثي في إدارة الحماية الاجتماعية.
- ضرورة إجراء الدراسات الاكتوارية بهدف دراسة الوضع الاقتصادي وتضخم الأسعار لإعادة النظر في المزايا التي يقدمها التأمين ضد التعطل للباحثين عن عمل.
- إجراء دراسة شاملة للبرامج الحالية لتحديد أوجه النقص ووضع حلول تضمن تدريجياً تحسين مستويات الضمان الاجتماعي لأكبر عدد ممكن من المواطنين.
- حصول تبادل للخبرات بين الدول العربية حول ممارساتها الجيدة. ومن المهم أيضًا

أن نرى كيف استطاعت بلدان منخفضة الدخل من جميع أنحاء العالم بناء أرضيات حماية اجتماعية مستدامة من خلال دراسة برامج محددة والاستفادة من تجاربها.

- مواصلة تحسين الوعي بأهمية برامج الحماية الاجتماعية على المستويين الوطني والإقليمي، وإتاحة الفرصة والبيئة المواتية لجماعات المجتمع المدني في الوطن العربي للقيام بدورها في دعم وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية.
- تحسين الحوكمة والتنسيق: طرق متكاملة ومتناسقة للحماية الاجتماعية من أجل تحقيق أكبر الأثر. ويشمل ذلك، من خلال الحوار الاجتماعي، ضمان مشاركة المواطنين والعمال وأصحاب العمل في القطاع الخاص والمستفيدين في الإدارة الرشيدة لأنظمة الحماية الاجتماعية.
- تعزيز دور الحكومات في رسم سياسات توفر التدخلات في سوق العمل، والتي تتألف من سياسات إيجابية وسلبية، الحماية للفقراء القادرين على الحصول على عمل (برامج إيجابية)، التأمين ضد البطالة ودعم الدخل والتغيرات في تشريعات العمل، من الاحتياجات المالية للعاطلين عن العمل (برامج سلبية).

خلاصة

كلّ أزمة تمهّد لفرصة. لذلك، بتضافر الجهود نستطيع التغلب على التحديات الحالية والمضي قدمًا بشكل أفضل عبر الحرص على أن توفّر أسواق العمل العربية في المستقبل الرخاء لأجيالها الشابة وحماية شعوبها من الفقر والحدّ من أوجه عدم المساواة، وذلك من خلال المزيج الصحيح من السياسات وأطر التنسيق الصحيحة والمشاركة الفعالة لممثلي العمال وأصحاب العمل والحكومات، ويمكننا ضمان التعافي الناجح والانتقال الفعال نحو مستقبل عمل أكثر شمولاً.

منظمة العمل العربية

منظمة العمل العربية
في سطور

هي إحدى المنظمات العربية المتخصصة العاملة في نطاق جامعة الدول العربية أول منظـــمة عربية متخصصـــة تعني بشـــؤون العـــمل والعمال على الصعيد القومي، تنفرد دون سائر المنظمات العربية المتخصصة بتطبيق نظام التمثيل الثلاثي، الذي يقوم على أساس اشتراك الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال في كل نشاطات المنظمة وأجهزتها الدستورية والنظامية، إيماناً بأهمية تكاتف أطراف الإنتاج في الوطن العربي كضرورة ودعامة أساسية للوحدة العربية، واعترافاً بأن التعاون في ميدان العمل هو أفضل ضمان لحقوق الإنسـان العربـي في حيـاة كريمـة، أساسهـا العدالـة الاجتماعيـة وسبيلها التعاون الفعال لتطوير المجتمع العربي و تنميته على أسس متينة وسليمة .

إصدارات سابقة